الأمم المتحدة

A/63/734

الجمعية العامة

Distr.: General
23 February 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١٤٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - الولاية والنتائج المقررة ٦

ألف - نظرة عامة ٦

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة ٧

جيم - تعاون البعثة الإقليمي ١٢

دال - الشراكات، والتنسيق بين الأفرقة القطرية، والتكامل بين البعثات ١٢

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٣

ثانيا - الموارد المالية ٧٩

ألف - لمحة عامة ٧٩

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية ٨١

310309 270309 09-24654 (A)

جيم – المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة ٨١

دال – العوامل المتعلقة بالشواغر ٨٤

هاء – المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي ٨٥

واو – التدريب ٨٦

زاي – المشاريع السريعة الأثر ٨٧

ثالثا – تحليل الفروق ٨٩

رابعا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ١٠٢

خامساً – موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٧٦/٦١ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ١٠٣

المرفقات

الأول – الخرائط التنظيمية ١٢٠

الثاني – معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ١٢٦

خريطـــــة ١٢٩

موجز

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ التي تبلغ ٠٠٠ ٤٣٦ ٥٩٣ دولار، باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية التي تبلغ ٨٠٠ ٥٢ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٦٣٥ ٩ من أفراد الوحدات العسكرية في المتوسط، و ٤٧٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة في المتوسط، و ٨٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٥٤٦ موظفا دوليا، و ١ ٠٣٨ موظفا وطنيا، من بينهم ٣ وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة، و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣٢ فردا مقدما من الحكومات.

وقد رُبط مجموع احتياجات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من الموارد للفترة المالية بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المنظمة وفقا للعناصر التالية: (قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم). ونُسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر من هذه العناصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة بالبعثة الذين يمكن أن ينسبوا إلى البعثة ككل.

ورُبطت إيضاحات الفروق في مستويات الموارد، سواء منها الموارد البشرية أو الموارد المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المقررة التي حددتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

الفئة	النفقات (٢٠٠٧/٢٠٠٨)	المخصصات (٢٠٠٨/٢٠٠٩)	تقديرات التكاليف (٢٠٠٩/٢٠١٠)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٢٣ ٣٤٣,٨	٠٠١ ٢٩٨,٣	٥٠٠ ٢٨٢,٥	(٥٠٠ ١٥,٨)	(٥,٢)
الأفراد المدنيون	٩٦١ ١١٢,٨	٢٩٣ ١١٥,٩	٠٧٩ ١٢٠,٩	٧٨٦ ٤,٠	٤,٢
التكاليف التشغيلية	٩٨٣ ١٩٢,٥	٤١٢ ١٩٠,٨	٨٥٥ ١٩٠,٦	٤٤٢,٨	٠,٢
إجمالي الاحتياجات	**٤٦٩ ٦٤٩,١**	**٧٠٨ ٦٠٣,٠**	**٤٣٦ ٥٩٣,٠**	**(٢٧٢ ١٠,٠)**	**(١,٧)**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٢٢ ١١,١	٦٤١ ١١,٣	١٢٩ ١١,٨	(٥١١,٥)	(٤,٤)
صافي الاحتياجات	**٢٤٧ ٦٣٨,٠**	**٠٦٦ ٥٩٢,٧**	**٣٠٦ ٥٨٢,٢**	**(٧٦٠ ٩,٥)**	**(١,٦)**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
مجموع الاحتياجات	**٥٢١ ٦٤٩,٩**	**٧٦٠ ٦٠٣,٨**	**٤٨٨ ٥٩٣,٨**	**(٢٧٢ ١٠,٠)**	**(١,٧)**

الموارد البشرية[أ]

	المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية	شرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون المقدمون من الحكومات	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون[ب]	الوظائف المؤقتة[ج]	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة[ب]										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	٣١	٤٠	-	٨	٧٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	-	-	٣٣	٤٠	-	٧	٨٠
العناصر										
قطاع الأمن										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢١٥	٦٠٢ ١١	٥٨٢	٦٠٥	-	١٢	٤	-	-	٠٢٠ ١٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣٣	٢٣٢ ١٠	٤٩٨	٨٤٥	٣٢	١٢	٢	-	-	٧٥٤ ١١
توطيد السلام[هـ]										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	٨٣	٥٨	١	٣٨	١٨٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	-	-	٨٠	٥٠	-	٣١	١٦١
سيادة القانون[د]										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	٥٠	٤٠	-	١٧	١٠٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	-	-	٥٠	٤٣	-	١٧	١١٠
الدعم[ز]										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	٣٧١	٩٠٥	٣	١٨٨	٤٦٧ ١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	-	-	٣٦٩	٩٠٢	٣	١٨٢	٤٥٦ ١
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢١٥	٦٠٢ ١١	٥٨٢	٦٠٥	-	٥٤٧	٠٤٧ ١	٤	٢٥١	٨٥٣ ١٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣٣	٢٣٢ ١٠	٤٩٨	٨٤٥	٣٢	٥٤٤	٠٣٧ ١	٣	٢٣٧	٥٦١ ١٣
صافي التغير	(٨٢)	(٣٧٠ ١)	(٨٤)	٢٤٠	٣٢	(٣)	(١٠)	(١)	(١٤)	(٢٩٢ ١)

(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

(ب) تشمل الموظفين من الفئة الفنية الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

(د) يعكس نقل مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر توطيد السلام، ونقل قسم الشؤون القانونية من عنصر سيادة القانون إلى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

(هـ) يعكس نقل وحدة الاستشارات الجنسانية من عنصر سيادة القانون، ووحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من عنصر الدعم إلى عنصر توطيد السلام، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

(و) يعكس نقل قسم الشؤون القانونية ووحدة الاستشارات الجنسانية إلى التوجيه التنفيذي والإدارة وعنصر توطيد السلام، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

(ز) يعكس نقل وحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى عنصر توطيد السلام.

وترد في الفرع رابعا من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا – الولاية والنتائج المقررة

ألف – نظرة عامة

١ – حدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية البعثة في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨) الذي مدد بمقتضاه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢ – والبعثة مكلفة بتمكين مجلس الأمن من بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدما بعملية السلام في ليبريا.

٣ – وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة خلال فترة الميزانية في عدد من الإنجازات المتوقعة بتحقيق النواتج الرئيسية المتعلقة بها الواردة في الأطر أدناه. وهذه الأطر مجمعة في عناصر (هي قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون، والدعم) مستمدة من ولاية البعثة.

٤ – وستفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق هدف مجلس الأمن خلال مدة قيام البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار التقدم صوب تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. ونسبت الموارد البشرية للبعثة من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن أن ينسب إلى البعثة ككل. وتم إيضاح الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف، ضمن كل عنصر على حدة.

٥ – وتمشيا مع خطة تقليص قوام البعثة ستجري، خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، إعادة تنظيم العنصر العسكري بالبعثة في قطاعين، هما ألف وباء، بدلا من أربعة قطاعات تغطي ١٥ مقاطعة. وسيشمل القطاع الأول (وهوالقطاع ألف)، الذي يتخذ من العاصمة مونروفيا مقرا له، منطقة مونروفيا الكبرى ومقاطعتي غباربولو، وغراند كيب ماونت (على امتداد حدود ليبريا مع سيراليون)، ومقاطعات بومي، ومونسيرادو، ومرغيبي، وغراند باسا، وريفر سيس، وسينوي، وغراند كرو، وميريلاند (المتاخمة لكوت ديفوار). وسيشمل القطاع الثاني (وهوالقطاع باء)، الذي يتخذ من غبارنغا مقرا له، مقاطعات لوفا (على امتداد حدود ليبريا مع سيراليون وغينيا)، وبونغ (على الحدود مع غينيا)، ونيمبا (على الحدود مع غينيا وكوت ديفوار)، وغراند غيده، وريفر غي (المتاخمتين لكوت ديفوار).

باء – افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٦ – قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في تقريره المرحلي السابع عشر عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2008/553) التوصيات التالية:

(أ) تخفيض قوام العنصر العسكري بالبعثة بعدد قدره ٤٦٠ ١ من الأفراد العسكريين خلال الفترة التي تمتد من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩. وتشمل أرقام الخطة المرتآة للمرحلة التالية تخفيض عدد إضافي قدره ١٠٠ ٢ جندي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويخضع ذلك للاستعراض من جانب بعثة تقييم تقني؛

(ب) زيادة عدد وحدات الشرطة المشكّلة من خمس وحدات إلى سبع وحدات اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ووقف إجراء تخفيضات في عنصر مستشاري الشرطة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتشمل أرقام الخطة المرتآة للمرحلة التالية إجراء تخفيض في عدد مستشاري الشرطة بما يعادل ١٣٢ فردا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويخضع ذلك للاستعراض من جانب بعثة تقييم تقني.

٧ – وستواصل البعثة تعديل عنصرها المدني، حسب الاقتضاء، للتكيف مع الأولويات التي تنشأ.

٨ – ومع بدء مرحلة تقليص قوام البعثة، نقح العنصر العسكري ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا مفهومه للعمليات لعام ٢٠٠٨ وما بعده. ويُدعى مفهوم العمليات المنقح بـ ”المراقبة المكثفة للقوة“. وحسبما تم إيراده تحت العنصر ١، قطاع الأمن، فقد غير العنصر العسكري بالبعثة مفهومه للعمليات، وذلك من تأمين مواقع ذات نقاط ثابتة، مثل البلدات، والطرق، والبنية التحتية الاستراتيجية، باستخدام الحرس، والمواقع ونقاط التفتيش المحصنة، إلى وجودٍ أكثر حرية على التصرف مع تمركز أكثر مرونة وقدرة على الانتقال، وزيادة في عدد الدوريات ونقاط التفتيش المفاجئة باستخدام السيارات وقدرات للرد السريع.

٩ – لقد عملت البعثة بشكل وثيق مع الحكومة لوضع خطة استراتيجية طويلة الأمد للتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الليبرية. وكجزء من هذه الجهود، تواصل البعثة تدريب الشرطة الوطنية لاكتساب القدرات الوظيفية والتواجد التنفيذي في المقاطعات والمناطق. علاوة على ذلك، فإن شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، ستقوم بتدريب وتشغيل ونشر وحدة الاستجابة للطوارئ التابعة الشرطة الوطنية الليبرية. كما ستساعد البعثة في وضع إجراءات التشغيل الموحدة للشرطة الوطنية، وتقديم المشورة بشأن إعادة ضبط

إنشائها، وتقديم التدريب أثناء الخدمة والتدريب المتخصص، وتسهيل توفير المعدات وإعادة تأهيل البنية التحتية للشرطة في جميع المقاطعات.

١٠ - وستعكس جهود البعثة أيضا الدعم المقدم للحكومة، ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر، من أجل تعزيز المصالحة الوطنية، ومراجعة الدستور وترسيخ وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. كما ستتركز الجهود على معالجة النزاعات على الأراضي والممتلكات، وتقديم المشورة بشأن الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، بما فيها الأخشاب والمطاط والماس، وضمان التنفيذ السليم للإدارة المالية العامة، وتيسير مبادرات التوظيف الطارئ المعتمدة على كثافة اليد العاملة، ولا سيما في مجال مشاريع إعادة تأهيل الطرق في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبموارد من الجهات المانحة الشريكة.

١١ - وستكثف البعثة أيضا جهودها الرامية إلى بناء قدرات الحكومة المحلية من خلال عملية فريق دعم المقاطعات، بالتركيز على بناء القدرات، والتربية المدنية، وتقديم المشورة الإدارية إلى المسؤولين الحكوميين المحليين. وستواصل تيسير تنسيق الدعم الإنساني للفئات الضعيفة، وإعادة تأهيل وإعادة إدماج ما تبقى من المقاتلين السابقين والسكان المتضررين من الحرب في المجتمعات المحلية، وكذلك تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجالي الحوكمة والإدارة الاقتصادية، واتخاذ مبادرات مماثلة لاكتساب واستخدام الإيرادات الوطنية من أجل الصالح العام.

١٢ - وسيكون دعم تعزيز سيادة القانون من الأولويات الرئيسية للبعثة. وستركز البعثة أيضا على تحسين مؤسسات سيادة القانون البالغة الأهمية، بوسائل منها توفير التدريب في المجالات الرئيسية بقطاع العدالة. علاوة على ذلك، ستواصل البعثة تقديم الدعم إلى الحكومة في تطوير نظام السجون، بما في ذلك تقديم مساعدة كبيرة لتدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية وتطوير البنية التحتية.

١٣ - ويتوقع أن تلبي الاحتياجات من الموارد لعنصر الدعم، بما فيها الموارد البشرية، احتياجات الدعم اللازمة للعناصر الفنية. وسيركز عنصر الدعم، في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، على تنفيذ المرحلة الثانية من خطة تقليص قوام البعثة، وعلى تقديم الدعم إلى الأقسام الفنية في البرامج لتعزيز بسط سلطة الحكومة. وسيتطلب مفهوم العمليات الدعم اللوجستي فيما يتصل بمواصلة إعادة الوحدات العسكرية إلى أوطانها أو تقليص حجمها. ومن المتوقع أن يظل قوام قوات الشرطة دون تغيير بحيث يظل في المستوى الذي أذن مجلس الأمن في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨). وستواصل البعثة نقل بعض الوحدات من المباني الحكومية مما يتيح عودة تلك المباني إلى السلطات الوطنية والمحلية. وفي حين أن مفهوم العمليات وتوطيد مقر القطاع

العسكري سيقلل من عدد المفارز التي تحتاج إلى الدعم، فمن غير المتوقع أن يتغير عدد المواقع الرئيسية التي يخدمها عنصر الدعم. كما ستواصل البعثة دعم عمليات قوة الحراسة الموجودة في فريتاون، والمكونة من ٢٥٠ فردا، لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة في سيراليون وذلك من خلال الاستعانة بخدمات مصادر خارجية ومن خلال خدمات الدعم المباشر التي تقدمها البعثة. وفي نفس الوقت، فإن زيادة انتشار الشرطة الوطنية الليبرية التي تتواجد في موقع واحد مع شرطة الأمم المتحدة والوجود المعزز لموظفي الأمم المتحدة المدنيين الفنيين في المقاطعات، سيعملان على تحسين مستوى الدعم المقدم. ومن المفترض أيضا أن البنية التحتية الداعمة في ليبريا، وهذه تشمل الطرق والمرافق وشبكات الاتصالات، لن تشهد إلا تحسينات متواضعة في فترة الميزانية هذه، وخاصة في المقاطعات. ومن شأن تحسن الظروف على طرق الإمداد الرئيسية والثانوية التي تم إصلاحها من قِبَل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة، بتمويل من البنك الدولي، أن تتيح إجراء بعض الخفض في ما تمتلكه البعثة من طائرات الهليكوبتر. وعلى الرغم من ذلك، فإن تطور مفهوم العمليات سيؤدي إلى ظهور تحديات لوجستية كبيرة ومستمرة.

١٤ - واستعدادا للانسحاب النهائي وتصفية البعثة، ستقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتنفيذ برنامج للتنظيف البيئي خلال فترة الميزانية. ولإعداد الموظفين الوطنيين للإغلاق النهائي للبعثة، ستواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مشروع بناء قدرات الموظفين الوطنيين، حيث يجري تقييم ٢٠٠ موظف ومنحهم شهادات في ٢٠ مجالا من مجالات المهارات المهنية كما يجري منح ٩٠ من الموظفين الإداريين شهادات في الإدارة المهنية. وستقيم البعثة أيضا روابط مع الحكومة وأرباب العمل في مجال الصناعة لوضع برامج تدريبية محددة الهدف للمساعدة في إعداد الموظفين الوطنيين للانتقال إلى وظائف أخرى.

١٥ - وبينما انتقلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى مرحلة تقليص قوامها، وتستعد لدخول مرحلة الانسحاب، فإن شعبة دعم البعثة التابعة لها ستسعى إلى تحسين العمليات لكي تتسق على نحو أفضل مع تطور أنشطة البعثة عن طريق تحليل عمليات إدارة الأعمال، والمواءمة التنظيمية مع خطوط خدمة العملاء. وتقترح البعثة على وجه التحديد إعادة تنظيم الموارد المأذون بها حاليا لإنشاء قدرات لإدارة الموارد البشرية، وإدارة المواد، وإدارة المعلومات عن طريق توحيد الوظائف المتباينة وجعلها في شكل مراكز تفوق قطاعية. وتم إيراد إعادة التنظيم المقترحة بالتفصيل في الفقرات من ١٧ إلى ٢١ أدناه، بينما تم وصف التغييرات في الموارد البشرية ضمن إطار كل عنصر على حدة.

١٦ - وستواصل البعثة، خلال فترة الميزانية، تنفيذ المبادرات التالية:

(أ) توفير طائرات ضخمة لتناوب القوات ونقل البضائع إقليميا للبعثات داخل أفريقيا الغربية مما سيحقق قدرا أكبر من الفعالية من حيث التكلفة؛

(ب) ربط عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، بواسطة شبكة الألياف الضوئية، بغية تحسين الاتصالات وتقليل تكاليف الاعتماد على الاتصالات بالسواتل؛ و

(ج) إدخال إمكانية رصد أسطولها الجوي بواسطة السواتل.

١٧ - وكما هو مبين في الفقرة ١٥ أعلاه، تقترح البعثة إعادة تنظيم الموارد المأذون بها حاليا لإنشاء قدرات لإدارة الموارد البشرية والمواد والمعلومات عن طريق توحيد الوظائف المتباينة في شكل مراكز تفوق قطاعية. وتهدف عمليات إعادة التنظيم المقترحة إلى تبسيط العمليات، وزيادة التعاون والكفاءة مع المحافظة على مهام ومسؤوليات العناصر التي أعيد تنظيمها وتحقيق أهداف البعثة بفعالية، فضلا عن إضفاء الطابع الرسمي على الهيكل الناشئ عن ذلك، والذي حدث على مدى دورة حياة البعثة.

١٨ - وتتعلق إعادة التنظيم المقترحة داخل التوجيه التنفيذي والإدارة بمهام التشغيل والدعم لتقديم التآزر وتعزيز الفعالية والكفاءة التشغيلية. وسيتم الاحتفاظ بخطوط مباشرة للإبلاغ إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام من فريق السلوك والانضباط وقسم الشؤون القانونية، كما سيتم الاحتفاظ بمسؤولية الممثل الخاص للأمين العام عن الوظائف الأمنية بوصفه رئيس البعثة والمسؤول المعين عن أمن جميع موظفي الأمم المتحدة في ليبريا. ونظرا للطبيعة الشاملة لمهام مركز التحليل المشترك للبعثة، يقترح نقله من عنصر قطاع الأمن ليعمل ضمن المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام. وبالمثل، فسيتم نقل مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر توطيد السلام إلى التوجيه التنفيذي والإدارة. وستنقل وحدة التخطيط السياسي والسياسات لتعمل في إطار عنصر توطيد السلام وتخضع لإشراف نائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون الانتعاش والحوكمة).

١٩ - وسيركز عنصر توطيد السلام على تقديم الدعم للعملية التي تقودها الحكومة، والمتمثلة في الإنعاش وإنشاء حكم لا مركزي وفعال في جميع أنحاء ليبريا؛ وإدارة الموارد الطبيعية والممارسات البيئية السليمة؛ وبناء السلام والمصالحة الوطنية؛ وتعزيز العمل التعاوني المتكامل للأمم المتحدة في ليبريا. وفي هذا الصدد، يُقتَرح تقليص قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج عندما يُكمِل الدعم الذي يقدمه للعمليات الوطنية، وتُوضَع السياسات في صيغتها النهائية، وعندما تضطلع حكومة ليبريا ووكالات الأمم المتحدة بالمسؤوليات عن المهام. وسيتم الإنهاء التدريجي لمكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية، وسيضطلع بمسؤولياته

على نحو متزايد فريق الأمم المتحدة القطري. وسيتم دمج الوظائف المتبقية مع عمل قسم الشؤون المدنية. وستُنقَل وحدة الاستشارات الجنسانية من عنصر سيادة القانون إلى عنصر توطيد السلام لتسهيل زيادة التعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في دعم حكومة ليبريا. وسيُسَهِّل ذلك من تكامل مهام هذه المكاتب. وبما أن حكومة ليبريا تضطلع بشكل متزايد بالمهام والأدوار ذات الصلة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، فستُنقَل هذه المهام إلى عنصر الدعم، مع الاحتفاظ فقط بالوظائف الاستشارية لتقديم المشورة والاتصال المستمرين مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة ليبريا.

٢٠ - وسيستمر عنصر الدعم في التشديد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية لعناصر البعثة ككل. وستؤدي إعادة التنظيم المقترحة لعنصر الدعم إلى تحقيق أوجه تآزر تجعل من الممكن تحقيق ولاية البعثة وتدعمها، و تُيَسِّر عملية تقليص قوام البعثة والتحضير للتصفية النهائية.

٢١ - كما أن المكاتب الإقليمية التي كانت تتبع في السابق لخدمات الدعم المتكاملة، ستتبع لمكتب مدير دعم البعثة من خلال موظفين إداريين إقليميين. وستتبع وحدة مجلس التحقيق لمدير دعم البعثة بدلا من رئيس الخدمات الإدارية. وسيتم إنشاء فريق لإدارة الأداء وسيتبع الفريق لمكتب مدير دعم البعثة. ويُقترح حل قسم الخدمات العامة التابع للخدمات الإدارية مع إعادة توزيع أدواره ومسؤولياته، وما يرتبط بها من وظائف، بين قسم إدارة الموارد البشرية المقترح، وقسم إدارة الممتلكات المقترح، ووحدة إدارة المعلومات المقترحة، فضلا عن خدمات الدعم المتكاملة. وتشمل مقترحات إعادة التنظيم ضمن خدمات الدعم المتكاملة تبسيط المهام في قسمي الهندسة والإمدادات وكذلك المركز المشترك للعمليات اللوجستية.

٢٢ - وتعكس الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، انخفاضا بنسبة ١,٧ في المائة (١٠,٣ ملايين دولار) مقارنة بالتقديرات للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ويعزى ذلك أساسا إلى التخفيض التدريجي لعدد أفراد الوحدات العسكرية من ١٠ ٢٣٢ إلى ٨ ٦٩٣ فردا، ولعدد المراقبين العسكريين من ٢١٥ إلى ١٣٣ مراقبا عسكريا. ويقابل هذا الانخفاض الإجمالي (أ) زيادة في الاحتياجات فيما يخص شرطة الأمم المتحدة، ووحدة الشرطة المشكلة وأفراد المؤسسات الإصلاحية، بسبب الزيادة في مجمل عنصر الشرطة المأذون به للبعثة ليبلغ ١ ٣٧٥ فردا على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨)، و (ب) توفير موارد إضافية للمرتبات، بما في ذلك تسوية مقر العمل، والتكاليف العامة للموظفين الدوليين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، بشأن إدارة الموارد البشرية، يقابلها جزئياً إلغاء الاحتياجات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة.

٢٣ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، تنص الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ على تحويل ٤٩ وظيفة دولية من فئة الخدمات العامة (بما فيها واحدة من فئة الرتب الرئيسية) و ١٨ وظيفة من فئة خدمات الأمن معتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى فئة الخدمة الميدانية. وترد التحويلات تحت كل مكتب معني وضمن كل عنصر من العناصر الإطارية.

جيم - تعاون البعثة الإقليمي

٢٤ - ضمن إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، سيتواصل التعاون الإقليمي بغية ضمان اتباع نهج متسق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة بشأن الشواغل الأمنية المشتركة. ويشمل هذا التنسيق تسيير دوريات مشتركة مع النظراء في البعثات والمراقبين العسكريين من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وسلطات الحدود التابعة لحكومتي سيراليون وغينيا. ومن خلال العمليات التشاورية الجارية في إطار اتحاد نهر مانو الذي أعيد تنشيطه مؤخرا (سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا)، يعقد فريق الاتصال الدولي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية بسيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا اجتماعات منتظمة للقيام، على نحو مشترك، بمعالجة القضايا الإقليمية المتصلة بالشباب، والأسلحة الصغيرة والاتجار بالبشر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشلل الأطفال وغيرها من الأمراض، والأمن الغذائي، ومواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة الحدود ومراقبتها، واللاجئين والمشردين داخليا؛ وتعزيز الشراكات في إطار اتحاد نهر مانو عموما.

دال - الشراكات، والتنسيق بين الأفرقة القطرية، والتكامل بين البعثات

٢٥ - ضمن إطار التكامل بين البعثات وعلى أساس مبدأ ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' تحت قيادة واحدة، ظلت البعثة والفريق القطري يعملان عن كثب بتوجيه من نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الانتعاش والحوكمة، الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم للشؤون الإنسانية. ويجري التعاون بفعالية بين الطرفين من خلال مجموعة متنوعة من الآليات تشمل اجتماعات نصف شهرية يعقدها الفريق القطري، برئاسة نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الانتعاش والحوكمة (بصفته منسقاً مقيماً)، حيث يجري التنسيق بشأن المسائل البرنامجية الإدارية والتنفيذية والفنية. وتعد كذلك برامج مشتركة محددة على مستوى تقني مع كبار موظفي برامج الأفرقة القطرية في إطار فريق البرنامج المشترك بين الوكالات الذي تشارك فيه البعثة. ويرأس الممثل الخاص للأمين العام اجتماعا نصف شهري لفريق التخطيط الاستراتيجي، وهو اجتماع يشارك فيه رؤساء الأقسام في البعثة ورؤساء الوكالات في الأفرقة القطرية.

٢٦ - وسيستمر التنسيق والتعاون من خلال اللجنة المعنية بتنمية ليبريا وإعادة تعميرها، باعتبارها إطارا يجمع بين الأمم المتحدة والحكومة والشركاء الآخرين لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. وقد شكّلت المبادرات والمشاريع والأطر البرنامجية المشتركة وسائل عملية لتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما لحكومة ليبريا في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية. ويوفر الفريق القطري المدخلات لتقارير الأمين العام الدورية عن التقدم المحرز بشأن ليبريا، وتُعدّ الوثائق الإطارية الرئيسية، مثل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بمشاركة نشطة من أقسام البعثة وفي إطار دعم الأمم المتحدة القوي للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية على أساس المشاورات المتعلقة بالبرامج الإنمائية للمقاطعات، وهي برامج يشارك فيها موظفو البعثة الميدانيون بنشاط، ولا سيما من خلال مشاركة وتيسير أفرقة دعم المقاطعات.

٢٧ - وتسهم جميع هذه الآليات في تقاسم المعلومات وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل ككيان واحد لتفادي الازدواجية في الجهود وإهدار الموارد. وستستمر البعثة، في تنفيذ ولايتها، بالاعتماد على التعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وهي تواصل الدعوة إلى بناء قدرات الحكومة ونقل المسؤوليات إليها.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

	الموظفون الدوليون											متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[أ]	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[ب]				
مكتب الممثل الخاص للأمين العام													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١	١	٤	١	-	٤	-	**١١**	-	-	**١١**		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١	١	٦	-	٤	-	-	**١٢**	١	-	**١٣**		
صافي التغير	**-**	**-**	**٢**	**(١)**	**٤**	**(٤)**	**-**	**١**	**١**	**-**	**٢**		

	الموظفون الدوليون											متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[أ]	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[ب]				
قسم الشؤون القانونية[ج]													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٢	١	-	١	-	٤	١			-	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	٢	١	١	-	-	٤	-			-	٤
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**(١)**	**-**	**-**	**(١)**			**-**	**(١)**
مكتب الاتصالات والإعلام[ج]													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٣	٨	٣	١	-	١٦	٣٩			٨	٦٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	٣	٩	٤	-	-	١٧	٣٩			٧	٦٣
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**١**	**١**	**(١)**	**-**	**١**	**-**			**(١)**	**-**
المجموع													
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١	٢	٩	١٠	٣	٦	-	٣١	٤٠			٨	٧٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١	٢	١١	١٠	٩	-	-	٣٣	٤٠			٧	٨٠
صافي التغير	**-**	**-**	**٢**	**-**	**٦**	**(٦)**	**-**	**٢**	**-**			**(١)**	**١**

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، وهذا يعكس تحويل الوظائف المعتمدة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية، دون تغيير في مهامها.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) يعكس نقل قسم الشؤون القانونية من عنصر سيادة القانون، ونقل مكتب الاتصالات والإعلام من عنصر توطيد السلام، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، على النحو المبين في المرفق الأول من هذا التقرير.

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفتان (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ وأخرى برتبة ف-٢، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ برفعها إلى الرتبة ف-٤، وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: لا يوجد أي تغيير في عدد الوظائف (نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة الوطنية يقابلها إلغاء وظيفة واحدة من فئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة)

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف-٣ برفعها إلى الرتبة ف-٤، وتحويل ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية (وظيفة من الرتبة الرئيسية و ٣ وظائف من الرتب الأخرى)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية، من قسم الخدمات العامة الذي جرى حله)

٢٩ - إن مركز التحليل المشترك للبعثة، على خلاف قسم الأمن الذي يتعامل مع التهديدات ذات الطابع الملموس والفوري، يضم موظفين مدنيين من مختلف مكونات هيكل البعثة، ومن شرطة الأمم المتحدة والأفراد العسكريين وأفراد الأمن. والمركز، بوصفه وحدة متعددة التخصصات، مسؤول عن جمع المعلومات من المصادر المدنية والعسكرية وتنسيقها وتحليلها ونشرها، وإجراء تحليل استراتيجي للمسائل المؤثرة في البعثة على المديين المتوسط والطويل. ويوفر المركز القدرة التحليلية اللازمة لإجراء تحليل للتهديدات والمخاطر وتقييم للأوضاع الأمنية في منطقة البعثة، مع التركيز بصفة خاصة على تقييم المخاطر الشديدة. ويقوم أيضا بإعداد تقارير ووثائق عن السياسات وتوصيات موجهة للإدارة العليا للبعثة لتحسين قدرة البعثة على مواجهة المشاكل أو التهديدات أو العوائق الراهنة والناشئة التي تعترض تنفيذ ولايتها وعلى إدارتها. وحتى اليوم، ظل المركز يعمل في إطار عنصر قطاع الأمن برئاسة أحد ضباط الأركان. ومن أجل الحفاظ على الاستمرارية، وبالنظر إلى كون ضباط الأركان المكلفين بهذه المهمة يتناوبون عليها في المتوسط كل ستة أشهر، فإنه يُقترح إلحاق المركز رسميا بمكتب الممثل الخاص للأمين العام، بحيث يشرف عليه رئيس برتبة ف-٥ يكون مسؤولا أمام رئيس البعثة.

٣٠ - ويكون رئيس المركز مسؤولا عن العمليات اليومية للمركز، وعن توفير تحليلات متكاملة للممثل الخاص للأمين العام وفريق الإدارة العليا لإتاحة فهم شامل ومتعمق لمختلف المسائل والاتجاهات وما يترتب عليها من آثار، وإجراء تقييمات للمسائل الشاملة والتهديدات المحتملة التي قد يكون لها تأثير على البعثة، كما يشرف على إعداد التحليلات والتقارير المتعلقة بالتطورات السياسية في منطقة البعثة والمنطقة ككل، ويوافق عليها. ويساند رئيس المركز موظفون مكلفون بالعمل في المركز لأداء مهام تحليلية محددة متصلة بعملهم قدموا من مختلف مكونات هيكل البعثة ومن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٣١ - وبعد استعراض مهام المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام، وبالنظر إلى ما يجري من ترشيد للمهام لتحقيق التآزر والكفاءة في مختلف جوانب عمل البعثة، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة المساعد الخاص لمدير المكتب (ف-٣) برفعها إلى الرتبة ف-٤. وسيتولى شاغل وظيفة المساعد الخاص، دعما للممثل الخاص للأمين العام، مسؤوليات إضافية تتمثل في العمل على إعداد ميزانية البعثة القائمة على النتائج، وصياغة تقارير الأمين العام، ورسم السياسات، وأداء الجوانب الفنية للعمل السياسي. ويقوم شاغل هذه الوظيفة أيضا، نيابة عن الممثل الخاص للأمين العام، بالاتصال بالأطراف الفاعلة الخارجية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي لليبريا. ويتولى أيضا الاتصال بنائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون الانتعاش والحوكمة) للتنسيق مع المكاتب الميدانية.

٣٢ - وبالنظر إلى الحاجة المستمرة إلى توصيل البريد العاجل، يوميا وفي فترات مختلفة من اليوم، من الممثل الخاص للأمين العام إلى الرئاسة ومختلف الوزارات، فإنه يُقترح نقل وظيفة سائق ضمن فئة الخدمة العامة الوطنية من قسم الخدمات العامة الذي جرى حله إلى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام.

قسم الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية)

٣٣ - في إطار ترشيد المهام وتحقيق التكامل بينها على أساس استعراض احتياجات القسم من الموظفين، مع أخذ أوجه التآزر بين قسم الشؤون القانونية وشعبة دعم النظام القانوني والقضائي في الاعتبار، فإن مهام موظف الشؤون القانونية (موظف وطني من الفئة الفنية) لم تعد مطلوبة. وبناء على ذلك، يقترح تقليص الملاك الوظيفي للقسم بإلغاء وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية.

مكتب الاتصالات والإعلام

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٢، وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة واحدة

٣٤ - سيواصل مكتب الاتصالات والإعلام دعم باقي أقسام البعثة في التعريف بأولوياتها وأنشطتها والترويج لها، والعمل مع الحكومة وغيرها من الشركاء الوطنيين في التعريف ببرامجهم وما أحرزوه من تقدم. وعلاوة على ذلك، مع دخول البعثة المرحلة الثانية من تقليص قوامها، فإن ثمة حاجة إلى زيادة طمأنة الجمهور الليبري عموما، ولا سيما بشأن مستوى سلامته وأمنه. وبناء على ذلك، وبعد استعراض أساليب عمل المكتب بغية تبسيطها، فإنه يُقتَرح تعديل الملاك الوظيفي للمكتب. ومع دمج مجلة البعثة (Focus UNMIL) ونشرتها (Bulletin UNMIL) مع بعضهما بعضا، فإنه يُقترح إلغاء وظيفة موظف إعلام واحدة، من فئة متطوعي الأمم المتحدة، في وحدة المنشورات بالمكتب. وفي نفس الوقت، سوف تعزَّز وحدة العلاقات مع وسائط الإعلام عن طريق إنشاء وظيفة موظف إعلام معاون واحدة برتبة ف-٢ بالنظر إلى تزايد اهتمام وسائط الإعلام الدولية بصورة مطردة بالتطورات الجارية في ليبريا والحاجة إلى مواصلة إقامة علاقات مع عدد كبير من وسائط الإعلام الوطنية النشطة، ومع الحكومة والشركاء الآخرين من المجتمع الدولي والمجتمع المدني. وبصفة خاصة، سوف يسهم شاغل هذه الوظيفة في الجهود الإعلامية المؤسسية من خلال بحث وتحليل المواضيع التي يكلف بها، وإعداد وتوزيع منتجات إعلامية موجهة إلى جمهور معين في الوقت المطلوب؛ وتنظيم مناسبات إعلامية، تشمل عقد مؤتمرات صحفية؛ وكفالة تطبيق السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات المناسبة بطريقة متسقة، والاتصال بالأطراف المعنية والتفاعل معها.

العنصر ١: قطاع الأمن

٣٥ - ما زال العنصر الإطاري للبعثة المتعلق بقطاع الأمن يشمل أنشطة تحقيق الاستقرار الأمني وإصلاح قطاع الأمن معا. وهو يشمل أنشطة العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة العاملين مع الشركاء الدوليين والحكومة، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية والوكالات الأمنية الأخرى.

٣٦ - وما زالت أولى أولويات البعثة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تتمثل في التركيز على الحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة. ويشمل ذلك دعم وضع وتنفيذ هيكل أمني وطني ليبري منسق، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية، بما يتماشى مع استراتيجية الحد من الفقر، وتدريب الشرطة الوطنية الليبرية وبناء قدراتها المؤسسية وكفالة قدرتها على العمل على أكمل وجه، بالإضافة إلى تقديم الدعم لإعادة تشكيل القوات المسلحة الليبرية. وستسعى البعثة إلى توطيد السلام وخفض حجمها تدريجيا، مع نقل المسؤولية عن الأمن إلى المؤسسات الوطنية.

٣٧ - وسيستمر التركيز الحالي في عمليات العنصر العسكري للبعثة (استراتيجية المراقبة)، أي التحول من التشديد على السيطرة على المدن والطرق والهياكل الأساسية الاستراتيجية بواسطة الحرس والمواقع المحصنة ونقاط التفتيش الثابتة إلى اتخاذ وضع أكثر سلاسة ومرونة، بزيادة الدوريات واستخدام نقاط التفتيش المتحركة، بحيث يتخذ وجود القوة شكلا أقل بروزا، أي الانتقال أساسا من سيطرة بادية للعيان إلى ممارسة شكل من أشكال الردع الموثوق به من بعيد، بحيث يتسنى ضمان تغطية أمنية لجميع المواقع الاستراتيجية الرئيسية للبعثة.

٣٨ - وسعيا لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في كفالة القدرة الكاملة للقوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية على أداء مهامهما، سيتواصل تدريب ونشر القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية، وستقوم الحكومة بوضع استراتيجية وهيكل للأمن الوطني. وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ستركز البعثة على ما يلي:

(أ) إجراء تمارين القوات المسلحة الليبرية على مستوى الوحدات والفصائل والسرايا؛ وتجهيز أول كتيبة للقوات المسلحة الليبرية تعبويا وبدء تدريب أفراد خفر السواحل الليبري، وإنشاء مكتب شؤون قدامى المحاربين. ويُتوقع إنجاز جميع هذه المهام بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛

(ب) تدريب وحدة للتصدي للطوارئ جاهزة للعمل بالكامل ونشرها وتوجيهها، ووضع إجراءات تشغيلية للشرطة الوطنية الليبرية وتنفيذها. وستواصل البعثة مساعدة الشرطة الوطنية الليبرية وتيسير توفير المعدات وإصلاح الهياكل الأساسية للشرطة في جميع المقاطعات؛

(ج) تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية من خلال مصفوفة تنفيذ منسقة مع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وذلك على مستوى البلد ككل. ويشمل ذلك وضع آليات للتنسيق الأمني في المقاطعات والمناطق الحدودية، ووضع هيكل أمني منسق وخاضع للمساءلة. وتُنفَّذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية بالتزامن مع استراتيجية الحد من الفقر التي يستغرق تنفيذها ثلاث سنوات؛

(د) زيادة تقليص قوام العنصر العسكري للبعثة بعدد قدره ١٠٠ ٢ جندي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على ضوء نتائج الاستعراض الذي ستجريه بعثة للتقييم التقني؛

(هـ) الخفض التدريجي لـ ١٣٢ وظيفة من وظائف مستشاري شرطة الأمم المتحدة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على ضوء نتائج الاستعراض الذي ستجريه بعثة للتقييم التقني.

٣٩ - وستواصل البعثة أيضا أنشطتها الإعلامية من أجل إطلاع السكان باستمرار على التقدم المحرز في تحسين الحالة الأمنية، وإتاحة صورة واضحة جدا عن إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، ستقوم البعثة بتوعية الجمهور بشأن الجهود التي تبذلها الحكومة، مدعومة بشرطة الأمم المتحدة، في مجال منع الجريمة، وتشجيع الحوار والتعاون بين المواطنين والشرطة الوطنية الليبرية للمساعدة في التصدي للجريمة وصون القانون والنظام.

٤٠ - وفي إطار ولاية البعثة الشاملة المتمثلة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ستواصل البعثة أيضا دعم الحكومة في وضع وتنفيذ نظم وآليات للمساءلة الجنسانية على صعيد قطاع الأمن.

٤١ - وستواصل البعثة أيضا المشاركة بفعالية في إيجاد ثقافة قوامها الممارسات الفضلى في جميع المجالات المتصلة بقطاع الأمن وبإصلاح قطاع الأمن، وفي تعزيز تلك الثقافة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ تهيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبريا	١-١-١ عدم وقوع انتهاكات جسيمة لاتفاق وقف إطلاق النار (٢٠٠٧/٢٠٠٦: لا شيء؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٧: لا شيء؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: لا شيء؛ ٢٠١٠/٢٠٠٩: لا شيء)

النواتج

- ٥١٢ ٤٦٠ (يوما × فردا) لتسيير دوريات راجلة ومتحركة بجميع أنواعها (١٢ جنديا لكل دورية × ١١٧ دورية في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما فيها دوريات لرصد الحدود، ولعمليات التطويق والبحث، وصون النظام العام، ودعم حكومة ليبريا، وتوفير الأمن لكبار الشخصيات وخدمات الأمن الأخرى في القطاعين
- ٢٦٢ ٨٠٠ (يوم × جندي) من أيام عمل القوات الثابتة (١٢ جنديا لكل موقع مراقبة × ٦٠ موقعا ثابتا × ٣٦٥ يوما) بما في ذلك نقاط التفتيش على الطرقات، ومراكز المراقبة وجميع مهام الحراسة الثابتة لمداخل ومخارج الموانئ والمرافئ الرئيسية ومداخل ومخارج المطارات ومهابط الهليكوبتر وطرق الوصول إلى المباني الحكومية الرئيسية، ونقاط تفتيش اقتصادية لرصد الجزاءات وللمعابر الحدودية والجسور الاستراتيجية وملتقيات الطرق والطرق الأخرى
- ١٧ ١٦٠ (يوما × مراقبا) من أيام عمل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين (٦ أيام × ٥ أفراد (٤ أفراد لكل دورية، وضابط عمليات واحد) × ٥٢ أسبوعا × ١٣ موقع فريق) لجمع المعلومات والاتصال بالوكالات والمنظمات غير الحكومية

- ٦٠٠ ٥ ساعة دورية جوية (طائرات من طراز Mi 8 و Mi 24): وتشمل جميع عمليات النشر الجوية والأنشطة ذات الصلة، ودوريات استطلاع الحدود وغيرها من الدوريات، ودعم شرطة الأمم المتحدة، ودوريات مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، باستثناء كافة الرحلات الجوية المخصصة للوجستيات والإجلاء الطبي والأعمال الهندسية ونقل كبار الشخصيات والاتصال
- ٢٥٠ ٩١ (يوما × جنديا) من أيام عمل قوات حماية المحكمة الخاصة لسيراليون (٢٥٠ جنديا × ٣٦٥ يوما)
- ١٥٢ ٢٥٦ (يوما × فردا) من أيام الأعمال الهندسية للقوة (٨٢١ مهندسا عسكريا × ٦ أيام في الأسبوع × ٥٢ أسبوعا) ويشمل ذلك دعم حكومة ليبريا. ويشمل هذا الدعم على سبيل المثال لا الحصر الطرق والجسور والبنى التحتية المحلية والقنوات والمطارات ومهابط الهليكوبتر
- التخطيط لحملة إعلامية وتنفيذها من أجل دعم تهيئة بيئة أمنية مستقرة، والإعلان عن التعديلات المدخلة على قوات البعثة والتعريف بها، بما في ذلك بث ٦ نشرات إخبارية يومية عن طريق إذاعة البعثة، و ٥ برامج أسبوعية تذاع في أوقات الاستراحة لتناول القهوة، و ٣ إعلانات إذاعية عامة، و ٥٢ مؤتمرا صحفيا بمعدل مؤتمر واحد في كل أسبوع، و ٨٠ نشرة صحفية، وتنظيم جولات لوسائل الإعلام كل ثلاثة أشهر بواسطة الدوريات العسكرية الليلية وأنشطة أخرى للتعريف بالأعمال العسكرية (مرافقة الشرطة الوطنية الليبرية والقوة التابعة للبعثة لعدد يصل إلى ستة صحفيين ليبريين أو دوليين مختارين في دوريات ليلية)، ومعرض للصور الفوتوغرافية، وتغطية إعلامية ونشر مواد وبرامج فيديو إخبارية لبثها على ٥ محطات تلفزيون ليبرية، و ١٤ مجموعة من الفنانين الشعبيين، وتوزيع ٢٠٠ ٠٠٠ منشور و ١٠ ٠٠٠ قميص في جميع المقاطعات الـ ١٥

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ إنشاء قوات مسلحة ليبرية جديدة وإتمام إعادة تشكيلها	١-٢-١ إتمام تجنيد القوام الكامل للقوات المسلحة الليبرية وتدريبه وتوفير سبل البقاء له. وسيُكمل أفراد القوات المسلحة الليبرية دورات تدريبية في مجالات محددة مثل القيادة، والقيادة العليا والأركان، والهندسة القتالية، والشرطة العسكرية، وحرب الغابات، ودورة الضباط التدريبية الأساسية (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ١٠٢؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٥٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٥٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢ ٠٠٠)
	١-٢-٢ إعلان حكومة ليبريا عن تشكيل ثاني كتيبة ضمن القوات المسلحة الليبرية للتدريب على العمليات والتوجيه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
	١-٢-٣ شروع حكومة ليبريا في تدريب أفراد خفر السواحل

النواتج

- تقديم المشورة عن طريق اجتماعات شهرية للجنة المعنية بتنمية ليبريا وإعادة تعميرها، والدعامة الأمنية لحكومة ليبريا، بشأن استمرار تجنيد أفراد القوات العسكرية الليبرية وتدريبهم ونشرهم، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدول الأعضاء المعنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ تعزيز القانون والنظام العام وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبرية على القيام بالعمليات	١-٣-١ الانتهاء من تدريب أفراد وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية وتجهيزهم بالمعدات ونشرهم واستعدادهم لتنفيذ العمليات (٢٠٠٦/٢٠٠٧: لا ينطبق؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢٠٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٥٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥٠٠)
	١-٣-٢ زيادة نسبة تمثيل النساء ضمن القوام المأذون به للشرطة الوطنية الليبرية والإبقاء على نسبة ٢٠ في المائة منهن فيه (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٦ في المائة؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٥ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠ في المائة)
	١-٣-٣ تحسين مستوى كفاءة ضباط الشرطة الوطنية الليبرية من خلال شهادة الكفاءة/اللياقة الممنوحة من شرطة الأمم المتحدة (القائمة على التزاهة والمهارات) مع المفتش العام للشرطة ووزارة العدل (٢٠٠٧/٢٠٠٨: لا شيء؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: لا شيء؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠ في المائة)
	١-٣-٤ زيادة عدد ضباط الشرطة الوطنية الليبرية العاملين المشاركين في برامج التدريب في الخدمة وبرامج التدريب العالي (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٢٤٠؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٤٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١ ١٠٠)
	١-٣-٥ قيام الشرطة الوطنية الليبرية بتصميم استراتيجية إعلامية لتشمل عقد جلسات إحاطة منتظمة في مقرها
	١-٣-٦ اعتماد التوصيات الواردة في خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها من قِبَل وكالات القطاع الأمني (الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس)

النواتج

- تقديم المشورة من خلال الاجتماعات وتنظيم أنشطة في مواقع مشتركة والدعم التشغيلي من خلال الدوريات المشتركة، والدعم الاحتياطي من وحدة الشرطة المشكلة في العمليات الميدانية المشتركة وتدريبات لفائدة ٥٠٠ من أفراد وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية من أجل زيادة القدرة على التدخل لمعالجة الحوادث الخطيرة المخلة بالقانون والنظام
- توفير التدريب للشرطة الوطنية الليبرية، بما فيه التدريب الأساسي لفائدة ٣٠٠ مجنَّد لمواجهة الشواغر التي تحدث في صفوف الشرطة الوطنية الليبرية؛ والتدريب على إنفاذ القانون في المرحلة الانتقالية لفائدة ٢٠٠ مجنَّد لدعم الهيكل الأمني القومي؛ والتدريب المتخصص والإداري لفائدة ٩٦ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية من الإدارة العليا والمتوسطة، بما في ذلك توفير التدريب الخارجي مع التركيز على تجنيد النساء
- تقديم المشورة من خلال الاتصالات اليومية، والتدريب أثناء الخدمة والتوجيه لفائدة ٦٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية في مجال تنفيذ إجراءات التشغيل والممارسات الموحدة للشرطة في جميع مجالات عمليات الشرطة، والإدارة، والتنظيم، والتحقيقات الداخلية والشكاوى المدنية والتدريب
- تقديم الدعم التنفيذي من قبل وحدة الشرطة المشكلة من خلال الدوريات المشتركة، وتقديم المشورة والتوجيه التنفيذيين للشرطة الوطنية الليبرية في التصدي للجرائم الخطيرة، والاضطرابات المدنية، والعمليات التي تنطوي على التطويق والتفتيش، والوجود البارز لأفراد الشرطة، والعمليات التي تنفَّذ بناء على معلومات استخبارية جنائية
- تقديم المشورة من خلال الاتصالات اليومية والاجتماعية الأسبوعية والشهرية مع قيادة الشرطة الوطنية الليبرية وحكومة ليبريا لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمواجهة تحديات إنفاذ القانون، وضمان مكانة الشرطة الوطنية الليبرية في جميع أنحاء البلاد، وضمان السلامة العامة وتيسير تمويل الجهات المانحة ومخصصات الميزانية اللازمة لتطوير القدرات العملية للشرطة الوطنية الليبرية بصورة مستمرة
- تقديم المشورة من خلال الاتصالات اليومية، والتوجيه، وتنظيم أنشطة في مواقع مشتركة، والاجتماعات مع قيادة الشرطة الوطنية الليبرية وقادتها لتعزيز الإشراف والقيادة والسيطرة؛ وتعزيز العلاقات بين المجتمع والشرطة، وضمان التنفيذ المتسق لعمليات الشرطة وإجراءاتها وممارساتها الموحدة
- تنفيذ برنامج شهادة التحقق من كفاءة/لياقة الضباط بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية وفقا للإجراءات المتفق عليها بصورة مشتركة لإصدار الشهادات
- تقديم المشورة من خلال الاتصالات اليومية والاجتماعية الأسبوعية والشهرية مع الشرطة الوطنية الليبرية لتعزيز التغطية الأمنية في المناطق المحفوفة بمخاطر شديدة ولمواجهة التحديات الأمنية الجديدة من خلال إعادة توزيع أفراد الشرطة الوطنية الليبرية ومعداتها اللوجستية، بما في ذلك تعزيز البنى التحتية
- تقديم المشورة الفنية من خلال الاتصالات اليومية والاجتماعات الشهرية بشأن القضايا العابرة للحدود مع وكالات إنفاذ القانون الليبرية في المقاطعات الحدودية

- تقديم المشورة من خلال الاجتماعات نصف الشهرية مع الشرطة الوطنية الليبرية لدعم قدرتها على التعامل مع اهتمامات وسائل الإعلام والجمهور بشأن الجريمة والسلامة والأمن العامين
- تخطيط وتنفيذ برامج إذاعة أسبوعية تبثها إذاعة البعثة وتعنى برصد الجريمة، وإعداد تقارير إذاعية منتظمة بالتعاون مع محطات الإذاعة المحلية
- التخطيط لحملة إعلامية وتنفيذها من أجل التوعية بأهمية التقيد بسيادة القانون والنظام وإبراز أوجه تحسن القدرات العملية للشرطة الوطنية الليبرية ومعداتها من خلال توزيع ٠٠٠ ١٠٠ منشور و ٠٠٠ ٢ ملصق و ٠٠٠ ٥ قميص وإقامة ١٢ لوحة إعلانات
- تقديم ثلاث حلقات عمل تدريبية مدة كل منها يوم واحد لفائدة كبار مديري الشرطة الوطنية الليبرية، ووحدة القضايا الجنسانية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنس، واللجان التشريعية للقضايا الجنسانية والأمنية، والتجمع التشريعي النسائي المعني بالقضايا الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن

العوامل الخارجية

تقديم الجهات المانحة التمويل الكافي من أجل إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، قطاع الأمن

الفئة	المجموع
أولا - المراقبون العسكريون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	**٢١٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	**١٣٣**
صافي التغير	**(٨٢)**
ثانيا - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	**٦٠٢ ١١**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	**٢٣٢ ١٠**
صافي التغير	**(٣٧٠ ١)**
ثالثا - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	**٥٨٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	**٤٩٨**

الفئة	المجموع
صافي التغير	**(٨٤)**
رابعا - وحدات الشرطة المشكلة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	**٦٠٥**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	**٨٤٥**
صافي التغير	**٢٤٠**
خامسا - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	**-**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	**٣٢**
صافي التغير	**٣٢**

	الموظفون الدوليون											
سادسا - الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣- ف-٢	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[أ]	خدمة الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[ب]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
مكتب قائد القوة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١	١	-	-	-	٢	-	**٤**	-	-	**٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	١	١	-	-	٢	-	-	**٤**	-	-	**٤**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**(٢)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	-	٢	٥	-	-	١	-	**٨**	٤	-	**١٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	-	٢	٥	-	١	-	-	**٨**	٢	-	**١٠**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**(١)**	**-**	**-**	**(٢)**	**-**	**(٢)**
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١	٣	٥	-	-	٣	-	**١٢**	٤	-	**١٦**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	١	٣	٥	-	٣	-	-	**١٢**	٢	-	**١٤**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**٣**	**(٣)**	**-**	**-**	**(٢)**	**-**	**(٢)**

سادسا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون											
	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣- ف-٢	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[أ]	خدمة الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[ب]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المجموع (أولا إلى سادسا)											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١	٣	٥	-	-	٣	-	**١٢**	٤	-	**١٣ ٠٢٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	١	٣	٥	-	٣	-	-	**١٢**	٢	-	**١١ ٧٥٤**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**٣**	**(٣)**	**-**	**-**	**(٢)**	**-**	**(١ ٢٦٦)**

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، وهذا يعكس تحويل وظائف دولية معتمدة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية دون تغيير في مهامها.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: تحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

مكتب قائد القوة

الموظفون الدوليون: تحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٤٢ - مع مراعاة التغيرات التي طرأت على الإطار الزمني لعملية تقليص حجم البعثة ومجمل قوام عنصر شرطة الأمم المتحدة، أفضى استعراض لمهام مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة إلى تبسيط العمليات والمسؤوليات والمهام المقررة. ونتيجة لذلك، يُقترح تعديل ملاك موظفي

المكتب بتقليصه عن طريق إلغاء وظيفتين من وظائف الخدمات العامة الوطنية، إذ أن مهام الدعم الإداري التي يقدمها صاحبهما لم تعد تعتبر ضرورية.

العنصر ٢: توطيد السلام

٤٣ - في إطار توطيد السلام، ستواصل البعثة تركيزها على مساندة استراتيجية الحكومة للحد من الفقر، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتدعيم وتقوية سلطة الدولة بكافة أنحاء البلاد، وتيسير المصالحة العرقية والسياسية. وستعتمد البعثة على دعم وكالات الأمم المتحدة، بما فيه مبلغ ١٥ مليون دولار من صندوق بناء السلام لتمويل أنشطة في مجالات المصالحة الوطنية وإدارة النزاعات، والتدخلات الحاسمة لتعزيز السلام وتسوية النزاعات، وتعزيز قدرات الدولة من أجل توطيد السلام. وسيتواصل تقديم الدعم لتعزيز الانتعاش الاقتصادي من خلال قيام البعثة بتسهيل وتعزيز الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية، بما فيها الأخشاب والمطاط والماس. ومن خلال آلية أفرقة الدعم القطرية التابعة للأمم المتحدة، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في بناء قدرات الحكم المحلي وتعزيزها.

٤٤ - وستستمر البعثة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في دعم قدرات الحكومة والمجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات الضعيفة وستدعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين أُعيد تأهيلهم والسكان المتضررين من الحرب في المجتمعات المحلية. وستواصل البعثة دعم الحكومة في ما تبذله من جهود في مجال تنسيق مبادرات العمالة التي تتسم بكثافة اليد العاملة بشراكة مع جهات مانحة خارجية، لا سيما في مجال إصلاح الطرق والزراعة. وسيُواصل تقديم المساعدة في مجالي تنفيذ برنامج المساعدة في مجالي الحوكمة والإدارة الاقتصادية والمبادرات الأخرى الرامية إلى استقطاب الإيرادات الوطنية وتسخيرها من أجل الصالح العام.

٤٥ - وكجزء من ولاية البعثة الشاملة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها ولتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ستواصل أيضا دعم الحكومة في وضع نظم وآليات المساءلة المتعلقة بالقضايا الجنسانية وتنفيذها، وكذلك إشراك أصوات النساء في عملية توطيد السلام.

٤٦ - وسيشمل عنصر توطيد السلام الأنشطة المقررة للبعثة في مجالات الشؤون السياسية، والتخطيط والسياسات العامة فضلا عن الشؤون المدنية التي تضم الأنشطة الإنسانية والبيئة والموارد الطبيعية، والإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب المستشار في القضايا الجنسانية. وستعمل جميع عناصر البعثة في شراكة وثيقة في إطار بعثة متكاملة مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وبالتعاون مع

البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي، من أجل تقديم الدعم إلى حكومة ليبريا.

٤٧ - وستُعزز الأنشطة المنفذة في إطار هذا العنصر من خلال مختلف آلياتها الخاصة بالتوعية والإعلام والمناسبات التي تستهدف السلطات المحلية لتشجيعها على المشاركة في جهود التنمية والإصلاح الوطنية. وفي الوقت نفسه، ستعمل تلك الأنشطة على تسليط الضوء على التقدم المحرز في تأهيل وإعادة إدماج الشباب المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة من الحرب.

٤٨ - وستواصل البعثة المشاركة بشكل نشط في إيجاد ثقافة قوامها أفضل الممارسات في جميع المجالات ذات الصلة بتوطيد السلام، وفي تعزيز تلك الثقافة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ بسط السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلاد	٢-١-١ زيادة العدد الإجمالي للموظفين المدنيين العائدين إلى مراكز عملهم في المقاطعات (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٣٢٠ ١؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٧٧٥ ٢؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٠٠٠ ٣؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣٠٠ ٣)
	٢-١-٢ قيام الحكومة بتسديد المرتبات والمستحقات لجميع الموظفين المسجَّلين في جداول المرتبات الحكومية في المقاطعات (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٥٠٠ ١٧؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٠٠٠ ٣٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٠٠٠ ٤٥؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٠٠٠ ٤٨)
	٢-١-٣ زيادة في النسبة المئوية للوزارات/الوكالات الحكومية المشارِكة في اجتماعات التنسيق الشهرية التي تعقد بشأن استراتيجيات الحد من الفقر/الخطط الإنمائية للمقاطعات على صعيد المقاطعات لبسط سلطة الدولة في البلاد (٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٠ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٠ في المائة)
	٢-١-٤ قيام الحكومة بإنشاء فرقة عمل لمراجعة الدستور
	٢-١-٥ تعقد لجنة إصلاح الحوكمة مؤتمرا وطنيا بشأن الإصلاح الدستوري
	٢-١-٦ السلطة التشريعية الوطنية تنشر يوميا سجلات أعمالها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	لإظهار الوضوح في الحكم في ما يتعلق بالتشريعات المعتمدة
	٢-١-٧ ستسن السلطة التشريعية الوطنية تشريعات لتعزيز الشفافية في الاقتصاد وزيادة الإيرادات الحكومية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي
	٢-١-٨ تنفيذ الحكومة سياسة وطنية بشأن القضايا الجنسانية وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
	٢-١-٩ قيام الحكومة بسن تشريعات لإدارة الموارد البيئية والطبيعية

النواتج

- تقديم المشورة والدعم إلى ١٥ وزارة رئيسية ووكالة حكومية (وزارات الدفاع، والمالية، والزراعة، والعمل، والأراضي، والمناجم والطاقة، والداخلية، والأشغال العامة، والتعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية، والشباب والرياضة، فضلا عن هيئة تنمية الغابات؛ ولجنة إصلاح الحوكمة؛ والهيئة الوطنية للموانئ؛ ومكتب الميزانية؛ ومعهد ليبريا للإحصاءات وخدمات المعلومات الجغرافية واللجنة المعنية بتنمية ليبريا وإعادة تعميرها، على المستويين الوطني واللامركزي من خلال إيفاد الموظفين لدعم عمليات واجتماعات التخطيط، بما في ذلك ما يتعلق باعتماد اللامركزية في إسناد المهام، وتوزيع الموظفين وتدريبهم، وإعادة الهيكلة التنظيمية، ووضع البرامج والمشاريع، وعمليات إدارة الأعمال
- تقديم الدعم لإدارات المقاطعات في مجال بناء القدرات والتدريب لفائدة مسؤولي الحكم المحلي من خلال آلية فرق الدعم في المقاطعات استنادا إلى خطة تنمية قدرات الحكم المحلي مدتها عامان وضعتها وزارة الداخلية في إطار تنفيذ ورصد الخطط الإنمائية للمقاطعات والتنسيق العام للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وكذلك تحديد الاحتياجات الأخرى اللازمة لدعم التنمية من أجل بسط السلطة على الصعيد اللامركزي
- تقديم المشورة من خلال الاجتماعات، والإحاطات الإعلامية، والورقات المواضيعية، والتعليقات على السياسات والبرامج، وإعداد مقترحات المشاريع وعرضها على الحكومة، على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات، بشأن مواصلة تطوير وتنفيذ الآليات الإدارية لاستخدام الموارد الطبيعية بالشكل السليم، بما في ذلك الامتثال لعملية كيمبرلي لإصدار الشهادات للماس، وإصلاح القانون الوطني للغابات، في ما يتعلق باستمرارية الحيازة ومنح العطاءات وإدارة العقود لضمان الاستخدام المستدام لموارد الغابات

- إشراك المجتمع المدني عن طريق الحوار والتشاور، والعمليات التشاركية، ومنتديات المجتمع المدني وهياكله، والتنمية التنظيمية وبناء القدرات، وذلك من خلال اتباع نهج مشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري في مجال تعزيز السلام والمصالحة الوطنية وتنسيق مشاركتها في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر/الخطط الإنمائية للمقاطعات، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري
- تيسير عملية الحوار، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع قادة المجتمعات المحلية، في ٥ مقاطعات رائدة من خلال لجان مجتمعية لإحلال السلام، وذلك لمعالجة النزاعات ذات الطابع المحلي وتشجيع إقامة هياكل مستدامة لبناء السلام والمصالحة
- تنظيم ١٥ منتدى استشاريا (٣٠ مشتركا لكل منتدى) للمسؤولين المحليين والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمعات المحلية بشأن المصالحة الوطنية وبناء السلام وتسوية النزاعات
- تيسير الحوار، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، ولجنة إصلاح الحوكمة، والمجتمع المدني بشأن مراجعة الدستور بشكل يفضي إلى إنشاء لجنة لمراجعة الدستور، بما في ذلك عن طريق بث برنامج إذاعي مدته ساعة واحدة مرتين في الأسبوع على أمواج إذاعة البعثة
- تقديم المشورة من خلال اجتماعات تعقد مرتين كل شهر على الأقل مع الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية بشأن سن تشريعات بهدف تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على البقاء وتحسين دورها بوصفها آلية للتوفيق بين مختلف المصالح السياسية وبالتالي تعزيز الحوكمة الرشيدة والمصالحة
- تنظيم عمليات استشارية في ١٥ مقاطعة لزيادة التفاعل بين مؤسسات الحكم المركزي والمحلي مع الدوائر الانتخابية على مستوى القاعدة الشعبية من أجل تعزيز مشاركتها في العمليات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
- تقديم المشورة من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطة التشريعية لوضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الخمسيّة من أجل تعزيز قدرة السلطة التشريعية
- تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتشجيع السلطات المحلية والجمهور على المشاركة بفعالية في التنمية الوطنية وأنشطة الإصلاح، بما في ذلك من خلال اللقاءات الصحفية والتقارير الإذاعية المحلية، وإنتاج ٤ برامج للتوعية بالفيديو وإعلانين عن طريق الإذاعة العامة سيتم بثها في ٥ محطات تلفزيونية محلية ونوادي الفيديو في القطاعات الـ ١٥ جميعها، وتقارير أسبوعية عن برنامجي إذاعة البعثة "Dateline Liberia" و "Coffee Break" وكذلك عن طريق الإعلانات التي تبث عن طريق الإعلانات الإذاعية الموجهة لخدمة الجمهور
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين مدة كل منهما خمسة أيام لفائدة ٦٠ منظمة غير حكومية بشأن وضع الخطط والسياسات العامة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وكذلك الرصد من خلال عقد اجتماعات شهرية لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر والخطط الإنمائية للمقاطعات، من منظور جنساني

- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لفائدة ٥٠ عضوا من المنتدى الوطني المعني بالقضايا الجنسانية ومستشاري الشؤون الجنسانية في الوزارات المسؤولة، ومنتدى لمدة يوم واحد (٣٠ مشاركا) لفائدة المفوضين في لجنة إصلاح الحوكمة واللجنة الانتخابية الوطنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ورصدهما وتقييمهما وتقديم تقارير عنهما
- تقديم المشورة من خلال عقد اجتماعين كل شهر مع وكالة حماية البيئة الليبرية وهيئة التنمية الحرجية بشأن حفظ وحماية البيئة والموارد الطبيعية، فضلا عن رصد وتفتيش الأنشطة غير القانونية التي تجري في مناطق محمية هي جزء من شبكة المناطق المحمية الليبرية
- تقديم المشورة للحكومة من خلال عقد اجتماعات شهرية في إطار فرقة العمل المعنية بمزارع المطاط والمشتركة بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة بشأن تنفيذ الإصلاحات في سوق المطاط

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٢ تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبريا	٢-٢-١ زيادة سبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية (٢٠٠٨/٢٠٠٧: ٥٥ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٦٢ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠٠٩: ٧٠ في المائة، وهو الهدف الذي حددته الاستراتيجية الليبرية للحد من الفقر لبلوغه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)
	٢-٢-٢ زيادة سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة (٢٠٠٨/٢٠٠٧: ٣٨ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٤٤ في المائة؛ ٢٠١٠/٢٠٠٩: ٤٧ في المائة، الهدف الذي حددته الاستراتيجية الليبرية للحد من الفقر لبلوغه بحلول عام ٢٠١١ هو ٥٠ في المائة)
	٢-٢-٣ الزيادة في العدد الكلي للموظفين المدربين التابعين للجنة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وإعادة توطينهم، الذين يوفدون لإدارة الطوارئ الإنسانية والتصدي لها (٢٠٠٨/٢٠٠٧: ٩١؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٢٠؛ ٢٠١٠/٢٠٠٩: ٢٥)

النواتج

- عقد وترؤس اجتماعات مشتركة بين الوكالات مرتين في السنة لتعزيز التنسيق بين الأطراف الفاعلة، مثلا بين أعضاء اللجنة الدائمة الليبرية – المشتركة بين الوكالات (ومن بينهم البعثة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والجهات المانحة، وفريق التوجيه الإداري لدى المنظمات الدولية غير الحكومية) لمناقشة مختلف القضايا المتصلة بآليات الإنذار المبكر للتأهب للطوارئ من حيث صلتها بالأوضاع الإنسانية في ليبريا، بما في ذلك سبل الاستجابة المتعلقة بقطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية والأمن الغذائي والتغذية، ضمن مجالات أخرى
- القيام، كل ستة أشهر، بإعداد وتحديث الخطط الوطنية للطوارئ الإنسانية، حسب الحاجة، بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية
- عقد وترؤس اجتماعات شهرية للجنة العمل الإنساني بشأن قضايا تشمل كافة القطاعات الإنسانية، لضمان شمول الخطط والاستراتيجيات المشتركة للأمم المتحدة، على نحو كاف، للمنظورات الإنسانية
- تخطيط وتنفيذ برنامجين تدريبيين عن القضايا الإنسانية، بما في ذلك التنسيق والتخطيط لمواجهة الطوارئ، لفائدة ١٥ مشاركا لكل برنامج تدريبي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة
- تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية عامة لدعم تحسين الأوضاع الإنسانية بليبريا، بما في ذلك إصدار أربعة أعداد من مجلة UNMIL Focus، ومؤتمرات صحفية ونشرات صحفية منتظمة، و ٣ تقارير يومية من إذاعة البعثة، و ١٣ نشرة إخبارية يومية، إلى جانب ستة برامج أسبوعية مستقلة للشؤون العامة والمناقشة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ التقدم المحرز في تأهيل السكان المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم في المجتمعات المضيفة	٢-٣-١ زيادة في عدد أفراد المجتمعات المحلية المتضررين من الحرب الذين يشاركون في مشاريع توفير فرص العمل التي تتطلب كثافة في الأيدي العاملة (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٠٠٠ ٢١؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٠٠٠ ٣٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٠٠٠ ٣٥)
	٢-٣-٢ زيادة في عدد الشبان المتضررين من الحرب الذين يشاركون في برامج الإنعاش المجتمعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: لا شيء؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٥٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠ ١)

النواتج

- رصد ما تبقى من مجموعات المحاربين السابقين التي تشكل تهديدا لعملية توطيد السلام، بإجراء تقييمات فصلية وزيارات ميدانية وعقد اجتماعات كل شهرين وتبادل المعلومات مع السلطات المحلية، ومن خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين مع السلطات الحكومية في مجال الرصد ووضع السياسات وتعبئة الموارد للتصدي لهذه التحديات المتبقية في مجال إعادة الإدماج

- تقديم المشورة من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين وزيارات رصد شهرية مشتركة لدعم السلطات الحكومية في إنجاز الأنشطة المتعلقة بالمرحلة النهائية من برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وإصدار تقرير تقييم مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج
- تقديم المشورة للحكومة من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وحدة العمالة الوطنية ووزارة العمل والقطاع الخاص، وعقد اجتماعات كل أسبوعين مع وزارة الأشغال العامة بشأن إيجاد فرص عمل على المدى القصير من خلال إصلاح أعمال البنية التحتية التي تتطلب كثافة في الأيدي العاملة، كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والبرنامج الليبري لتشغيل الشباب وتمكينهم، وبرنامج صيانة الطرق الذي يستغرق سنتين ويتطلب كثافة في الأيدي العاملة
- القيام بزيارة رصد مشتركة مع العنصر العسكري (مركز التحليل المشترك للبعثة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمعالجة قضايا إعادة الإدماج عبر الحدود
- تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية عامة على صعيد البلاد، تشمل إصدار ٦ نشرات إخبارية يومية، وعقد ٥ حلقات أسبوعية من برنامج Dateline Liberia و ٥ حلقات أسبوعية من برنامج Coffee Break، ومؤتمرات صحفية ونشرات صحفية، وإصدار أعداد فصلية من مجلة UNMIL Focus، ونشر قصص نجاح مشاريع إعادة الإدماج والتأهيل التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في موقع البعثة على شبكة الإنترنت

العوامل الخارجية

استمرار الجهات المانحة في توفير الموارد لدعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز السلطة الوطنية والمشاريع الإنسانية ومشاريع الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢، توطيد السلام

	الموظفون الدوليون											
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣- ف-١	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[ب]	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[ب]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون الانتعاش والحوكمة) ومنسق الشؤون الإنسانية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١ -	- ٣	٣	٣ -	-	٣	-	١٠	٥	٢	١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١ -	- ٣	٣	٢	٣	-	-	١٠	٢	٢	١٣
صافي التغير	**-**	**- -**	**-**	**(١)**	**٣**	**(٣)**	**-**	**(١)**	**(٣)**	**-**	**(٤)**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون											الموظفون المحليون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام- أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣- ف-١	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[ب]	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**						
وحدة التخطيط السياسي والسياسات														
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	١	٩	٢	١	٢	-	**١٥**				١	٤	**٢٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٩	٤	٣	-	-	**١٧**				١	٤	**٢٢**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٢**	**(٢)**	**-**	**٢**				**-**	**-**	**٢**
قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج														
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨	-	١	٦	٢	-	٢	-	**١١**				١٣	٤	**٢٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٥	٢	٢	-	-	**٩**				٧	١	**١٧**
صافي التغير	**-**	**(١)**	**(١)**	**-**	**٢**	**(٢)**	**-**	**(٢)**				**(٦)**	**(٣)**	**(١١)**
مكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية														
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٢	١	-	-	-	**٣**				٣	١	**٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	**-**				-	-	**-**
صافي التغير	**-**	**-**	**(٢)**	**(١)**	**-**	**-**	**-**	**(٣)**				**(٣)**	**(١)**	**(٧)**
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩[ب]	-	-	-	-	-	-	-	**-**				١	-	**١**
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	**-**				-	-	**-**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**				**(١)**	**-**	**(١)**
المجموع الفرعي، مكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية														
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٢	١	-	-	-	**٣**				٤	١	**٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	**-**				-	-	**-**
صافي التغير	**-**	**-**	**(٢)**	**(١)**	**-**	**-**	**-**	**(٣)**				**(٤)**	**(١)**	**(٨)**
قسم الشؤون المدنية														
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	١٨	١٦	٤	٢	-	**٤١**				٢٨	٢٣	**٩٢**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	١٩	١٦	٦	-	-	**٤٢**				٣١	٢٠	**٩٣**
صافي التغير	**-**	**-**	**١**	**-**	**٢**	**(٢)**	**-**	**١**				**٣**	**(٣)**	**١**
الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية[ج]														
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	١	١	-	-	-	**٢**				٥	٢	**٩**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	١	١	-	-	-	**٢**				٥	٢	**٩**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون											
	وكيل أمين عام- أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣- ف-١	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[ب]	خدمات الأمن	**المجموع الفرعي**	الموظفون الوطنيون[ب]	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[ج]											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	١	-	-	-	-	**١**	٣	٢	**٦**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	١	-	-	-	-	**١**	٤	٢	**٧**
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	**١**	-	**١**
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١	٣	٤٠	٢٥	٥	٩	-	**٨٣**	٥٩	٣٨	**١٨٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١	٢	٣٨	٢٥	١٤	-	-	**٨٠**	٥٠	٣١	**١٦١**
صافي التغير	-	**(١)**	**(٢)**	-	**٩**	**(٩)**	-	**(٣)**	**(٩)**	**(٧)**	**(١٩)**

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، وهذا يعكس تحويل الوظائف المعتمدة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية دون تغيير في مهامها.

(ب) يشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) يعكس نقل وحدة الاستشارات الجنسانية من عنصر سيادة القانون، ووحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من عنصر الدعم، مقارنة بالفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ثلاث وظائف (إلغاء وظيفة مد-١ ووظيفتين ف-٤ ووظيفة ف-٣، يقابله إنشاء وظيفة ف-٢؛ وتحويل تسع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية

الموظفون الوطنيون: نقصان تسع وظائف (ست وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية وثلاث وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان سبع وظائف (إلغاء)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون الانتعاش والحوكمة) منسق الشؤون الإنسانية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة ف-٣ إلى قسم الهندسة؛ وتحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ثلاث وظائف (نقل وظيفتي موظفين وطنيين من الفئة الفنية ووظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى قسم الهندسة)

٤٩ - تتزايد المسؤوليات التي تضطلع بها الحكومة الليبرية في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وأدى ذلك إلى تقليص الدور الاستشاري للوحدة المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه، أدى التقدم المحرز في مجال تقليص قوام البعثة في ليبريا إلى التشديد والتركيز على مسؤولية البعثة على الصعيدين الاجتماعي والبيئي، المتمثلة في ضرورة التخلص من النفايات التي خلفتها وترميم المواقع التي كانت تستخدمها مثل الثكنات والمرافق الصحية. وبناء على ذلك، وبغية توجيه عمليات تقييم الآثار البيئية التي سيجريها المعنيون في خدمات الدعم المتكاملة (قسم الهندسة) التابعة لعنصر إطار الدعم وتنفيذ عمليات التنظيف اللازمة بفعل تقليص قوام البعثة والتحضير لتصفيتها في مرحلة لاحقة، يُقترح إجراء تعديل في ملاك موظفي المكتب المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام. فباستثناء مستشار الشؤون البيئية (ف-٤) الذي سيمضي في إسداء المشورة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الليبرية وفي التنسيق معهما، يُقترح نقل موظفي الوحدة المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية (موظف ف-٣ وموظفان وطنيان من الفئة الفنية وموظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى قسم الهندسة وخدمات الدعم المتكاملة التابعة لشعبة دعم البعثة. وبالتالي، ستُحلُّ الوحدة المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية.

قسم التخطيط السياسي والسياسات

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفتان (إنشاء وظيفة ف-٥ ووظيفة ف-٣ ووظيفة ف-٢ يقابله إلغاء وظيفة ف-٤، وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

٥٠ - بعد استعراض المهام المسندة إلى قسم التخطيط السياسي والسياسات تبين أنه يلزم زيادة التركيز على دعم عملية إنعاش البلد التي تقودها الحكومة، وإنشاء إدارات فاعلة ولامركزية في جميع أنحاء ليبريا. وأخذا في الاعتبار أن مهام القسم وثيقة الصلة بالأنشطة المقرر أن يضطلع بها قسم الشؤون المدنية، وفي سياق ترشيد المهام والعمليات داخل عنصر إطار توطيد السلام، يُقترح تعديل ملاك موظفي القسم. ويشمل الاقتراح إنشاء ثلاث وظائف لموظفي شؤون سياسية برتبة ف-٥ وف-٣ وف-٢ وإلغاء وظيفة ف-٤.

٥١ - وسيقوم شاغل وظيفة كبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥)، إضافة إلى مهام الإشراف المسندة إليه، بإسداء المشورة إلى الهيئة التشريعية التي تضم أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ وبدعمها. وسيكون شاغل وظيفة موظف الشؤون السياسية (ف-٣)

مسؤولا عن جمع المعلومات في ٤ مقاطعات في القطاع ٢ وعن تمتين المؤسسات السياسية فيها وسيقوم كذلك بدعم الإصلاحات في مجال الحوكمة على مستوى القاعدة الشعبية. وفي الوقت نفسه، يُقترح إلغاء وظيفة موظف شؤون سياسية برتبة ف-٤ بسبب إعادة توزيع المهام داخل القسم. وسيكون شاغل وظيفة موظف الشؤون السياسية المساعد (ف-٢) مسؤولا عن المساهمة في تحليل الإصلاحات السياسية والمتعلقة بالحوكمة التي تجريها الحكومة الليبرية، بما في ذلك تيسير المصالحة بين مختلف الأطراف السياسية والعرقية. وسيقدم شاغل هذه الوظيفة الدعم إلى لجنة إصلاح الحوكمة واللجنة الوطنية للانتخابات والفريق العامل المعني بالمصالحة التابع لمكتب وزير الإعلام.

قسم الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة مد-٢ ووظيفة ف-٤؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ست وظائف (ثلاث وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية وثلاث وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ثلاث وظائف

٥٢ - ستفضي المرحلة الحالية من جهود إعادة الإدماج في ليبريا، التي تنتهي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى إنجاز دورات التدريب المخصصة لنحو ٠٠٠ ١٠١ مقاتل من المقاتلين السابقين المسجلين وإلى وقف عمل اللجنة الوطنية لنزع السلاح وإعادة الإدماج والتأهيل. أما برنامج توفير فرص العمل، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود إعادة الإدماج والإنعاش في ليبريا، فهو يدخل في مرحلة انتقالية ليتحول إلى برنامج لفترة سنتين تدعمه الحكومة الليبرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واستنادا إلى استعراض حالة سلاسل القيادة للمقاتلين السابقين المتبقية في البلد، يجري بالتعاون مع الحكومة إنشاء نظام رصد لرصدها في المستقبل. إضافة إلى ذلك، ستكون الحكومة قد بدأت حينئذ تضطلع بمزيد من المسؤوليات بفعل الدعم التدريجي الذي تتلقاه من وكالات الأمم المتحدة. وستتولى الوزارات، بدعم من القسم ومن البرنامج الإنمائي، الإشراف مباشرة على شؤون الزراعة والأمن الغذائي وتوزيع الأراضي وجهود توفير فرص العمل. وستتقلص أنشطة القسم إلى حد بعيد بفعل تولي الحكومة الليبرية ووكالات الأمم المتحدة مسؤوليات الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج.

٥٣ - وأثناء مرحلة تقليص قوام البعثة، سيحرص القسم على الانتهاء من تقديم جميع أشكال الدعم إلى العمليات الوطنية وعلى وضع السياسات في صيغتها النهائية. وبناء على نتائج استعراض أجري لاحتياجات القسم لتأدية مهامه مع أخذ التقدم المحرز حتى الآن في الاعتبار، يُقترح خفض ملاك موظفيه. ويشمل هذا الخفض إلغاء ١١ وظيفة ومنصبا (١ مد-٢ و ١ ف-٤ و ٣ وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٣ وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة و ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة). ومرد عمليات الخفض المقترحة هذه هو انخفاض عدد المكاتب الميدانية والتركيز مجددا على المشاريع القابلة للاستمرار التي تستتبع نقل مسؤولية بعض الأنشطة إلى المنظمات غير الحكومية محلية والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة، ومن بينها البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

مكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية

الموظفون الدوليون: نقصان ثلاث وظائف (إلغاء وظيفة ف-٤ ووظيفة ف-٣ ونقل وظيفة ف-٥ إلى قسم الشؤون المدنية)

الموظفون الوطنيون: نقصان أربع وظائف (إلغاء وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية ونقل وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الشؤون المدنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة

٥٤ - عقب اضطلاع مكتب الأمم المتحدة القطري بمهام دعم تنسيق الشؤون الإنسانية والأنشطة ذات الصلة بها، ستعدل مهام مكتب الدعم التابع لمنسق الشؤون الإنسانية بحيث يركز على التنسيق مع الشركاء، من بينهم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. والغرض من ذلك هو تيسير عمليات حشد الموارد اللازمة والتخطيط في حالات الطوارئ وتنسيق المساعدات العاجلة خاصة على صعيدي المقاطعة والمنطقة. وستشارك البعثة أيضا في دعم وضع البرامج الخاصة ببناء القدرات الوطنية على التخطيط لحالات الطوارئ وتنسيق المساعدات العاجلة، فضلا عن مواصلة توفيرها الدعم والتدريب للسلطات المحلية في مجال إدارة الكوارث. ونظرا لتنظيم وتكامل العمليات داخل البعثة، يُقترح القيام تدريجيا بتقليص قوام مكتب الدعم التابع لمنسق الشؤون الإنسانية، ودمج ما تبقى من مهامه في قسم الشؤون المدنية. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة بسبب الطبيعة المتشابكة للأنشطة والمهام التي يعتزم قسم الشؤون المدنية تنفيذها. ولذلك، يُقترح تعديل ملاك موظفي مكتب الدعم ليعكس إلغاء وظيفة ف-٤ ووظيفة ف-٣ ووظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية ممولة من

ميزانية المساعدة المؤقتة العامة، ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، ونقل وظيفة ف-٥ ووظيفة موظف وطني من الفئة الفنية ووظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى قسم الشؤون المدنية. وسيُغلق مكتب الدعم التابع لمنسق الشؤون الإنسانية نهائيا بسبب إعادة التنظيم المقترحة لمهام قسم الشؤون المدنية.

قسم الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة ف-٥؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ثلاث وظائف (نقل وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية ووظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ثلاث وظائف

٥٥ - أُنجزت على صعيد المقر بعض الأنشطة التي طُلب من البعثة تنفيذها دعما للوزارات الرئيسية والوكالات واللجان الحكومية. كما ارتفع مستوى مشاركة البرنامج الإنمائي في إصلاح الحكومة والمؤسسات وازداد عدد الموظفين الحكوميين الذين ما برحوا يوفدون إلى جميع أنحاء ليبريا. ولذلك، يُقترح تعديل ملاك موظفي القسم عبر إلغاء ثلاث وظائف مخصصة لمتطوعي الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، وبسبب تنظيم ودمج المهام المتبقية المتعلقة بالشؤون الإنسانية وما يتصل بها من مهام تنسيقية، في أعمال القسم، يُقترح كذلك تعديل ملاك الموظفين عبر نقل وظيفة ف-٥ ووظيفة موظف وطني من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية، من مكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية، المقرر إغلاقه، إلى قسم الشؤون المدنية.

وحدة الاستشارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الموظفون الدوليون: إعادة تصنيف وظيفة ف-٥ إلى وظيفة ف-٤

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة (إنشاء وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

٥٦ - أنجزت عمليات اعتماد النظم وإنشاء مرافق طلب المشورة والفحص الطوعيين والسريين وتقديم الدعم الميداني وجميع ما يتصل به من تدريب للموظفين والإحاطات التوجيهية التمهيدية. وأصبح يوجد الآن فريق معني بدعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهو يعمل على نحو تام. وحَوَّلت الوحدة تركيزها إلى تقديم الخدمات مع التركيز على أعمال التوعية مع فريق الأمم المتحدة القطري. وبناء على استعراض أجري

لملاك موظفي الوحدة ومهامها، تبين أن رتبة رئيس الوحدة (ف-٥) لا تتطابق مع المهام المقرر تأديتها وأنه ينبغي بالتالي إعادة تصنيفها بخفض رتبتها إلى ف-٤. ووفقا لذلك، يُقترح تعديل ملاك الموظفين وإعادة تصنيف الوظيفة ف-٥ بخفض رتبتها إلى ف-٤.

٥٧ - ويُقترح إنشاء وظيفة لمساعد لشؤون التدريب (لموظف وطني من فئة الخدمات العامة). وسيتولى شاغل هذه الوظيفة مسؤولية برنامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشتمل هذا البرنامج على التوعية من قِبَل الأقران لفائدة جميع موظفي البعثة. إضافة إلى ذلك، سيساعد شاغل هذه الوظيفة على تسيير أعمال مرافق طلب المشورة والفحص الطوعيين وصيانتها.

العنصر ٣: سيادة القانون

٥٨ - تعتبر البعثة أن تقديم الدعم من أجل تعزيز سيادة القانون يشكل إحدى أولى أولوياتها. وستركز البعثة على تحسين المؤسسات الحيوية المعنية بسيادة القانون، ولا سيما عبر توفير التدريب في مجالات قطاع العدل الرئيسية. وعلاوة على ذلك، ستواصل دعم الحكومة في جهودها لتطوير نظام السجون، وذلك بعدة وسائل من بينها مؤازرتها إلى حد بعيد من أجل تدريب موظفي الإصلاحيات واستحداث البُنى التحتية وذلك بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر والبلدان المانحة. وسيبقى أيضا في عداد الأولويات أثناء الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تعزيز قدرات المؤسسات والآليات المعنية بسيادة القانون وتحسين أداء العدالة وفرص اللجوء إليها.

٥٩ - وإن البعثة، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها ولتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، اللذين يشكلان جزءا من ولايتها ككل، ستمضي أيضا في دعم الحكومة لاستحداث النظم والآليات المعنية بالمساءلة عن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إنشاء إطار قانوني يضمن حماية حقوق المرأة والفتاة كإنسان وتعزيزها.

٦٠ - إضافة إلى ما تقدم، ستولي البعثة أهمية خاصة لتقديم تقارير عن حالة مدى احترام حقوق الإنسان ولرصدها؛ ودعم عملية تقصي الحقائق والمصالحة، ولا سيما عبر حملات وجهود التوعية التي تجريها ليصبح للنساء صوت في هذه العملية.

٦١ - ويشتمل هذا العنصر على أنشطة الهيئة الاستشارية المعنية بالإصلاحيات والسجون، وشعبة دعم النظام القانوني والقضائي، وقسم حقوق الإنسان والحماية.

٦٢ - وستواصل البعثة المشاركة بشكل نشط في إيجاد ثقافة قوامها الممارسات الفضلى في جميع المجالات ذات الصلة بسيادة القانون في تعزيز تلك الثقافة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-١ إحراز تقدم صوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمصالحة الوطنية في ليبريا	٣-١-١ قيام اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني برصد وتعزيز تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها النهائي إلى الحكومة
	٣-١-٢ قيام الحكومة بالتعاون مع المجتمع المدني بوضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في صيغتها النهائية وبتنفيذها
	٣-١-٣ قيام ما مجموعه خمسة وثلاثون مدربا في مجال حقوق الإنسان في الشرطة الوطنية الليبرية وخمسة وعشرون مدربا في مجال حقوق الإنسان في القوات المسلحة الليبرية بتنظيم ٢٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد الشرطة الوطنية الليبرية و ١٠ دورات تدريبية لفائدة أفراد القوات المسلحة الليبرية بشأن معايير حقوق الإنسان المنطبقة ذات الصلة
	٣-١-٤ قيام منظمات المجتمع المدني برصد وإصدار التقارير المقدمة إلى الجمهور عامة والمشفوعة بتوصيات عن حالة حقوق الإنسان في ليبريا
	٣-١-٥ تقديم ما مجموعه عشرون منظمة من المنظمات غير الحكومية النسائية التي تعمل في مجال حماية حقوق المرأة والفتاة وتعزيزها، تقاريرها إلى شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

النواتج

- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال التوجيه، وتنظيم أربع (٤) دورات تدريبية في مجال تنمية القدرات وعقد اجتماعات شهرية منتظمة مع أعضاء اللجنة وموظفيها بشأن تنفيذ ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان

- إسداء المشورة والرصد والإبلاغ من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها النهائي
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال اجتماعات شهرية مع وزارات الحكومة وفئات المجتمع المدني المعنية بشأن وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في صيغتها النهائية وتنفيذها
- تنظيم ٣٠ دورة تدريبية (دورتان في كل مقاطعة) وعقد اجتماعات فصلية مع فئات المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما فيها ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
- بناء وتعزيز قدرة شبكة للرصد والحماية، بالتعاون مع فئات المجتمع المدني وذلك بغرض إرساء أنشطة أكثر استدامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني
- تنظيم وبث برامج إذاعية شهرية لتوعية الجمهور في كافة المقاطعات الخمس عشرة بشأن ولاية ومهام اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
- إسداء المشورة التقنية من خلال رصد ٣٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٣٠ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية (٢٠ من ضباط الشرطة و ١٠ من الضباط العسكريين) من جانب مدربين في مجال حقوق الإنسان
- إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل ومكتب رئيس القضاة بشأن تعزيز التقيد بتنفيذ سيادة القانون وتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن معالجة قضايا من قبيل الممارسات التقليدية الضارة
- نشر تقريرين عامين مشفوعين بتوصيات عن حالة حقوق الإنسان في ليبريا وثلاثة تقارير مواضيعية مشفوعة بتوصيات ومتابعة تنفيذها مع حكومة ليبريا
- تنظيم برامج تدريب فصلية لفائدة مسؤولي المقاطعات والمناطق في كل مقاطعة على حدة بشأن تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان يتعين ربطه بخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان
- تنظيم برامج تدريبية فصلية لفائدة أعضاء البرلمان بشأن إدماج الصكوك الدولية المصدق عليها في مجال حقوق الإنسان في صلب التشريعات المحلية وتنفيذها
- تنظيم حلقتي عمل مدة كل منهما يومان واجتماعات شهرية للمتابعة تتعلق بمسائل قضاء الأحداث، بما فيها إعادة بناء نظام قضاء الأحداث في ليبريا، بالتعاون مع وزارة العدل ومكتب رئيس القضاة واليونيسيف، وتتعلق بمعالجة الشواغل المتصلة بملاجئ الأيتام وحالات التبني داخل البلد مع ممثلي فرقة العمل المعنية بملاجئ الأيتام واتحاد ملاجئ الأيتام في ليبريا
- تنظيم وعقد اجتماعات لإحاطة الصحفيين، بما في ذلك توزيع نشرات صحفية فيما يتصل بإصدار تقرير بعثة الأمم المتحدة في ليبريا السنوي عن حقوق الإنسان وتقرير الخبير المستقل عن حالة حقوق الإنسان في ليبريا

- تنظيم ٤ حلقات عمل مدة كل منها يومان لفائدة المقاتلين السابقين والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والشباب من الرجال والنساء لتعزيز قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة في إطار الجهود المتضافرة لوضع حد للعنف الجنساني وغيره من أشكال العنف
- تنفيذ حملة إعلامية بشأن حقوق الإنسان الأساسية ووقائع جلسات لجنة الحقيقة والمصالحة، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، وذلك من خلال برنامجين إذاعيين للبعثة مدة كل منهما ٤٥ دقيقة يجري بثهما أسبوعيا، و إصدار ٩ نشرات إخبارية يومية و ٣ نشرات إخبارية يومية باللغات المحلية، و ٣ برامج أسبوعية باسم ديتلاين ليبريا (Dateline Liberia)، و ٥ برامج أسبوعية تذاع في أوقات استراحة القهوة (Coffee Break)، وبث إعلانات خدمة عامة بالراديو وبالفيديو و ١٤ فريقا من رواة الأخبار التقليديين للحديث عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاغتصاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوزيع ٠٠٠ ٢٠٠ نشرة و ٠٠٠ ٤٠ ملصقة و ٠٠٠ ١٠ قميص
- إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتخطيط وتنفيذ حملة واحدة للاتصال بالجمهور دعما لمبادرة الأمم المتحدة للاستجابة الجماعية للاغتصاب، وإنتاج إعلانات خدمة عامة بالراديو والفيديو
- تنظيم وإجراء برنامج تدريب مدته ثلاثة أيام لفائدة ٢٠ من المنظمات غير الحكومية النسائية بشأن الإبلاغ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٢ تعزيز النظام القانوني والنظام القضائي ونظام الإصلاحيات في ليبريا	٣-٢-١ تستعرض لجنة إصلاح القوانين الأنظمة الأساسية الرئيسية التي لا تنسجم مع الدستور والمعايير الدولية وتقدم ما يتصل بها من توصيات (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥)
	٣-٢-٢ زيادة في عدد المقاطعات التي خصص لها محام عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٧؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١١؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٥)
	٣-٢-٣ زيادة في عدد القضايا التي تبت فيها المحاكم الدورية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٣٥؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣٠٠)
	٣-٢-٤ تنفيذ وزارة العدل خطة إصلاح نظام العقوبات/الخطة الاستراتيجية التي جرت الموافقة عليها
	٣-٢-٥ تنفيذ حكومة ليبريا خطة عمل من أجل إصلاح القوانين التي لا تراعي نوع الجنس

النواتج

- إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية مع لجنة إصلاح القوانين والهيئة التشريعية بشأن الاستعراض التشريعي والبحوث القانونية وصياغة التشريعات وإصلاح القوانين، بما في ذلك استعراض الأنظمة المخصصة للأراضي الداخلية
- تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في موقع واحد وإسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية مع الهيئة التشريعية بشأن إعداد التشريعات وإجراء البحوث القانونية وصياغة التشريعات
- تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في موقع واحد وإسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل بشأن الملاحقات القضائية واستعراض القضايا، بما فيها قضايا الاغتصاب، فضلا عن حفظ السجلات وإدارة القضايا، والتدوين، والمقاضاة، والخدمات الاستشارية القانونية، والعقود والاتفاقات والهجرة
- تقديم المساعدة التقنية إلى السلطة القضائية عن طريق الاشتراك في موقع واحد وإسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية بشأن إدارة المحاكم، وإدارة القضايا، وحفظ السجلات، وقواعد السلوك والانضباط، والدعوة، والتدريب، وإصلاح القضاء بما في ذلك إصلاح الإجراءات للتعجيل بسير المحاكمات
- تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة بشأن إمكانية اللجوء عامة الناس إلى القضاء، وذلك من خلال بث برامج إذاعية أسبوعية وعقد اجتماعات من حين لآخر مع وزارة العدل والمجتمع المدني
- إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية لدعامة الحوكمة وسيادة القانون (واجتماعات شهرية مع المؤسسات الحكومية والوزارات التي تندرج تحت الدعامة المذكورة)، وعقد اجتماعات شهرية مع لجنة إصلاح الحوكمة، واجتماعات أسبوعية لوزارة العدل والسلطة القضائية، واجتماعات شهرية مع كلية لويس أرثر غرايمز للحقوق ورابطة المحامين الوطنية الليبرية بشأن تنسيق إصلاحات قطاع العدالة وتطويره، بما في ذلك وضع برامج للمساعدة القضائية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الخدمات الاستشارية في مجال المساعدة القضائية، والمنظمة الدولية لإصلاح نظام العقوبات
- تقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى معهد التدريب القضائي ووزارة العدل في مجال التدريب وذلك من أجل تصميم وتنفيذ برامج للتدريب لفائدة الموظفين القضائيين، وإجراء حلقات عمل نصف شهرية لبناء قدرات القضاة وقضاة الصلح ومفوضي الأمن ومأموري الإجراء وكتّاب المحاكم ومحامي الدفاع المجاني والمدعين العامين والمدربين، في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبرية
- التعاون المستمر مع معهد الولايات المتحدة للسلام ومركز كارتر في مجال الأبحاث المتعلقة بآليات العدالة غير الرسمية، بما في ذلك ممارسات العدالة التقليدية والسبل البديلة لحل المنازعات
- التعاون مع معهد الولايات المتحدة للسلام ومركز كارتر لإجراء ٣ حلقات عمل تشاورية بشأن آليات العدالة غير الرسمية، بما في ذلك العدالة التقليدية والسبل البديلة لحل المنازعات

- رصد المؤسسات القانونية والقضائية، من خلال زيارات أسبوعية إلى مؤسسات سيادة القانون، وإجراء تحليلات للنظام القضائي، والتعرف على القضايا القانونية والقضائية التي يتعين تقويمها، وإعداد تقارير منتظمة يتعين إطلاع الحكومة عليها بوتيرة يومية أو أسبوعية أو شهرية
- تنظيم وتنفيذ برنامج تدريبي تمهيدي لفائدة ٢١٠ من موظفي الإصلاحيات الجدد، بما في ذلك التدريب على الإسعافات الأولية، والسلامة من الحرائق، والشؤون الجنسانية، وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية
- تنظيم وتنفيذ دورة أساسية وبرنامج متقدم لتدريب المدربين لفائدة ١٢ من موظفي الإصلاحيات بشأن مهارات التدريب والمواضيع المتصلة بالإصلاحيات. وتتعلق الدورة الأساسية لتدريب المدربين بمهارات التدريب على جملة أمور منها: اتباع نهج منتظم للتدريب، وتقنيات التعلم الإيجابي، ومهارات تخطيط الدروس وعرضها. أما البرنامج المتقدم فيشمل تدريب المدربين على دينامية الجماعة في التدريب، وحل المشاكل، وأساليب التدريب، ومهارات الملاحظة
- تنظيم وتنفيذ دورة تدريبية في مجال إدارة الإصلاحيات لفائدة ٣٠ من موظفي الإصلاحيات
- تقديم المساعدة للحكومة من خلال إشراك ٢٣ مرشدا في موقع واحد في ١٦ سجنا لتطوير تشغيل المرافق، بغرض تقديم التوجيه للمديرين وتوفير تدريب أثناء العمل للموظفين المتدربين
- رصد ١٦ سجنا من خلال زيارات شهرية بغرض كفالة فصل السجناء، واستعراض أداء الموظفين وأدلة العمل، والتحقق من السجلات والإمدادات الغذائية، والتأكد مما إذا كان تنفيذ مشاريع الترميم قائما في المواعيد المقررة
- إسداء المشورة عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وأخصائيي حقوق الإنسان، بشأن إصلاح نظام الإصلاحيات
- تقديم الدعم عن طريق إيفاد ثلاثة مرشدين من ذوي الخبرة في مجال الزراعة لتعزيز العنصر الزراعي القائم في السجون البالغ عددها ١٦ سجنا
- توفير خمس حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد للجان التشريعية الأربعة، والمجموعة التشريعية النسائية، ولجنة إصلاح الحوكمة، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية بشأن خطة العمل الخاصة بإصلاح القوانين التي لا تراعي الفروق بين الجنسين من جانب حكومة ليبريا
- ٣٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر في مجالات تأهيل مخافر الشرطة ومرافق الإصلاحيات ومحاكم الصلح ومكاتب الهجرة ومراكز الحدود لتعزيز الهياكل الأساسية لسيادة القانون
- ١٠ مشاريع سريعة الأثر في مجالات ترميم مباني البلديات ومراكز الموارد المجتمعية لفائدة الجماعات النسائية وجماعات الشباب ومباني خدمات الإطفاء لدعم بسط سلطة الدولة

العوامل الخارجية

سيقدم المانحون الأموال اللازمة لدعم المبادرات المتخذة في ميدان تعزيز قطاع سيادة القانون

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، سيادة القانون

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون									متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية[أ]	الخدمات العامة[أ]	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[ب]	
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون)											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١	-	١	١	١	-	٢	-	٥	-	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	١	-	٣	-	٢	-	-	-	٦	١	٨
صافي التغير	**-**	**-**	**٢**	**(١)**	**٢**	**(٢)**	**-**	**١**	**١**	**١**	**٢**
الدائرة الاستشارية للإصلاحيات والسجون											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	٤	-	٢	-	-	-	٦	١	١١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	٤	-	٢	-	-	-	٦	٣	١٣
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢**	**٢**
شعبة دعم النظام القانوني والقضائي											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٦	٥	-	١	-	-	١٣	٢٥	٤٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٦	٥	١	-	-	-	١٣	٢٥	٤٤
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**١**	**(١)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
قسم حقوق الإنسان والحماية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٨	١٤	-	٣	-	-	٢٦	١٤	٤٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٧	١٤	٣	-	-	-	٢٥	١٤	٤٥
صافي التغير	**-**	**-**	**(١)**	**-**	**٣**	**(٣)**	**-**	**-**	**(١)**	**-**	**(١)**
المجموع											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	١	٢	١٩	٢٠	٢	٦	-	-	٥٠	٤٠	١٠٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١	٢	٢٠	١٩	٨	-	-	-	٥٠	٤٣	١١٠
صافي التغير	**-**	**-**	**١**	**(١)**	**٦**	**(٦)**	**-**	**-**	**-**	**٣**	**٣**

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، وهذا يعكس تحويل الوظائف المعتمدة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية، دون تغيير في مهامها.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين.

الموظفون الدوليون: لا يوجد أي تغيير في عدد الوظائف (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ يقابله إلغاء وظيفة برتبة ف-٣؛ وتحويل ست وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ثلاث وظائف (إنشاء وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون)

الموظفون الدوليون: زيادة يبلغ صافيها وظيفة واحدة (إنشاء وظيفتين برتبة ف-٤ يقابلهما إلغاء وظيفة برتبة ف-٣؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٦٣ - في مرحلة التخفيض الحالية، أعلن عن قطاع سيادة القانون باعتباره أولوية لأنه القطاع لم يحرز بعد تقدما كافيا. وهذا هو المجال الذي يثير أكبر قدر من القلق لكفالة السلم والاستقرار في ليبريا. وهناك عدد من القضايا الواجب معالجتها لتعزيز هذا القطاع. ومن بين هذه القضايا ضعف القدرة التشغيلية لمؤسسات سيادة القانون، والافتقار إلى التمويل الكافي، ونقص عدد الموظفين القضائيين المؤهلين، والافتقار إلى الهياكل الأساسية بما فيها المحاكم والسجون، وتخلف القواعد الإجرائية، ونقص عدد الموظفين المؤهلين في المجالين القضائي والقانوني، وسوء إدارة القضايا، عدم وجود خطة استراتيجية متسقة يوافق عليها جميع أصحاب المصلحة.

٦٤ - وستنجز لجنة الحقيقة والمصالحة عما قريب تقريرها، ويتعين إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بعد ذلك لتنفيذ التوصيات المقدمة. وسيضطلع مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون) بدور حاسم في تقديم الدعم وإسداء المشورة التقنية لتنفيذ ولاية اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان. وسيقوم عنصر سيادة القانون في البعثة بدور توجيهي وتيسيري في مساعدة قطاع سيادة القانون الليبري على القضاء على انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الممارسات التقليدية الضارة.

٦٥ - وبغرض تعزيز وظائف التنسيق والتجميع والاستعراض والرصد وفي ظل الحاجة إلى الاستجابة والأداء بصورة عاجلة وفعالة للوفاء بالأولويات المذكورة أعلاه، يقترح تعزيز ملاك وظائف المكتب. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن إنشاء وظيفتين (برتبة ف-٤) احداهما لمساعد خاص والأخرى لمستشار شؤون حقوق الإنسان لنائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، وكذلك إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية، من شأنه أن يعزز ملاك الوظائف في المكتب.

٦٦ - وسيدعم شاغل وظيفة المساعد الخاص لنائب الممثل الخاص للأمين العام في إسداء المشورة له في مجال السياسات وعلى المستوى الاستراتيجي للممثل الخاص للأمين العام بشأن تنفيذ ولاية البعثة وسيقود مفاوضات رفيعة المستوى مع مسؤولين في الحكومة وقادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ويتطلب الاضطلاع بمسؤوليات الوظيفة المعرفة والخبرة والقدرة التحليلية والقدرة على أخذ المبادرة والأداء على نحو متسق ومسؤول حتى في غياب نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام.

٦٧ - واضطلع مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون) بدور استباقي بشأن مسائل قضاء الأحداث والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وهو ما يتطلب جمع المعلومات والتحليل من جانب موظفي حقوق الإنسان في المقاطعات. وفي هذا الصدد، سيتولى شاغل الوظيفة المقترحة مستشار حقوق الإنسان مسؤولية توحيد المعلومات وتنسيقها، وسيعد معلومات أساسية ومذكرات مفاهيمية فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان موجهة لنائب الممثل الخاص للأمين العام. كما سيعد شاغل الوظيفة الردود والتقارير التحليلية الشاملة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان لنظر جهاز سيادة القانون فيها، وسيقيم اتصالات مع الوكالات الحكومية المعنية و المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن مسائل حقوق الإنسان.

٦٨ - وللإسهام في القدرة الوطنية لاستدامة سيادة القانون، في الوقت الذي يجري فيه تعزيز المكتب، يُقترح إنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية. وسيقدم شاغل الوظيفة الدعم الإداري الفني للمكتب.

الدائرة الاستشارية للإصلاحيات والسجون

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (موظف فني وطني وموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

٦٩ - ستواصل الدائرة الاستشارية للإصلاحيات والسجون كفالة استمرار برامج التدريب الوطنية لتطوير الكفاءات في مجالي إدارة السجون وشؤون نزلائها. وينسجم هذا مع هدف البعثة المتمثل في الإسهام في بناء القدرات الوطنية من أجل استدامة قسم التدريب داخل وزارة العدل وبناء قدرات موظفي الإصلاحيات المحليين. وعليه، وبغية تعزيز هذا القطاع وتلبية الحاجة المتزايدة إلى الدعم الإداري، يُقترح إنشاء وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية. وسيعمل الموظف الوطني من الفئة الفنية في مقر وزارة العدل، كما سيركز في المقام الأول على بناء قدرات أفراد الإصلاحيات المحليين، بوسائل منها التدريب. وسيقدم شاغل وظيفة الموظف الوطني من فئة الخدمات العامة الدعم الإداري للمكتب بأكمله.

شعبة دعم النظام القانوني والقضائي

الموظفون الدوليون: تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية

قسم حقوق الإنسان والحماية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤)

٧٠ - بما أن العمل في مجال قطاع قضاء الأحداث تتولاه اليونيسيف، يقترح إلغاء وظيفة مستشار لشؤون حماية الطفل (ف-٤).

العنصر ٤: الدعم

٧١ - سيواصل عنصر الدعم التابع للبعثة توفير الخدمات الإدارية واللوجستية والأمنية لمساندة المكاتب والأنشطة التي عُهِد بها إليها في إطار عناصر قطاع الأمن، وتوطيد السلام، وسيادة القانون. وبالنظر إلى التقدم الذي أحرزته البعثة ككل، سيجري التركيز في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ على دعم تقليص القوام العسكري مع ما يقترن بذلك من إعادة إلى الوطن، والتحضير لتصفية البعثة في نهاية المطاف. وسيركز بشكل خاص على تنفيذ المرحلة الثانية من خطة تجميع البعثة وخفض قوامها تدريجيا وانسحابها، وعلى تقديم الدعم للأقسام الفنية في البرامج لبسط سلطة الحكومة.

٧٢ - وخلال تلك الفترة، سيتولى عنصر الدعم نقل أفراد البعثة من المباني الحكومية، في حدود ما يمكن تحقيقه من الناحية التشغيلية، مما يسمح بعودة بعض المباني الحكومية إلى السلطات الوطنية والمحلية. وسيستمر تجميع وحدات مقر القطاع العسكري في ظل نقل

القوات لاحقا داخل البعثة، وتقديم الدعم إلى وحدة الحراسة المتمركزة في المحكمة الخاصة لسيراليون من خلال الدعم المباشر والخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية على السواء. ومن ثم لا يتوقع أن يتغير المستوى الإجمالي للدعم المقدم. وفي الواقع، يتوقع أن تستدعي زيادة نشر الشرطة الوطنية الليبرية التي يتعين أن تشترك في موقع واحد مع أفراد شرطة الأمم المتحدة، إلى جانب تعزيز وجود الموظفين الفنيين المدنيين التابعين للأمم المتحدة في المقاطعات، زيادة مستوى الدعم المقدم خلال تلك الفترة.

٧٣ - وفي مجال دعم الهياكل الأساسية في ليبريا، على وجه الخصوص، يتوقع أن يستمر تحسين الطرق والخدمات العامة وشبكات الاتصالات في المقاطعات خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وبالنظر إلى تحسن ظروف الطرق الرئيسية والثانوية في البلد في ظل الصيانة المشتركة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من البنك الدولي، يتوخى خفض أسطول البعثة من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة. وتحضيرا لانسحاب البعثة وتصفيتها في نهاية المطاف، فإنها تخطط أيضا لبرنامج للتنظيف البيئي.

٧٤ - وإضافة إلى ما سبق، ستسعى البعثة جاهدة إلى كفالة خفض عدد الحوادث الكبيرة للمركبات، وزيادة معدل توافر المركبات، بما في ذلك معدات مناولة العتاد. وفي مجال بناء قدرات الموظفين الوطنيين، مع مراعاة التحضيرات للانسحاب في نهاية المطاف، سيجري تقييم قدرات ٢٠٠ موظف وطني وإجازتهم في ٢٠ من ضروب المهارات المهنية. وسيجاز أيضا ٩٠ موظفا في مجال الإدارة المهنية. وستقام صلات مع الحكومة ومع المشغلين في الصناعة لوضع برامج تدريب مستهدفة للمساعدة في تحضير الموظفين الوطنيين على الانتقال إلى عمل آخر.

٧٥ - ومن حيث تدابير الكفاءة، تعتزم البعثة مواصلة تحقيق وفورات الحجم فيما يخص الاحتياجات المتعلقة بالسفر المتصل بتمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن وحركة البضائع داخل منطقة البعثة. وفي هذا الصدد، سيُقدَّم الدعم أيضا إلى بعثات أخرى في منطقة غرب أفريقيا باستخدام العتاد الجوي للبعثة. وستحقق فعالية في التكاليف قدرها ٥,٦ ملايين دولار في العمليات الجوية للبعثة، و مليون دولار في وقود الديزل والغاز النفطي المسيل والكيروسين، ومليون دولار فيما يخص قطع غيار الاتصالات ولوازمها من خلال إدارة التقادم، وتعزيز الصيانة الوقائية، وتوحيد الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٤-١ زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي للبعثة	٤-١-١ التقليل من عدد الحوادث الكبيرة للمركبات (الحوادث التي تزيد تكلفة الإصلاح فيها عن ٥٠٠ دولار) (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٦؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٥؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥٥)
	٤-١-٢ زيادة معدل توافر المركبات (٢٠٠٧/٢٠٠٨/: ٩٠ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٩٢ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٣ في المائة)
	٤-١-٣ زيادة معدل توافر معدات مناولة العتاد (٢٠٠٧/٢٠٠٨: لا ينطبق؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٧٥ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٦ في المائة)
	٤-١-٤ الحد من متوسط عدد الأيام التي يستغرقها شطب الأصول (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١١٥؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٨)
	٤-١-٥ زيادة في النسبة المئوية للمكالمات الواردة إلى مكتب دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي جرت تسويتها في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمة (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٣ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٥ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٠ في المائة)

النواتج

تحسينات الخدمة

- تخطيط وتنفيذ ورصد وظائف البناء والتخلص من النفايات بصورة ملائمة وسليمة بيئيا، فضلا عن اتخاذ إجراءات تصحيحية، عند الاقتضاء، بما يتسق مع السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام
- تطبيق نظام لحجز الدور لتقليل وقت التعطل إلى أدنى حد فيما يخص الصيانة الروتينية للمركبات، والحد من تراكم العمل في الورشات دون المساس بصلاحية المركبات للسير
- تعزيز برنامج التدريب والاختبار في مجال السياقة الآمنة لكل أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة (بما في ذلك معدات مناولة العتاد)، لتحسين المهارات عبر البعثة، ومن ثم تحسين سلامة وأمن الموظفين والأصول

- إجراء تقييمات على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها، ضمن إطار مجلس الاستعراض الإداري للمعدات المملوكة للوحدات ومذكرة التفاهم، التابع للبعثة من حيث الأفراد والمعدات الرئيسية والاحتياجات المتصلة بالاكتفاء الذاتي بغرض تحقيق المستوى الأمثل من استخدام موارد المعدات المملوكة للوحدات أثناء رحلة تقليص قوام البعثة، لكفالة امتثال الوحدات لمذكرة التفاهم ورفع توصية إلى مقر الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، بإدخال تغييرات على مُذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات/البلدان المساهمة بأفراد شرطة
- تطبيق نظام لتتبع الحاويات والتعجيل بالإجراءات للتقليل من الوقت الذي يستغرقه تجهيز السفن بين ميناء مونروفيا وقاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز ما متوسطه ١٢٦ مراقبا عسكريا و ٩ ٤٤٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤٤٧ من ضباط شرطة الأمم المتحدة وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم
- الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد والتفتيش فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة
- توفير حصص الإعاشة لمجموع أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة في الميدان (متوسط العدد التقديري، استنادا إلى القوام المأذون به وعوامل تأخير النشر – ما عدا فيما يخص وحدة الشرطة المشكلة): ٣٣٩ ٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة
- تخزين حصص الإعاشة الميدانية الاحتياطية ومياه الشرب المعبأة بكمية تكفي لمدة ١٤ يوما وتوفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ١٢٦ من المراقبين العسكريين، و ٩ ٤٤٢ من أفراد الوحدات العسكرية (بما في ذلك ١٠٣ من ضباط الأركان)، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٤٤٧ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٦٨٩ من الموظفين المدنيين (٤٦٤ موظفا دوليا و ٢٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)
- توفير الأمن بما يدعم المحكمة الخاصة في سيراليون بقوام متوسطه ٢٤٥ من أفراد قوة الحراسة العسكرية
- إدارة ملاك موظفين مدنيين يتكون من ١ ٦٦٥ موظفا، ويشتمل على ما متوسطه ٤٦٤ موظفا دوليا و ٩٧٦ موظفا وطنيا، بما في ذلك ٤٢ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٢٢٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة
- تنفيذ مشروع لبناء قدرات الموظفين الوطنيين يشمل تقييم قدرات ٢٠٠ موظف وإجازتهم في ١٠ من ضروب المهارات المهنية وإجازة ٩٠ موظفا إداريا في مجال الإدارة المهنية
- التخطيط لإجراء تدريب بشأن الصحة والسلامة المهنيتين يشارك فيه ٢٠ من الأفراد، وتنفيذه

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة وإصلاح ٨٦ موقعا للوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٦ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٨ مكانا من أماكن عمل الموظفين المدنيين، لما مجموعه ١١٠ مواقع للبعثة

- إنجاز بناء موقعين لوحدات الشرطة المشكلة، استنادا إلى خطط الخفض التدريجي لقوام البعثة
- تزويد جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١١٠ مواقع في ليبريا بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك جمع مياه المجارير والنفايات والتخلص منها
- التعجيل بتسليم البضائع للمستخدم النهائي وتحسين الأمن بالنسبة للمواد من خلال تنفيذ إجراءات معززة فيما يتصل بالاستلام والتفتيش
- تشغيل وصيانة ٣٥ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة وتقديم الخدمات لـ ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات
- حفر بئرين لتزويد القوات بالمياه
- تشغيل وإصلاح وصيانة ٥٥٠ مولدا مملوكا للأمم المتحدة، وهي المولدات التي توجد في المخزون أو التي توجد قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبريا، والتي ليست مربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وليست مدعومة بمولدات مملوكة للوحدات
- إمداد ما متوسطه ٤٣٠ مولدا مملوكا للأمم المتحدة و ٣٤٩ مولدا مملوكا للوحدات بحوالي ١٤,٦٣ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم
- صيانة وترميم ٦٦٠ كيلومترا تقريبا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)
- صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق للمحطات الطرفية و ٣٥ موقعا لهبوط طائرات الهليكوبتر
- إعداد تقرير عن تقييم الأثر البيئي يتناول الآثار الناجمة عن البعثة وما يتصل بها من إجراءات علاجية، بالتشاور مع حكومة ليبريا
- توفير الإمدادات والخدمات الأساسية لـ ٤٤٧ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ١٢٦ من المراقبين العسكريين، و ١٠٣ من ضباط الأركان، و ١ ٦٩٥ من الموظفين المدنيين (ما متوسطه ٣٠ من ضباط الإصلاحيات، و ٤٦٤ موظفا دوليا، و ٩٧٦ موظفا وطنيا، بمن فيهم ٤٢ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٢٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)
- توفير الخدمات الأساسية (خدمات المطاعم، وجمع النفايات، والصيانة، والتخليص الجمركي، ودعم تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك)، والخدمات العامة، والإمدادات دعما لقوام متوسطه ٢٤٥ من أفراد قوة الحراسة المنغولية في المحكمة الخاصة في سيراليون

النقل البري

- تشغيل وصيانة أسطول يبلغ عدده ١ ٣١٧ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة، والمركبات الهندسية، والمقطورات، ومعدات مناولة العتاد، في ١٠ ورشات توجد في ٨ مواقع (مونروفيا وبوكانان وزويدرو وهاربر وتوبمابرغ وفوينجاما وغبارنغا وغرينفيل)

- الإمداد بـ ١٠,٩ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري، لما متوسطه ١ ١٤٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة و ١ ٧٧٩ من المركبات المملوكة للوحدات (باستثناء المركبات التي لا تتطلب الوقود، مثل المقطورات والملحقات)
- تشغيل خدمات النقل المكوكي يوميا لفائدة ١ ٠٠٠ من الركاب في كل يوم، خمسة أيام في الأسبوع، وأثناء نهاية الأسبوع عند الاقتضاء، لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان، وذلك من أماكن إقامتهم إلى مرافق البعثة وأماكن عملهم

النقل الجوي

- تشغيل ثلاث طائرات ثابتة الجناحين و ١٩ طائرة ذات أجنحة دوارة منها ١٤ طائرة عسكرية
- إجراء ١٠ ٣٤٨ ساعة طيران (٢ ٣١٢ ساعة فيما يخص ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٨ ٠٣٦ ساعة فيما يخص ١٩ طائرة ذات أجنحة دوارة)، بما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لفائدة الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين/الإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات العسكرية
- توفير ١١,٧ مليون لتر من وقود الطائرات لأغراض العمليات الجوية

النقل البحري

- تشغيل سفينة شحن ساحلية
- الإمداد بـ ٠,٨ مليون لتر من وقود الديزل لأغراض النقل البحري

الاتصالات

- تشغيل وصيانة شبكة ساتلية تتألف من محور اتصالات واحد لمحطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات
- تشغيل وصيانة ١٩ محطة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا و ٣٣ مقسما هاتفيا
- تشغيل وصيانة شبكة أرضية تعمل بالموجات الدقيقة تتألف من ٣٥ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ٧٥ نظاما لاسلكيا رقميا ضيق النطاق من أجل توفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات لـ ٨٠ موقعا للبعثة
- تشغيل وصيانة ٦٣ من معيدات التردد العالي جدا/التردد فوق العالي و ٤ ٨٩٣ جهازا لاسلكيا و ١٠١ هاتف ساتلي و ٩١٠ هواتف خلوية لأجل تقديم خدمات صوتية متحركة

تكنولوجيا المعلومات

- تشغيل وصيانة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات التي تتألف من حوالي ٧٦ موجها و ١٠٠ خادوم و ١٦٤ ٢ حاسوبا مكتبيا و ٥٢٢ حاسوبا محمولا و ٤٩٧ طابعة و ١١٥ جهاز إرسال رقمي في ٨٠ موقعا للبعثة

- تشغيل مكتب خدمات لدعم ٤ ٠٠٠ من العاملين في البعثة، بإدماج مهام مركز المكالمات الهاتفية ولوحة التبادل الهاتفي، ورصد الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وحل المشاكل الأولية فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد وفي حدود متوسط الوقت الذي تستغرقه المكالمة، وجمع الإحصاءات والإبلاغ عنها فيما يتصل بتوافر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدائها

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المعدات المملوكة للأمم المتحدة في ٨ عيادات من المستوى الأول، والمعدات المملوكة للوحدات في ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، والمعدات المملوكة للوحدات في مستشفى من المستوى الثالث فضلا عن المعدات المملوكة للوحدات في ٢٥ محطة من محطات الطوارئ والإسعاف المملوكة للوحدات لفائدة كافة أفراد البعثة وموظفي الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
- الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لفائدة كافة أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجلاء إلى المستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا
- تشغيل وصيانة مرافق تكفل بشكل طوعي وسري لجميع أفراد البعثة تلقي المشورة وإجراء اختبارات لهم عن فيروس نقص المناعة البشرية

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في ٣٤ من منشآت الأمم المتحدة
- توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
- تحديث الخطة الأمنية مرتين في السنة وما يرتبط بذلك من عمليات تقييم المخاطر الأمنية
- تنفيذ الخطة الأمنية للبعثة، بما في ذلك النظام المتكامل لإدارة شؤون الأمن
- تحديث المسح المتعلق بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة الخاصة بالبلد مرتين في السنة
- إجراء عمليات تفتيش وتقييم وتمرين فيما يتصل بالحرائق والسلامة في مرافق الأمم المتحدة مرتين في السنة
- الشروع في التحقيقات الأمنية وإدارتها فيما يتصل بالحالات/الحوادث التي تطال أمن أفراد البعثة وممتلكاتها لدى الإبلاغ عنها

العوامل الخارجية

الامتثال لاتفاق مركز القوات. وقدرة البائعين/المتعاقدين/الموردين على توريد السلع والخدمات حسب شروط العقود

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[ب]		
الفريق المعني بالسلوك والانضباط												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	١	١	١	-	-	-	**٣**	١	-	**٤**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	١	١	١	-	-	-	**٣**	١	-	**٤**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
الوظائف المؤقتة المعتمدة[ج] ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	١	-	١	-	-	-	**٢**	١	-	**٣**
الوظائف المؤقتة المقترحة[ج] ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	١	-	١	-	-	-	**٢**	١	-	**٣**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
المجموع الفرعي، الفريق المعني بالسلوك والانضباط												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٢	١	١	-	-	-	**٥**	٢	-	**٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	٢	١	١	-	-	-	**٥**	٢	-	**٧**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
شعبة دعم البعثة												
مكتب مدير دعم البعثة												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٥	٦	٣	٢	-		**١٧**	٢٣	٦	**٤٦**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	٦	٩	٨	-	-		**٢٤**	٢٠	٣	**٤٧**
صافي التغير	**-**	**-**	**١**	**٣**	**٥**	**(٢)**	**-**		**٧**	**(٣)**	**(٣)**	**١**
الخدمات الإدارية												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	١٨	١٥	٣٨	١٢	-		**٨٤**	١٢٦	٥٨	**٢٦٨**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	١٦	١٣	٥٥	-	-		**٨٥**	١١٥	٥١	**٢٥١**
صافي التغير	**-**	**-**	**(٢)**	**(٢)**	**١٧**	**(١٢)**	**-**		**١**	**(١١)**	**(٧)**	**(١٧)**

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون										متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام – أمين عام مساعد	مد-٢ – مد-١	ف-٥ – ف-٤	ف-٣ – ف-٢	الخدمة الميدانية	الخدمات العامة	خدمات الأمن	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون[ب]			
خدمات الدعم المتكاملة												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	١	٢٠	٣٥	١١٧	١٣	-	**١٨٦**	٥٩٦	١٢٤		**٩٠٦**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	١	١٩	٣٤	١٢٥	-	-	**١٧٩**	٦٠٠	١٢٨		**٩٠٧**
صافي التغير	**-**	**-**	**(١)**	**(١)**	**٨**	**(١٣)**	**-**	**(٧)**	**٤**	**٤**		**١**
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٣	٤٣	٥٦	١٥٨	٢٧	-	**٢٨٧**	٧٤٥	١٨٨		**١ ٢٢٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	٣	٤١	٥٦	١٨٨	-	-	**٢٨٨**	٧٣٥	١٨٢		**١ ٢٠٥**
صافي التغير	**-**	**-**	**(٢)**	**-**	**٣٠**	**(٢٧)**	**-**	**١**	**(١٠)**	**(٦)**		**(١٥)**
قسم الأمن												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	-	١	١٢	٤٩	١	١٨	**٨١**	١٥٩	-		**٢٤٠**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	-	١	١٢	٦٥	-	-	**٧٨**	١٦٦	-		**٢٤٤**
صافي التغير	**-**	**-**	**-**	**-**	**١٦**	**(١)**	**(١٨)**	**(٣)**	**٧**	**-**		**٤**
المجموع، الموظفون المدنيون												
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩	-	٤	٤٦	٦٩	٢٠٨	٢٨	١٨	**٣٧٣**	٩٠٦	١٨٨		**١ ٤٦٧**
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠	-	٤	٤٤	٦٩	٢٥٤	-	-	**٣٧١**	٩٠٣	١٨٢		**١ ٤٥٦**
صافي التغير	**-**	**-**	**(٢)**	**-**	**٤٦**	**(٢٨)**	**(١٨)**	**(٢)**	**(٣)**	**(٦)**		**(١١)**

(أ) عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، وهذا يعكس تحويل الوظائف المعتمدة من فئة الخدمات العامة وفئة خدمات الأمن إلى فئة الخدمة الميدانية، دون تغيير في مهامها.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان يبلغ صافيه وظيفتان (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤ وخمس وظائف برتبة ف-٢ وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) يقابله إنشاء خمس وظائف برتبة ف-٣ وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل ٢٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٨ وظيفة من فئة خدمات الأمن إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان يبلغ صافيه ثلاث وظائف (إلغاء خمس وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية يقابله إنشاء وظيفتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ست وظائف

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان ثلاث وظائف (إعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣، وإلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) و ١٨ وظيفة من فئة خدمات الأمن إلى فئة الخدمة الميدانية).

الموظفون الوطنيون: زيادة ٧ وظائف (إنشاء سبع وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٧٦ - بما أن البعثة تمر اليوم بمرحلة تخفيض سوف تنتهي بتصفيتها، فقد أجري استعراض لتشكيلة قسم الأمن والمهام الموكلة إليه بهدف ضمان مستوى ملائم من السلامة والأمن لجميع موظفي الأمم المتحدة ومعاليهم المستحقين، ولمختلف أصول الأمم المتحدة ومنشآتها وممتلكاتها. وأشارت نتائج الاستعراض إلى ضرورة إعادة تصنيف وظائف المشرفين الثلاثة (من الرتبة ف-٢) في وحدة تنسيق معلومات الأمن، ووحدة حماية الأفراد، ووحدة قوة الحراسة إلى الرتبة ف-٣ نظرا لطبيعة عملهم وشهرتهم في منطقة البعثة وتزايد المسؤوليات الموكلة إليهم. وتبعا لذلك، يقترح إعادة تصنيف وظائف المشرفين الثلاثة (من الرتبة ف-٢) إلى الرتبة ف-٣ لتصحيح الاختلال بين تزايد المهام والرتبة.

٧٧ - ينتظر من شاغل وظيفة المشرف على وحدة تنسيق معلومات الأمن (ف-٣) أن يتواصل مع كبار المسؤولين في الداخل والخارج، وأن يشارك في عمليات التحليل وأن يقدم تقييمات للمخاطر الأمنية على الصعيد القطري، وذلك بالإضافة إلى الإشراف اليومي على عمل الوحدة. ويعمل شاغل الوظيفة أيضا على إقامة علاقات مستمرة مع أعضاء الفريق القطري لإدارة الأمن والممثل من القطريين لوكالات الأمم المتحدة والجهات المسؤولة عن تنسيق شؤون الأمن لديها، وكبار المديرين في البعثة، وكبار الضباط العسكريين وضباط الشرطة في الأمم المتحدة، وعلى تبادل المعلومات الأمنية معهم، المحافظة على استمرار هذه العلاقات. كما ينبغي لشاغل الوظيفة البقاء على اتصال منتظم مع كبار المسؤولين الأمنيين في وكالات إنفاذ القانون الليبرية ووزارة الأمن الوطني.

٧٨ - وبالإضافة إلى المسؤولية عن قيادة ومراقبة موظفي الحماية الشخصية المكلفين بمرافقة المسؤولين في إطار العمليات الأمنية المتعلقة بالحماية الشخصية، يتولى شاغل وظيفة المشرف على وحدة الحماية الشخصية (ف-٣) الاتصال بضباط الشرطة المدنية والأفراد العسكريين

والمسؤولين عن إنفاذ القانون وغيرهم من المعنيين، وفقا لما تمليه الضرورة، وفي الوقت الذي يقوم فيه أيضا بالتنسيق مع دوائر الأمن والدعم الأخرى في البعثة. ويتولى شاغل الوظيفة إعداد تقارير منتظمة عن العمليات ويضمّنها تحليلات وتوصيات، كما يجري استعراضا منتظما لخطة الطوارئ والإجلاء الطبي لموظفي الإدارة العليا.

٧٩ - وبالإضافة إلى المسؤوليات الحالية التي يضطلع بها شاغل وظيفة المشرف على وحدة قوة الحراسة (ف-٣)، يتولى أيضا الإشراف على العقود التجارية لخدمات الحراسة، وتنظيم نوبات الحرّاس، والإشراف على الحرّاس المعينيين بعقود تجارية وعلى موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة المعينين محليا. ويتولى شاغل الوظيفة أيضا إدارة عمليات الاستجابة للحوادث، وإعداد واستكمال التقييمات الدورية للتهديدات والمخاطر في جميع المواقع، كما يعمل بصفة جهة تنسيق في إطار تنفيذ المشاريع الأمنية الحيوية ورصدها في المنطقة المسؤول عنها، بما في ذلك نظام المراقبة الأمنية.

٨٠ - ومن الضروري أيضا تعزيز القوام الحالي لموظفي الأمن الوطنيين العاملين في وحدة قوة الحراسة، وذلك بإنشاء سبع وظائف إضافية للحراسة (من فئة الخدمة العامة الوطنية) لتوفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع. وتتحمل الوحدة حاليا مهمات تفوق طاقتها من حيث نشر أفرادها لتغطية جميع أماكن العمل في مقر البعثة.

مكتب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية مقدارها ٧ وظائف (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ونقل وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، يقابلها جزئيا إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف لثلاث وظائف (إلغاء ٤ وظائف يقابلها نقل وظيفة واحدة)

المكتب المباشر لمدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة خمس وظائف (إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة

من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية.

متطوعو الامم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة (نقل)

٨١ - وفقا لما أشير إليه في الفقرة ٢٥ من هذا التقرير، فإن إعادة التنظيم المقترحة لعنصر الدعم سوف تحقق التآزر وتوفر الدعم لإنجاز ولاية البعثة، وتسهل تخفيض قوام البعثة تمهيدا لتصفيتها في نهاية المطاف.

٨٢ - ومن المنظور التشغيلي، ظلت وحدة مجلس التحقيق التابعة لمكتب رئيس الخدمات الإدارية تخضع للإشراف المباشر لمدير دعم البعثة نظرا لحساسية القضايا. وفي هذا السياق، يقترح نقل ملاك الموظفين التكميلي (وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة) لدى وحدة مجلس التحقيق، ووظيفة مساعد إداري واحدة (من فئة الخدمة الميدانية) لدى وحدة سلامة الطيران، من مكتب رئيس الخدمات الإدارية إلى المكتب المباشر لمدير دعم البعثة.

٨٣ - وقد وقع عدد من الحوادث التي أسفرت عن مقتل موظفين أو إصابتهم بجروح خطيرة، وحوادث أدت إلى وقوع خسائر فادحة في ممتلكات البعثة. ونظرا لعدم توفر القدرة اللازمة من الموظفين، فقد تزايد باطراد عدد القضايا المتأخرة من ١٣ إلى ٣٢ قضية حاليا. ولمعالجة القضايا المتأخرة وتلبية احتياجات الوحدة من القدرات، يقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف في مجلس التحقيق (ف-٢).

٨٤ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٤ في مكتب مدير دعم البعثة لموظف لإدارة الأداء. ويكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن جمع البيانات الحيوية وعمليات تسيير العمل وتحليلها وتقييمها، إضافة إلى تنفيذ تحسينات متواصلة على صعيد العمليات. ويتوقع أن يؤدي تنفيذ التحسينات على عمليات تسيير العمل إلى تبسيط عمليات البعثة وتحقيق أهدافها على نحو فعال، والدفع إلى توفير مستوى أفضل من الخدمات للزبائن وتحسين المساءلة عن إدارة موارد البعثة.

المكاتب الإقليمية

الموظفون الدوليون: زيادة صافية مقدارها وظيفتان (إنشاء وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية يقابلها إلغاء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة:نقصان صاف قدره ثلاث وظائف

٨٥ - نظرا لما تبذله البعثة من جهود متواصلة لتبسيط التسلسل الإداري، وتحسين عمليات تسيير العمل والدفع إلى زيادة المساءلة، فقد أعيد ترتيب التسلسل الإداري في المكاتب الإقليمية من رؤساء الاقسام الفنية في منروفيا إلى الموظفين الإداريين الإقليميين الذين يخضعون مباشرة لإشراف مدير دعم البعثة. ويهدف هذا التعديل الداخلي إلى تحميل جميع الموظفين الإداريين الإقليميين المسؤولية عن توفير الدعم الإداري واللوجستي للمناطق وتحسين هذا الدعم ومساءلتهم عن ذلك.

٨٦ - وفي الوقت نفسه، وحيث إن البعثة تمر اليوم بمرحلة تخفيض لقوامها سوف تفضي إلى تصفيتها في نهاية المطاف، أجري استعراض لتشكيلة المكاتب الإقليمية ومهامها بهدف ضمان ملاءمة الدعم المقدم لقطاع الأمن الذي سيعاد تقسيمه من أربعة قطاعات إلى قطاعين وإلى المكاتب الأخرى في جميع المقاطعات. وأبرزت نتائج الاستعراض ضرورة تعديل ملاك موظفي المكاتب الإقليمية بحيث يكون أكثر ملاءمة لحاجات المكاتب الميدانية على صعيد الدعم. وترد تفاصيل التعديلات في الفقرات الواردة أدناه.

٨٧ - ويقترح الاستعاضة عن وظيفة الموظف الإداري الإقليمي من الرتبة ف-٤ من خلال الإنشاء المقترح لوظيفة منسق إقليمي من الرتبة ف-٣. ويضطلع شاغل الوظيفة بدور أساسي في تنسيق جميع أنشطة الدعم الإقليمية، بما في ذلك الدعم لبسط سلطة الحكومة على المقاطعات؛ وبمسؤوليات إضافية تتمثل في تقديم الدعم لقوة الحراسة في فريتاون، بسبب إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وتنفيذ مرحلة التخفيض. ويضمن المنسق الإقليمي أن يكون الدعم الإداري واللوجستي الذي يقدمه الموظفون الإداريون الإقليميون إلى العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر الفني وإلى سائر شركاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مجديا وسريعا، كما يتولى المنسق الإقليمي تخفيف وتقليص العراقيل التي تعترض تقديم الخدمات للمناطق.

٨٨ - وعلاوة على ذلك، يقترح زيادة ملاك الموظفين في المكتبين الميدانيين الموجودين في مقاطعتي سينوي وغراند باسا من خلال إنشاء وظيفتي موظف إداري إقليمي (من فئة الخدمة الميدانية). وسيكفل شاغلا هاتين الوظيفتين تعزيز الدعم المقدم للمكاتب الفنية التي تقدم الدعم في مجالي الاقتصاد والحوكمة للمناطق، بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى الأفراد العسكريين وأفراد وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة في المنطقتين المذكورتين. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة نظرا للأنشطة الأمنية في مزارع أشجار المطاط وما ينبثق عنها من المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية ذات الأهمية الاقتصادية.

٨٩ - وفي الوقت نفسه، يُقترح أيضا تبسيط هيكل المكاتب الإقليمية ومهامها بالنظر إلى التخفيض التدريجي للقوات الذي سيفضي إلى تصفيتها مستقبلا واضطلاع الحكومة بالمسؤوليات في المناطق. وتبعا لذلك سيجري تعديل تشكيلة المكاتب الإقليمية بهدف تخفيضها، وذلك من خلال إلغاء ست وظائف (ثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم الميزانية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

٩٠ - يضم قسم الميزانية ست وظائف منذ الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤، وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣، وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، وظيفتان لمتطوعي الأمم المتحدة، موظف وطني واحد). لكن عبء العمل في القسم قد زاد أضعافا عديدة منذ ذلك الحين واستوعب عبء العمل الإضافي باستخدام الموارد الحالية المأذون بها للقسم. وأسفر تخفيض قوام البعثة عن زيادة أنشطة الأقسام الفنية في القطاعات، وزاد ذلك من حاجة قسم الميزانية إلى توخي الفعالية في تتبع ورصد تنفيذ النواتج المقررة وما يتصل بها من نفقات، والاضطلاع في الوقت نفسه بمهمات مراقبة الميزانية والحفاظ على الانضباط الملائم وبخصوص الميزانية على مستوى البعثة ككل. وقد أُوكل بالقسم أيضا مهمة التحقق من البيانات المجمّعة المتعلقة بحافظة الأدلة، وتنفيذ أطر الميزنة القائمة على النتائج في البعثة. وبالنظر إلى تزايد عبء العمل والمهام، يقترح زيادة ملاك موظفي القسم بإنشاء وظيفة موظف ميزانية (من فئة الخدمة الميدانية) لمساعدة القسم في تأدية مسؤولياته المتزايدة.

وحدة سلامة الطيران

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة

٩١ - استنادا إلى استعراض لمهام الوحدة ومسؤولياتهما، وتمشيا مع تبسيط المهام والعمليات في قطاع الطيران لدى البعثة (لا سيما قسم الطيران)، كان لا بد من إجراء تعديل في ملاك موظفي الوحدة. وتبعا لذلك، يقترح نقل وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) إلى المكتب المباشر لمدير دعم البعثة، وذلك لزيادة ملاك وحدة مجلس التحقيق. ويقترح ايضا إلغاء وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة بهدف تحديد مواطن التداخل في ميدان تتبع الرحلات الجوية وما يتصل بذلك من مهام بين وحدة سلامة الطيران وقسم الطيران، والتقليل منها.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: زيادة صافية مقدارها وظيفة واحدة (إنشاء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ و ١٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء وظيفة من الرتبة ف-٤، ووظيفة من الرتبة ف-٣، ووظيفة من الرتبة ف-٢، و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)، ونقل وظيفة من الرتبة ف-٤، ووظيفة من الرتبة ف-٣؛ وتحويل ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية مقدارها ١١ وظيفة (إنشاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، وإلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية ونقل ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره سبع وظائف (إلغاء وظيفة واحدة ونقل ٦ وظائف)

مكتب رئيس الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفة من الرتبة ف-٤ ووظيفة من الرتبة ف-٣ إلى مكتب مدير دعم البعثة؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى فئة الخدمات الميدانية

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة)

٩٢ - عملا باقتراح نقل وحدة مجلس التحقيق من مكتب رئيس الخدمات الإدارية إلى مكتب مدير دعم البعثة، وفقا لما هو مشار إليه في الفقرة ٨٢، سوف يخفض ملاك موظفي المكتب المباشر بمقدار وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة.

قسم إدارة الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: زيادة ٢٢ وظيفة (نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥، وثلاث وظائف من الرتبة ف-٤، وثلاث وظائف من الرتبة ف-٣، وتسع وظائف من فئة الخدمة الميدانية من مركز التدريب المتكامل للبعثات، وقسم شؤون الموظفين سابقا، وقسم الخدمات العامة، ووحدة إسداء المشورة للموظفين، وإنشاء وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ وخمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٧ وظيفة (نقل ثلاثة موظفين وطنيين من الفئة الفنية و ٢٤ وظيفة من فئة الخدمة العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة:زيادة ١٣ وظيفة (نقل ١٣ وظيفة)

٩٣ - يقترح ادخال تعديلات على هيكل الدائرة تبعا لاستعراض تشكيلة قسم الخدمات العامة. وتأخذ إعادة التنظيم في الاعتبار أفضل الممارسات وتوخي الكفاءة في الخدمات الموجهة نحو الزبائن. وقد توسع الدور الذي يقوم به قسم إدارة الموارد البشرية ليشمل جميع جوانب أنشطة الموارد البشرية في البعثة، وخطة العمل، إضافة إلى إنجاز هيكل منسق للموظفين. ونتيجة لذلك، سوف يدمج قسم الموظفين الحالي، ومركز التدريب المتكامل للبعثات، ووحدة إسداء المشورة للموظفين، إضافة إلى وحدة السفر التابعة لقسم الخدمات العامة ووحدة جديدة تتولى معاملات الدخول والمغادرة، في قسم جديد لإدارة الموارد البشرية. وسينقل ملاك موظفي المكاتب المعنية بالكامل إلى قسم إدارة الموارد البشرية. ويُقترح أيضا تعزيز القسم الجديد لإدارة الموارد البشرية بوظائف إضافية مكونة من وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ وخمس وظائف من فئة الخدمات الميدانية، وفقا للتفاصيل الواردة في الفقرات أدناه.

٩٤ - وسوف تعاد هيكلة قسم شؤون الموظفين، الذي اعيدت تسميته باسم قسم إدارة الموارد البشرية، ليعكس الاحتياجات المنشودة من الخدمات المتكاملة. وسيضطلع القسم بالمهام المعززة التي تتطلبها البعثة في هذه المرحلة من دورة حياتها وسيقسم هيكليا إلى ثلاثة دعائم أساسية. وتقدم الدعامة الأولى خدماتها إلى عنصري سيادة القانون وقطاع الأمن. أما الدعامة الثانية فتكون مسؤولة عن عنصر الدعم. وتتولى الدعامة الثالثة جميع المسؤوليات عن التوجيه التنفيذي والإدارة وعنصر توطيد السلام، إضافة إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ووفقا لما أشير إليه، سوف تركز كل من هذه الدعائم على مكاتب محددة وتتولى إدارة الموظفين المعنيين من خلال ''مكتب جامع متعدد الخدمات'' يضم موظفين يعنى كل منهم بموظف معين من موظفي البعثة، كما يضم خبراء في مهام متنوعة يتوزعون بين الدعائم ويتمتعون بخبرات ومهارات تمكنهم من تقديم المشورة لموظفي الموارد البشرية بشأن جوانب مختلفة من عملهم. وتختص الدعائم بفئات/مجموعات معينة وتكون مسؤولة عن إدارة الشواغر، وتحقيق التوازن بين الجنسين، وتسيير إجراءات العمل ومعدلات تبدل الموظفين، والتمثيل الملائم للبلدان المساهمة بقوات/البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، ومراقبة الامتثال لقرارات الجمعية العامة بشأن إدارة الموارد البشرية وإدارة وصيانة النظم الإلكترونية على غرار نظام نوكليوس. وبالإضافة إلى الوظائف الست والعشرين والوظائف في قسم شؤون

الموظفين سابقا (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥، ووظيفتان من الرتبة ف-٤، ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣، و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة موظف وطني واحد من الفئة الفنية، و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، إضافة إلى ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية) لتوفير دعم متوازن للدعائم الثلاث.

٩٥ - قام مركز التدريب المتكامل للبعثات التابع لقسم إدارة الموارد البشرية بصياغة استراتيجية للتدريب في البعثة تركّز على بناء قدرات الموظفين الوطنيين وتطويرهم الوظيفي، نظرا لأن البعثة تمر الآن بمرحلة تخفيض. وكجزء من عملية الإدماج، سوف يدمج كامل ملاك الموظفين المكون من ١٨ وظيفة (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، وموظفيْن وطنييْن من الفئة الفنية، وست وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، إضافة إلى سبع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) في قسم إدارة الموارد البشرية.

٩٦ - وتماشيا مع سياسة التطوير الوظيفي المتمثلة في توفير إطار للفرص والبرامج والنظم الداعمة اللازمة مع تواجد مديرين يعززون الدعم لتطوير الموظفين مهنيا وتواجد موظفين يلتزمون التزاما كاملا بالتطوير المستمر لقدراتهم المهنية، يقترح تعزيز مركز التدريب المتكامل للبعثات من خلال إنشاء وظيفة موظف للموارد البشرية (من الرتبة ف-٣). وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن تشغيل وحدة التطوير الوظيفي الجديدة التابعة لمركز التدريب المتكامل للبعثات، بما في ذلك التدريب على عدد من المواضيع، كمهارات إجراء المقابلات، وإعداد السير المهنية/السير الشخصية، وكتابة الرسائل، وإجراء المقابلات الفردية المتعلقة بالتطوير الوظيفي/دعم الموظفين. ويضطلع موظف الموارد البشرية أيضا بالمسؤولية عن إنشاء خدمة لتنسيق العمالة تتولى تزويد الموظفين الوطنيين بآخر المعلومات عن فرص العمل خارج البعثة والأمم المتحدة.

٩٧ - وسوف تدمج وحدة السفر التي كانت تتبع لقسم الخدمات العامة سابقا ضمن قسم إدارة الموارد البشرية لتقديم مجموعة كاملة من خدمات الزبائن لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسوف يضم ملاك موظفي وحدة السفر أربع وظائف دولية (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية) وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية ووظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة، من خلال نقلها من قسم الخدمات العامة المنحلّ. وعلاوة على ذلك، يقترح إنشاء وظيفتي مساعد للسفر (من فئة الخدمة الميدانية). ويضطلع شاغلا الوظيفتين بالمسؤولية عن إدارة جميع الأسفار الرسمية للبعثة، وشحنات الأمتعة الشخصية المرسلة منها، وعن إدارة سجلات الوحدة.

٩٨ - وسوف تنشأ وحدة إجراءات الدخول والمغادرة في قسم إدارة الموارد البشرية لتقديم كامل خدمات إدارة شؤون الموظفين لجميع موظفي البعثة. وسوف تتولى الوحدة المسؤولية عن وضع وتنفيذ إجراءات الدخول بحيث توفر للموظفين الجدد مجموعة معلومات شاملة عند وصولهم، وخدمة شاملة لإجراءات تحديد الهوية ونظام لتسجيلهم لحضور دورات التوجيه والإحاطات الأمنية يرتبط بمركز التدريب المتكامل للبعثة. وسيسهل هذا الأمر من تتبع حضور الموظفين الجدد لدورات التدريب والدورات الإعلامية الإلزامية. وسيُعزَّز ملاك موظفي الوحدة من خلال الإنشاء المقترح لوظيفتي موظف لإجراءات الدخول والمغادرة (من فئة الخدمة الميدانية). وسيكون شاغلا الوظيفتين مسؤوليْن عن إنشاء نظم إلكترونية لإجراءات الدخول والمغادرة يسجل فيها وصول موظفي البعثة ومغادرتهم لها، وعن الحفاظ على هذه النظم، والاتصال بقسم إدارة الموارد البشرية ومركز التدريب المتكامل للبعثة لتتبع التسجيل والحضور للدورات التوجيهية والإحاطات الأمنية وبرامج التعلم الإلكتروني الإلزامية (دورتا الأمن الأساسية والمتقدمة في الميدان والتوعية بواجب النزاهة، ومنع المضايقة، والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل).

قسم الشؤون المالية

الموظفون الدوليون: زيادة أربع وظائف (إنشاء أربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل ست وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

٩٩ - من أجل تعزيز الملاك الوظيفي لقسم الشؤون المالية بالنظر إلى زيادة عبء العمل بالنسبة لوحدة أمانة الصندوق ووحدة الحسابات المستحقة القبض، يُقترح إنشاء أربع وظائف لمساعدين ماليين (الخدمة الميدانية). وسيقدم شاغلا وظيفتي المساعدين الماليين المساعدة لوحدة أمانة الصندوق على تجهيز وتنفيذ مدفوعات النقدية والتحويلات المصرفية للعدد الكبير من البائعين وأفراد البعثة. وسيكون شاغل وظيفة المساعد المالي الثالث مسؤولا عن الحسابات المستحقة القبض المتعلقة بالتأمين الصحي (فان بريدا) لأفراد البعثة، ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن كفالة رصد الحسابات المستحقة القبض والحرص على ألا تتجاوز مدتها سنة واحدة، ومسؤولا أيضا عن إصدار جميع إشعارات الخصم إلى الجهات الخارجية. وسيكون شاغل وظيفة المساعد المالي الرابع مسؤولا عن إعداد البيانات المالية الشهرية، وسيضطلع أيضا بمسؤوليات مدير النظم بالنسبة للبرنامج الحاسوبي المالي للبعثة.

قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: لا يوجد أي تغيير في عدد الوظائف (إلغاء وظيفة واحدة ف-٤ يعادله إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء)

١٠٠ - في ضوء تخفيض قوام البعثة والتغيير في أنشطة الشراء، يقترح إدخال تعديلات على ملاك موظفي القسم. وتشمل هذه التعديلات إلغاء وظيفتين لموظفيْ مشتريات (وظيفة واحدة ف-٤ ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) بما يعكس تقليص حجم الهيكل الإداري للقسم، وإنشاء وظيفة لموظف معني بقاعدة بيانات قائمة البائعين المحليين (من فئة الخدمة الميدانية) لتعزيز الضوابط الداخلية واستحداث نظام أقوى لإدارة التعامل مع البائعين. وسيكون الموظف المعني بقاعدة البيانات مسؤولا عن رصد أداء البائعين، وعن تعجيل عمليات التسليم ومتابعتها.

قسم الخدمات العامة

الموظفون الدوليون: نقصان أربع وثلاثين وظيفة (وإلغاء وظيفة واحدة ف-٣، ووظيفة واحدة ف-٢، وست وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وكذلك نقل وظيفة واحدة ف-٥، ووظيفة واحدة ف-٤، وأربع وظائف ف-٣، ووظيفة واحدة ف-٢ وسبع عشرة وظيفة من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان خمسين وظيفة (إلغاء وظيفة واحدة ونقل تسع وأربعين وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان سبع عشرة وظيفة (نقل)

١٠١ - من أجل تحسين مواءمة الهيكل التنظيمي والمهام مع عمليات تصريف الأعمال وتماشيا كذلك مع أفضل الممارسات الحالية واحتياجات العملاء، يقترح حلّ قسم الخدمات العامة. وسوف يعاد توزيع الأدوار والمسؤوليات المتصلة بـ ٩١ وظيفة في القسم، على العديد من المكاتب (وهذه الوظائف هي وظيفة واحدة ف-٥، ووظيفتان ف-٤، وأربع وظائف ف-٣، ووظيفة واحدة ف-٢ و ١٧ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٤٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، و ١٧ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة). وتشمل تلك المكاتب مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وقسم إدارة الموارد البشرية، وقسم إدارة الممتلكات، ووحدة

إدارة المعلومات، وقسمي الهندسة والإمدادات التابعين لخدمات الدعم المتكاملة. ومن مجموع الوظائف البالغ عددها ٩١ وظيفة، ستنقل وظيفة واحدة لسائق من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وسينقل ما مجموعه عشر وظائف (واحدة ف-٣، وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) إلى قسم إدارة الموارد البشرية لتعزيز وحدة السفر. وسينقل ما مجموعه ٥١ وظيفة (واحدة ف-٥، ووظيفتان ف-٤، وواحدة ف-٣، وواحدة ف-٢ و ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن ٩ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) إلى قسم إدارة الممتلكات المنشأ حديثا. وسينقل ما مجموعه عشر وظائف (واحدة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وست وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن وظيفتين لمتطوعيْن من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وحدة إدارة المعلومات المقترحة حديثا. وسينقل ما مجموعه ست عشرة وظيفة (واحدة ف-٣ وثلاث عشرة وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، فضلا عن وظيفتين لمتطوعيْن من متطوعي الأمم المتحدة) إلى قسم الهندسة. وستنقل الوظائف الثلاث المتبقية لمتطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الإمدادات. وتبين في الوقت نفسه، أنه لم تعد هناك حاجة لعدد من الاحتياجات من الوظائف التي يبلغ مجموعها ١٠ وظائف (هي وظيفة واحدة ف-٣، ووظيفة واحدة ف-٢، وست وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية) والمهام المتصلة بها. ويقترح إلغاء هذه الوظائف بأنواعها.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: زيادة ثماني عشرة وظيفة (نقل وظيفة واحدة ف-٥، ووظيفتين ف-٤، ووظيفة واحدة ف-٣، ووظيفة واحدة ف-٢، وثلاث عشرة وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ثماني وعشرين وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية (إنشاء أربع وظائف ونقل ٢٤ وظيفة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة تسع وظائف (نقل)

١٠٢ - مع دخول البعثة في مرحلة التخفيض والانسحاب التدريجي، ونظرا إلى تزايد الاحتياجات إلى المساءلة والكفاءة في إدارة المعدات المملوكة للأمم المتحدة، يُقترح إنشاء قسم مكرس لإدارة الممتلكات في إطار الخدمات الإدارية. وسيضطلع القسم بتنفيذ المهام التشغيلية والاستراتيجية ومهام الرقابة في مجال إدارة الممتلكات. وسيتوافر ملاك موظفي القسم من خلال إنشاء أربع وظائف لكُتَّاب (من فئة الخدمات العامة الوطنية) ونقل

ما مجموعه ٥١ وظيفة من قسم الخدمات العامة المنحلّ (وظيفة واحدة ف-٥، ووظيفتان ف-٤، ووظيفة واحدة ف-٣، ووظيفة واحدة ف-٢، و ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن ٩ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة). ويشمل النقل المقترح للوظائف الـ ٥١ الملاك الوظيفي لوحدات الاستلام والتفتيش، ومراقبة الممتلكات والمخزون، والمطالبات، والتصرف في الممتلكات التابعة لقسم الخدمات العامة المنحلّ.

١٠٣ - وعلى الصعيد التشغيلي، سيتولى القسم إدارة جميع شؤون استلام وتفتيش وقبول وإقرار المعدات المملوكة للأمم المتحدة في مخزون البعثة، وحصر المعدات المشطوبة المملوكة للأمم المتحدة والتخلص منها. ومن حيث مهام الرقابة، ستقدم وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون التابعة للقسم خدمات التحقق والرقابة الداخلية التي تغطي كامل دورة حياة المعدات المملوكة للأمم المتحدة في نفس الوقت الذي تكفل فيه الرصد وضمان الامتثال للقواعد والأنظمة والإجراءات ذات الصلة. وسيسعى القسم إلى تعزيز أفضل الممارسات في سلسلة الإمدادات وإدارة الممتلكات، وسيكون مسؤولا عن تقديم التقارير المالية عن مخزون البعثة. ومن حيث المهام الاستراتيجية الأوسع نطاقا، سيُؤمّن القسم جانب المعلومات المتعلقة بتصريف الأعمال، ويقدم خدمات تحليلية لتسهيل تركيز الإدارة على مسائل الإدارة العامة لبرنامج البعثة المتعلق بالمعدات المملوكة للأمم المتحدة. وسيقدم القسم المشورة بشأن المسائل المتعلقة باستخدام المخزون وتخطيط الموارد من المواد، ومعدلات الاستهلاك ونسب المخزونات، وتحليل جدوى التكاليف المترتبة على المعدات المملوكة للأمم المتحدة مقابل الاستعانة بمصادر خارجية، وإنشاء برامج للاستبدال، وما إلى ذلك.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (إنشاء وظيفتين من وظائف الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

١٠٤ - يُشغِّل قسم الخدمات الطبية ثماني وحدات طبية مدنية من المستوى الأول في جميع أنحاء منطقة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فريق طبي متقدم يتنقل في جميع أنحاء منطقة البعثة. ويتألف قسم الخدمات الطبية من ٣٢ موظفا يشملون الأطباء والمساعدين الطبيين والفنيين وموظفي الدعم. ويقترح تعزيز ملاك موظفي القسم عن طريق إنشاء وظيفتين دوليتين لممرض ومساعد إداري يقابلهما جزئيا إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية.

١٠٥ - وسيتولى شاغل وظيفة الممرض (الخدمة الميدانية) تشجيع الطب الوقائي بين أفراد البعثة، ونشر المعلومات عن طريق النصائح الطبية بشأن التدابير الوقائية من الأمراض السائدة في ليبريا، وخاصة الأمراض المدارية ومنها الملاريا وحمى التيفوئيد والكوليرا، وحمى لاسا والحمى الصفراء. وبالإضافة إلى ذلك، سيتولى شاغل الوظيفة الإشراف اليومي على أنشطة المستشفى وسائر الممرضين وتقديم المشورة ومساعدة الأطباء على النحو الملائم؛ وإعداد جدول المناوبة والموافقة على خطة الإجازات للممرضين؛ ومسك السجلات الطبية للمرضى؛ وجدولة الفحوص الطبية الروتينية للموظفين عند الحاجة، وتوفير التحصين ضد الأمراض التي تهدد الحياة والوقاية من الملاريا. وعلاوة على ذلك، سيشرف شاغل الوظيفة على توزيع الأدوية الموصوفة من قبل الأطباء؛ وتقديم طلبات تجديد المخزون من الأدوية والمواد الاستهلاكية واللوازم الطبية للعيادات.

١٠٦ - وسيتولى شاغل وظيفة المساعد الإداري (الخدمة الميدانية) الإشراف على عمل سائقي سيارات الإسعاف، والكُتاب، وتنسيق حالات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين واتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل المرضى وتعهد الاتصالات مع المستشفيات من المستويين الثالث والرابع لكفالة نقل مرضى البعثة وقبولهم بصورة سلسة. وسيتعهد أيضا شاغل الوظيفة مسك سجل بالبيانات اليومية والشهرية عن عمليات الإجلاء الطبي والإعادة إلى الوطن؛ ويتولى إدارة طلبات شراء الأدوية، واللوازم والمعدات الطبية والمواد الاستهلاكية، وإعداد ميزانية قسم الخدمات الطبية وإدارتها، وتجهيز كافة الفواتير الطبية للمستشفيات من المستويين الثالث والرابع واستعراضها وتقديمها إلى قسم الشؤون المالية لتسديدها.

وحدة إدارة المعلومات

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (نقل وظيفة واحدة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ست وظائف (نقل ست وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين (نقل)

١٠٧ - ستُجمّع المسؤوليات وملاك الموظفين المتصل بعشر وظائف (وظيفة واحدة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وست وظائف من فئة الخدمات العامة، ووظيفتين لمتطوعين اثنين من متطوعي الأمم المتحدة) تابعة لوحدة السجلات والمحفوظات، ووحدة البريد والحقيبة الدبلوماسية، ووحدة الاستنساخ التابعة لقسم الخدمات العامة المنحلّ، في إطار وحدة إدارة المعلومات الجديدة المقترحة. ويهدف هذا التجميع إلى تعزيز برنامج إدارة

السجلات وخدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية والاستنساخ أثناء مرحلتي تخفيض قوام البعثة وتصفيتها. وكفاءة إدارة السجلات وتسليم البريد والوثائق بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب هما أمور ضرورية لدعم المهام الأساسية للبعثة في الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية المترتبة عليها، والمساهمة في إدارتها بصورة تخضع للمساءلة وتتسم بالفعالية. وعلى وجه التحديد، سيتطلب التحضير لتصفية البعثة مزيدا من الجهد والوقت لحصر السجلات و فرزها وتنظيمها وحفظها. وسيتطلب التحضير لتصفية البعثة أيضا، تكريس مزيد من الجهد والوقت لتقييم السجلات ومفاضلتها وتجهيزها لتُنقل إلى مقر الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على الذاكرة المالية والقانونية والتاريخية للبعثة.

خدمات الدعم المتكاملة

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره سبع وظائف (إلغاء وظيفتين ف-٤، وثلاث وظائف ف - ٣، ووظيفتين ف-٢، وسبع وظائف من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) يقابلها إنشاء وظيفة واحدة ف-٤، ووظيفتين ف-٣، وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفتين ف-٣؛ وتحويل إحدى عشرة وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها أربع وظائف (موظفان وطنيان من الفئة الفنية وموظفان من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة أربعة وظائف

مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم مراقبة الحركة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة

١٠٨ - من المتوقع أن يظل عدد من الضوابط الإدارية التي بدأها في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة نافذا خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ونظرا لبدء مرحلة تخفيض قوام البعثة تمهيدا لتقليص حجمها، فإن الضوابط الإدارية النافذة ستسمح بترشيد التوظيف في مكتب الرئيس وترشيد الخدمات المتكاملة ككل. وبناء عليه، يُقترح نقل وظيفة مساعد إداري إلى قسم مراقبة الحركة لدعم عمليات ذلك القسم، وإلغاء وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة.

المركز المشترك للعمليات اللوجستية

الموظفون الدوليون: نقصان إحدى عشرة وظيفة (إلغاء وظيفة واحدة ف-٤ ونقل ثلاث وظائف ف-٣ وسبع وظائف من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ثلاث عشرة وظيفة (نقل ثلاث عشرة وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان خمس وظائف (نقل)

١٠٩ - تحسبا لتقليص قوام العملية، أُجري استعراض لهيكل ومهام المركز المشترك للعمليات اللوجستية لتوفير الإدارة والتنسيق فيما يتصل بقدرات الدعم اللوجستي للبعثة، شمل على سبيل المثال لا الحصر تنفيذ برنامج تقليص قوام البعثة. وتعكف القوة العسكرية على إعادة تنظيم انتشارها في قطاعين بدلا من القطاعات الأربعة الحالية، ومن المتوقع أن تستمر المكاتب الفنية في تقديم الدعم على صعيد المقاطعات. ومن المتوقع أن تترتب على توافر استجابة شاملة وقُصوى للاحتياجات التشغيلية زيادة فعالية دور التخطيط والتنسيق المنوط بالمركز في مجال تقديم خدمات الدعم اللوجستي لقوة البعثة في القطاعات والمكاتب الميدانية في المقاطعات. وفي الوقت نفسه، وتماشيا مع تبسيط خدمات الدعم، من المتوقع أيضا أن يفضي تحسين عمليات تصريف الأعمال إلى قيام مختلف عناصر الدعم التابعة للبعثة بتقديم المستوى المتوقع من الدعم الإداري واللوجستي دون إعاقة فاعلية المركز. ويشمل ذلك تجميع بعض مجالات الدعم الوظيفية المشتركة مثل المهام المنوطة بوحدتي نظم المعلومات الجغرافية وإدارة الإيجارات التابعتين للقسم الهندسي، مع القيام في الوقت نفسه بنقل مهام مثل الإمداد والوقود والهندسة والمشتريات التي يتم تنفيذها على أفضل وجه من جانب الأقسام المختصة بها. وبناء عليه، يقترح تخفيض ملاك موظفي المركز من خلال نقل ٢٨ وظيفة (ثلاث وظائف ف-٣، وسبع وظائف من الخدمة الميدانية وثلاث عشرة وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) إلى قسم الإمدادات، وإلغاء وظيفة واحدة ف-٤. وبسبب هذا التعديل المقترح، سيتألف الملاك الوظيفي المنقح للمركز المشترك للعمليات اللوجستية من ٢٨ وظيفة (وظيفة واحدة ف-٥، ووظيفتان ف-٤، وثلاث وظائف ف-٣، وسبع وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة ف-٤، ووظيفتين ف-٣، يقابله إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ست وظائف (إنشاء وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

١١٠ - بينما تشهد الأنشطة المتصلة بتناوب القوات انخفاضا طفيفا، سيزيد الدعم المقدم من قسم مراقبة الحركة لعمليات نقل الأشخاص والبضائع جوا وبحرا سواء الداخلية منها، أو المتجهة إلى خارج منطقة البعثة. ومن المتوقع أيضا أن تزيد العمليات الجارية لدعم قوة الحرس التي توفر الأمن للمحكمة الخاصة في سيراليون، من المهام الموكلة لهذا القسم بسبب إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. ويتولى هذا القسم الإشراف على العمليات الميدانية في ثلاث محطات جوية دائمة (مطار روبرتس الدولي، ومطار سبريغس باييني ومطار كوتوكا، أكرا) وإدارة سفينة شحن ساحلية فضلا عن إدارة عمليات مراقبة الحركة للبعثة في شتى أنحاء القطاعات الأربعة. كما يدير القسم أيضا البضائع والشحنات الخطرة وتجهيز الحمولات ومناولة السفن والشحن والتفريغ ورصد الرحلات الجوية الدولية، ويُدير عمليات مكتب الحجوزات، ويمارس السيطرة على حركة الركاب وحفظ النظام في المدارج الجوية في أربعة قطاعات. وفي هذا الصدد، وبعد استعراض المسؤوليات والملاك الوظيفي بما يتماشى وتبسيط العمليات بما في ذلك عمليات المركز المشترك للعمليات اللوجستية، يقترح إجراء تعديلات على مستوى ملاك الموظفين التكميلي المأذون به للقسم. وبسبب تبسيط العمليات والمهام سواء في منروفيا أو في الميدان، لم يعد ثمة حاجة لوظائف نائب الرئيسة والمشرف على المحطة الخارجية، ورئيس مكتب الموانئ البحرية (١ ف-٤ و ٢ ف-٣). وبناء عليه، يقترح إلغاء الوظائف الثلاث.

١١١ - ويقترح إنشاء وظيفتين (الخدمة الميدانية) لمساعد لمراقبة الحركة ولمساعد إداري في مطار سبريغس باييني في منروفيا، وسيجري استيعابهما جزئيا بنقل وظيفة مساعد إداري (الخدمة الميدانية) من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكاملة. وسيتولى شاغل وظيفة مساعد مراقبة الحركة الإشراف على الخدمات الأرضية للركاب وعلى تحميل الشحنات فيما يتصل برحلات محلية يومية مقررة عددها ١٥ فضلا عن الرحلات الخاصة والرحلات العابرة على

مدى أيام الأسبوع. وسيكون شاغل وظيفة المساعد الإداري مسؤولا عن جميع المهام ذات الطابع الإداري المتصلة بالخدمات الأرضية للركاب وخدمات تحميل الشحنات لـ ١٥ رحلة محلية يومية مقررة فضلا عن الرحلات الخاصة والرحلات العابرة على مدى أيام الأسبوع. وسيكون شاغل الوظيفة أيضا بمثابة عنصر دعم تشغيلي لمساعد مراقبة الحركة.

١١٢ - ولتعزيز القسم على الصعيد الميداني، يقترح إنشاء ست وظائف لمساعدي مراقبة الحركة (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وستكون مقار عمل شاغلي هذه الوظائف هي مطار روبرتس الدولي وميناء مونروفيا ومطارسبريغس بايني، مونروفيا، ومطار كوتوكا في أكرا، والقاعدة اللوجستية المتقدمة للقطاعات في غبارنغا، التابعة للبعثة، ومكتب مراقبة الحركة في غرينفيل. وسيضطلعون بمهام الكتَّاب وحرفيي الأعمال العامة.

١١٣ - وستتعزز وحدة إدارة الركاب التابعة للقسم عن طريق إنشاء الوظيفة المقترحة لمساعد لمراقبة الحركة (متطوع من متطوعي الأمم المتحدة). وسيقدم شاغل الوظيفة الدعم لجميع خدمات الحجز للمسافرين في الرحلات التي تنطلق من منروفيا وأكرا وفريتاون، وكذلك من القطاعات، وينسق المهام خلال عمليات تناوب أفراد الوحدات العسكرية وأفراد وحدات الشرطة المشكلة، وإعادتهم إلى أوطانهم.

القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: لا يوجد أي تغيير في عدد الوظائف (إنشاء وظيفة واحدة ف-٤، ووظيفتين ف-٣، ونقل وظيفتين ف-٣، وإلغاء أربع وظائف ونقل وظيفة واحدة من وظائف فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره عشر وظائف (إلغاء ست وظائف ونقل ست وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية يقابلها جزئيا نقل وظيفتين لموظفين وطنيين من الفئة الفنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان خمس وظائف (نقل)

١١٤ - تسببت أنشطة بدء التخفيض التدريجي في زيادة المطالب بترشيد مواقع الوحدات، بما في ذلك توسيع المواقع واستبدال الوحدات في جميع أنحاء منطقة البعثة. وستتسم أنشطة التجديد والتفكيك على مستويات عالية من الكثافة طوال الفترة نظرا لتخفيض عدد الأفراد العسكريين. وجرى استعراض هيكل ومهام عناصر الدعم في البعثة من أجل تركيز مجهود الهندسة، والحد من الازدواجية في المهام وتحقيق الكفاءة في إدارة الأصول. ونتيجة لذلك،

يقترح إدخال تغييرات على هيكل القسم. وتأخذ التغييرات في الاعتبار عبء العمل والقضايا المشتركة بين المهام وتوحيد مهام إدارة الأصول والمواد على النحو المبين أدناه.

١١٥ - ومن شأن إعادة تركيز أنشطة وحدة الموارد الطبيعية والبيئية لتتحول من وحدة تعنى بالسياسات العامة الفنية تحت إشراف نائب الممثل الخاص للأمين العام (شؤون الانتعاش والحوكمة) إلى وحدة تعنى بتوفير الدعم لتنفيذ الخفض، أن يُحسّن نوعية تسليم المواقع، ومن المتوقع أن تُسهم بشكل إيجابي في توطيد مصداقية البعثة. وبناء عليه، يقترح نقل الوظائف الأربع التابعة للوحدة (واحدة ف-٣، واثنتان لموظفين وطنيين من الفئة الفنية ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة) إلى القسم الهندسي. وسيدعم الموظفون عمليات تقييم الأثر البيئي التي سيُجريها القسم استعدادا للتعامل مع مواد النفايات وترميم المواقع من قبيل ثكنات القوات والمرافق الصحية وأعمال التنظيف اللازمة في ظل خفض قوام البعثة تمهيدا لتصفيتها في آخر المطاف. وسيجري أيضا تدريب موظفي الهندسة والأفراد العسكريين على المسائل المتصلة بتنظيف البيئة.

١١٦ - وفي مجالات البناء وهندسة شبكة المياه والصرف الصحي، يقترح زيادة عدد موظفي القسم الهندسي من خلال إنشاء ثلاث وظائف (واحدة ف-٤، ووظيفتان ف-٣) تشمل مهندسين اثنين في مجال البناء (ف-٤ و ف-٣) ومهندسا شبكة المياه والصرف الصحي (ف-٣). وسيكون شاغل وظيفة كبير مهندسي البناء (ف-٤) مسؤولا عن التنسيق والإشراف، في شتى أنحاء منطقة البعثة، على جميع المشاريع الهندسية بما في ذلك تشييد الطرق والجسور والمنشآت العسكرية وتجديد المباني الكبرى ومرافق المطارات ومشاريع التخطيط والتصميم، فضلا عن محطات تنقية المياه ومعالجتها وهندسة شبكة الصرف الصحي. وسيساعد شاغل وظيفة مهندس البناء (ف-٣) كبير مهندسي البناء على تشييد جميع معسكرات الجيش وتنفيذ أعمال التجديد الرئيسية لمباني جميع أفراد البعثة، بمن فيهم وحدات الشرطة المشكلة والأفراد العسكريون وأفراد شرطة الأمم المتحدة ومباني المطار في منطقة منروفيا الكبرى. وسيكون شاغل وظيفة مهندس شبكة المياه والصرف الصحي (ف-٣) مسؤولا عن تحديد مصادر المياه وتزويد جميع المعسكرات في شتى أنحاء ليبريا بالمياه، وضمان توافر مرافق الصرف الصحي في هذه المواقع. وسيكفل شاغل الوظيفة أيضا التأكد من أن مرافق تصريف مياه المجاري تتوافر لها مقومات النظافة والسلامة البيئية.

١١٧ - وكانت وحدة إدارة المرافق التابعة لقسم الخدمات العامة سابقا، ووحدة إدارة المباني التابعة للقسم الهندسي كلتاهما تعملان بشكل مستقل عن الأخرى. وتفاديا لازدواجية المجهود، وسعيا إلى تحديد إمكانيات الاستعانة بمصادر خارجية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١،

ويقترح دمج كامل الملاك الوظيفي لوحدة إدارة المرافق التابعة لقسم الخدمات العامة المنحل بوحدة إدارة المباني التابعة للقسم الهندسي وتوحيد مهامهما. وستكون نتيجة هذا الاندماج والتوحيد هي الاقتراح بأن تنقل من قسم الخدمات العامة السابق ما مجموعه ١٦ وظيفة (وظيفة واحدة ف-٣ و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية ووظيفتين لمتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة).

١١٨ - وعقب استعراض أجري للمهام والمسؤوليات المنوطة بوحدة إدارة المواد التابعة للقسم، ولوحظ أن المهام والمسؤوليات ترتبطان بعرى أوثق مع تلك التي يضطلع بها قسم الإمدادات، حيث يجري تنفيذ أنشطة مماثلة. وتستتبع مزايا هذا الاندماج بين وحدة إدارة الموارد وقسم الإمدادات الجمع بين مهام مثل الاستلام والتخزين وتوزيع المواد القابلة للاستهلاك والأصول وقطع غيار المولدات الكهربائية وأعمال الصيانة الصغرى للمخازن وإدارة الأصناف المستهلكة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم الدعم للمهام ومشاريع البناء بما في ذلك تنقية المياه وإبادة الحشرات وعمليات إصلاح الطرق والجسور الواقعة على طرق الإمداد الرئيسية والثانوية ومرافق الاغتسال والبستنة وما إلى ذلك. وبناء عليه، يُقترح نقل ٢٨ وظيفة (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية وسبع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) في وحدة إدارة المواد من القسم الهندسي إلى قسم الإمدادات من أجل زيادة ملاكه من الموظفين.

١١٩ - وتراجعت أنشطة وعبء عمل وحدة نظم المعلومات الجغرافية التابعة للقسم مما يستدعي إجراء استعراض حاسم لمدى الاحتياج إلى مستوى ملاكها الوظيفي ومهامها بالنظر إلى الطابع المتعدد المهام لعمل الوحدة. ونتيجة لذلك، يقترح أن يتم استيعاب المهام في المركز المشترك للعمليات اللوجستية وتخفيض الملاك الوظيفي التكميلي للوحدة بمقدار وظيفتين (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية). وينطبق الشيء نفسه على وحدة إدارة الإيجارات التابعة للقسم الهندسي. فقد أصبحت مهامها أقرب إلى مهام مشتركة مع دعم عملية تخفيض قوام البعثة، منها إلى مهام تتعلق حصرا بنشر مشاريع الهندسة وتعزيزها. وعليه، يقترح تخفيض الملاك الوظيفي التكميلي لوحدة إدارة الإيجارات بوظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية.

١٢٠ - وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كشف استعراض هيكل القسم الهندسي مجالات محتملة لم تعد ثمة حاجة إليها. وبناء عليه، سيجري تخفيض إضافي للملاك التكميلي للقسم عن طريق الإلغاء المقترح لما مجموعه ٧ وظائف (واحدة من فئة الخدمة الميدانية وست من فئة الخدمات العامة الوطنية).

١٢١ - وسيتم تخفيض ملاك القسم الهندسي من الموظفين بما مجموعه ٣٨ وظيفة ومنصبا (٥ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة). وإجمالي التخفيض يقابله جزئيا إنشاء ثلاث وظائف (واحدة ف-٤ ووظيفتان ف-٣) ونقل ٢٠ وظيفة إلى القسم، هي (وظيفتان ف-٣، ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية فضلا عن وظيفتين لمتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة) ليصبح المجموع ٢٣ وظيفة. وسيتحقق نقصان صاف مجموعه ١٥ وظيفة.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وتحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ست وظائف (إنشاء)

١٢٢ - قسم الطيران مسؤول عن تخطيط وتنسيق استخدام الأصول الجوية للبعثة التي تتكون من ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٩ طائرة ذات أجنحة دوارة بينها ١٤ طائرة هليكوبتر عسكرية. ويتولى القسم تنفيذ نظام دعم جوي منسق في جميع أنحاء منطقة البعثة، ويضع إجراءات التشغيل الموحدة للطيران وينفذها. وهو مسؤول عن المراقبة العملية لعقود استئجار الطائرات، وخدمات المطارات ومشاريع ترميم المطارات، وإدارة عمليات المحطات الجوية، والاتصال مع سلطات الطيران الوطنية والدولية وتقديم تصاريح الرحلات الجوية ومتابعتها. ويضطلع القسم بإجراء الدراسات الاستقصائية والتقييمات للمطارات النائية ومناطق هبوط الطائرات العمودية فضلا عن تقييم التهديدات. ويقدم معلومات عن الملاحة الجوية والأرصاد الجوية لطواقم الطائرات.

١٢٣ - وخلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ستتوقف مستويات أنشطة الطيران على تخفيض البعثة من ناحية، لكنها مستوياتها ستظل ثابتة من ناحية أخرى. وستزيد العمليات المنفذة في سيراليون دعما للمحكمة الخاصة لسيراليون من حجم المهام. ورغم ذلك، فإن الأنشطة في مطار سبريغس باييني ومركز العمليات الجوية في منروفيا، فضلا عن قاعدة اللوجستيات المتقدمة للقطاعات في غبارنغا، من المتوقع أن تزيد في عدد من المجالات بما في ذلك الامتثال للمعايير التقنية وضمان الجودة ومعلومات الأرصاد الجوية، وتتبع الرحلات ولتخطيطها وإعداد جداولها الزمنية. وبناء عليه، يقترح إدخال تعديلات على الملاك الوظيفي للقسم. وتشمل تلك التعديلات إنشاء ستة وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة يكون مقرها في مطار

سبريغس بايني، ومركز العمليات الجوية في منروفيا وقاعدة اللوجستية المتقدمة للقطاعات في غبارنغا، وذلك للاضطلاع بمهام مساعدين للطيران في المناطق التي تشهد زيادة في الأنشطة، وتقديم الدعم للعمليات على مدار الساعة. وفي الوقت نفسه، يقترح إلغاء وظيفة لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، نظرا لترشيد مهام الدعم الإداري في القسم.

قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة ف-٣ وظيفتين ف-٢ يقابلها جزئيا إنشاء وظيفتين من وظائف الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان خمس وظائف (إلغاء)

١٢٤ - قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسؤول عن تخطيط وتركيب وصيانة جميع الهياكل الأساسية والنظم المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في منطقة البعثة. ويكفل تقديم الخدمة لعدد كبير من الموظفين ويتولى إدارة مخزون كبير من المعدات ذات التكلفة العالية. وفي إطار مسائل الميزانية والمسائل المالية، يقوم القسم بتتبع وحصر تكاليف الاتصالات التجارية الرسمية والخاصة على حد سواء. وقد أُجري استعراض لهيكل القسم ومهامه بهدف تحسين عمليات تصريف الأعمال وتبسيط العمليات. ومن المتوقع أن تستمر طوال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ الأعمال المتعلقة بمشاريع تحسين شبكة المنطقة الواسعة وتوحيد معايير المواقع، وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع ربط عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات بشبكة الألياف الضوئية. وكنتيجة للاستعراض، يقترح ترشيد الهيكل عن طريق تعديل يخفض بموجبه ملاك موظفي قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وسيجري تخفيض الملاك الوظيفي التكميلي بإلغاء عشر وظائف (وظيفة واحدة ف-٣، ووظيفتان ف-٢، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن خمس وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة). وفي الوقت نفسه، ونظرا للاحتياجات في مركز الاتصالات ووحدة فواتير الهاتف بقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى موظفين إضافيين، يقترح إنشاء وظيفتين لموظفي اتصالات (الخدمة الميدانية). وسيكون شاغل الوظيفة التي ستنشأ في مركز الاتصالات مسؤولا عن جميع الاتصالات المؤمنة للبعثة وسيضطلع بالمهام الإشرافية على موظفي المركز. أما شاغل الوظيفة الثانية فسيكون مقر عمله في وحدة فواتير الهاتف، وسيكون مسؤولا عن كفاءة إدارة المدفوعات للبائعين واسترداد تكاليف المكالمات الشخصية للموظفين المدنيين التي أُجريت من خلال النظام الهاتفي للبعثة.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))

الموظفون الوطنيون: نقصان خمس وثلاثين وظيفة (إلغاء ٥ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية، ونقل ٣٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى قسم الإمدادات)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفتين (إلغاء)

١٢٥ - في ضوء ترشيد هيكل قسم النقل وإضفاء المركزية على الخدمات المتصلة بالوقود، ستجري إعادة تنظيم كامل المسؤوليات المتعلقة بدورة الوقود والوظائف ال ٣٠ المتصلة بها (من فئة الخدمات العامة الوطنية) عن طريق نقلها إلى قسم الإمدادات. وستلغى ثلاث وظائف لمساعدي النقل (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ووظيفتان لمتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة) وخمس وظائف لميكانيكي المركبات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) بسبب الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الإصلاح والصيانة التي كانت موجودة لدى البعثة منذ إنشائها لاستكمال خدمات الدعم التي تقدم الدعم داخل البعثة. وسيتم تخفيض ملاك قسم النقل من الموظفين بما مجموعه ٣٨ وظيفة (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٣٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن وظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة).

قسم الإمدادات

الموظفون الدوليون: زيادة إحدى عشرة وظيفة (نقل ثلاث وظائف ف-٣ وثماني وظائف من فئة الخدمة الميدانية؛ وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ثلاث وستين وظيفة (نقل ثلاث وستين وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة خمس عشرة وظيفة (نقل)

١٢٦ - يدير قسم الإمدادات وينفذ عددا من المهام ذات الصلة بتوفير الوقود وحصص الإعاشة والتخزين وتوفير جميع اللوازم العامة ومواد الهندسة والمعدات وأداء مهام التخلص من المعدات، فضلا عن أنشطة الميزانية وطلبات الشراء للقسم نفسه ولغيره من الأقسام والوحدات. وتم ترشيد مهام قسم الإمدادات ومسؤولياته من أجل توفير خدمات مركزية وتحسينها. ويشمل الترشيد إعادة التنظيم عن طريق نقل ٣٠ وظيفة (وظائف من فئة

الخدمات العامة الوطنية) تابعة لوحدة الوقود من قسم النقل، و ٢٨ وظيفة (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) من وحدة إدارة المواد ومن قسم الهندسة على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، سيُنقل إلى القسم ما مجموعه ٢٨ وظيفة (ثلاث وظائف ف-٣، وسبع وظائف من فئة الخدمة الميدانية وثلاث عشرة وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، فضلا عن خمسة مناصب لمتطوعي الأمم المتحدة) من المركز المشترك للعمليات اللوجستية، و ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة من قسم الخدمات العامة المنحل.

وحدة المعدات المملوكة للوحدات والتحقق

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان خمس وظائف (وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية) (إلغاء)

١٢٧ - بالنظر إلى تخفيض قوام الوحدات العسكرية خلال هذه الفترة، وعقب استعراض هيكل الوحدة ومهامها، يقترح تخفيض ملاك موظفيها بفريق واحد من أفرقة التحقق. وعليه، يقترح إلغاء سبع وظائف (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية).

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

الفئة	النفقات (٢٠٠٧/٢٠٠٨)	المخصصات (٢٠٠٨/٢٠٠٩)	تقديرات التكلفة (٢٠٠٩/٢٠١٠)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(٢)	(٥)=(٤)÷(٢)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	١٠,٧ ٧٥٤	٨,٠ ٠٤٧	٦,١ ٩٦٨	(١,٩ ٠٧٨)	(١٣,٤)
الوحدات العسكرية	٢٨٩,٠ ٠٢٥	٢٥٢,٥ ٢٨٨	٢٣٠,٤ ٩٠٨	(٢١,١ ٣٨٠)	(٨,٥)
شرطة الأمم المتحدة	٢٩,١ ٦٣١	٢٢,٤ ٩٤٢	٢٤,٠ ٦١٩	١,٦ ٦٧٦	٧,٣
وحدات الشرطة المشكلة	١٤,٠ ١١٣	١٤,٤ ٧٢٣	٢٠,٠ ٠٠٥	٥,٦ ٢٨١	٣٥,٩
المجموع الفرعي	**٣٤٣,٨ ٥٢٣**	**٢٩٨,٣ ٠٠١**	**٢٨٢,٥ ٥٠٠**	**(١٥,٨ ٥٠٠)**	**(٥,٢)**
الموظفون المدنيون					
الموظفون الدوليون	٨٥,٢ ٢٧١	٨٥,٦ ٤٧٨	٨٩,٠ ٣٢٥	٣,٤ ٨٤٦	٤,٥

الفئة	النفقات (٢٠٠٧/٢٠٠٨)	المخصصات (٢٠٠٨/٢٠٠٩)	تقديرات التكلفة (٢٠٠٩/٢٠١٠)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(٢)	(٥)=(٤)÷(٢)
الموظفون الوطنيون	٩٣٦ ١٥,٠	٦٧٠ ١٨,١	٣٤٣ ١٨,٧	(٣٢٦,٤)	(١,٧)
متطوعو الأمم المتحدة	١٣١ ١١,٥	٧٨٣ ١٠,٨	٩٣٦ ١١,٨	١٥٣ ١,٠	١٠,٧
المساعدة المؤقتة العامة	٦٢٣,١	٣٦١,٤	٤٧٤,٤	١١٣,٠	٣١,٣
المجموع الفرعي	**٩٦١ ١١٢,٨**	**٢٩٣ ١١٥,٩**	**٠٧٩ ١٢٠,٩**	**٧٨٦ ٤,٠**	**٤,٢**
التكاليف التشغيلية					
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	٦٥١ ١,٨	٦٥١ ١,٨	-
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	٦٢١,٣	٩٧٩,٩	٢١٦ ١,٣	٢٣٦,٤	٢٤,١
السفر الرسمي	٤٣٥ ٢,٨	٤٤٨ ٢,٧	٩٢٥ ٢,٤	٤٧٦,٧	١٩,٥
المرافق والهياكل الأساسية	٧٤١ ٦٣,٥	٦٥٧ ٦٠,٧	٦٥٣ ٥٩,١	(٠٠٤ ١,٦)	(١,٧)
النقل البري	٣١٢ ١٩,٠	٩٧٧ ١٥,٩	٨٧٦ ١٨,٥	٨٩٨ ٢,٦	١٨,١
النقل الجوي	٥٠٤ ٦٣,٢	٤٤٨ ٦٣,٩	١٥٤ ٦٣,٥	(٢٩٤,٤)	(٠,٥)
النقل البحري	٠٠٠ ٣,٩	٠٥٩ ٣,٠	٢٧٢ ٣,٣	٢١٣,٣	٧,٠
الاتصالات	٣١٣ ١٥,٣	٥٣٩ ١٧,٣	١٧٥ ١٦,٧	(٣٦٣ ١,٦)	(٧,٨)
تكنولوجيا المعلومات	٩٩٥ ٤,٠	٢٦٣ ٥,١	٠٢٦ ٥,٥	(٢٣٦,٦)	(٤,٥)
الخدمات الطبية	٠٥٥ ١٢,٤	٢٠١ ١١,٥	٨٩٨ ١٠,٠	(٣٠٣,٥)	(٢,٧)
المعدات الخاصة	١٩٢ ٢,٢	٠٠٥ ٤,٤	٤٥١ ٢,٨	(٥٥٣ ١,٦)	(٣٨,٨)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٨١٩ ٤,٤	٨٣١ ٤,٤	٥٥٣ ٤,٧	(٢٧٧,٧)	(٥,٧)
المشاريع السريعة الأثر	٩٩٢,٥	٠٠٠ ١,٠	٠٠٠ ١,٠	-	-
المجموع الفرعي	**٩٨٣ ١٩٢,٥**	**٤١٢ ١٩٠,٨**	**٨٥٥ ١٩٠,٦**	**٤٤٢,٨**	**٠,٢**
إجمالي الاحتياجات	**٤٦٩ ٦٤٩,١**	**٧٠٨ ٦٠٣,٠**	**٤٣٦ ٥٩٣,٠**	**(٢٧٢ ١٠,٠)**	**(١,٧)**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٢٢ ١١,١	٦٤١ ١١,٣	١٢٩ ١١,٨	(٥١١,٥)	(٤,٤)
صافي الاحتياجات	**٢٤٧ ٦٣٨,٠**	**٠٦٦ ٥٩٢,٧**	**٣٠٦ ٥٨٢,٢**	**(٧٦٠ ٩,٥)**	**(١,٦)**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)[أ]	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
إجمالي الاحتياجات	**٥٢١ ٦٤٩,٩**	**٧٦٠ ٦٠٣,٨**	**٤٨٨ ٥٩٣,٨**	**(٢٧٢ ١٠,٠)**	**(١,٧)**

(أ) من حكومة ألمانيا.

باء – التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١٢٨ – القيمة المقدرة للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ هي كما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات[أ]	١ ٩٨٧,٢
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	١ ٩٨٧,٢

(أ) تشمل قيمة الإيجارات المقدرة للمرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب النقل الجوي والبحري.

١٢٩ – تعكس القيمة المقدرة للمساهمات غير المدرجة في الميزانية والبالغة ٢٠٠ ٩٨٧ ١ دولار انخفاضا قدره ٢,٥ مليون دولار عن القيمة المقدرة المسجلة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقليص عدد الأفراد العسكريين وإعادة تشكيل وحداتهم إلى جانب انخفاض القيمة المقدرة لإيجار المرافق المقدمة من الحكومة.

جيم – المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

١٣٠ – تُراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ المبادرات التالية لتعزيز الكفاءة والمقدرة قيمتها بمبلغ ٥٠٠ ٤٩٣ ٦ دولار:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية	١ ٠٠٠,٠	ستُعتبر بعض المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات المنتشرة فائضة وسيمكن القيام بمهمة البعثة بواسطة مستوى أقل من المعدات الرئيسية. خلال مرحلة تصفية البعثة، من المتوقع إعادة تشكيل عنصري الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وإعادة نشرهم وإعادتهم إلى الوطن. وفي هذا السياق، فإن مجلس الاستعراض الإداري لقسم المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم بالبعثة سيواصل

الفئة	المبلغ	المبادرة
		إعادة تقييم قدرات المعدات المملوكة للوحدات في ضوء مفاهيم التشغيل المعدلة، والاحتياجات المنقحة المتعلقة بالتشغيل والدعم.
النقل الجوي	٣ ٧٠٠,٥	(أ) تخفيض مبلغ ٧٠٠ ٦٢٩ ٢ دولار في تكاليف العمليات الجوية المرتبط بتخفيض عدد ساعات الطيران وتكاليف استئجار الأعتدة الجوية؛
		(ب) تخفيض مبلغ ٣٠٠ ٥٥٠ ١ دولار في تكلفة وقود الطائرات المرتبط باستخدام البعثة لوقود أكثر كفاءة لطائرتي B-757-200 و B-200، فضلا عن إدخال تنقيحات على الجداول الزمنية للرحلات بحسب أنماط السفر، سواء داخل منطقة البعثة أو من/إلى أكرا؛
		(ج) تخفيض مبلغ ٥٠٠ ١٥ دولار في تكاليف التأمين من خلال توحيد الرحلات المكوكية، حيثما أمكن ذلك من الناحية العملية، وذلك لتحقيق أقصى حمولة من حيث الركاب والبضائع.
الوقود والزيوت ومواد التشحيم	٧٩٣,٠	(أ) تخفيض مبلغ ٧٠٠ ٤٣١ دولار نتيجة لتخفيض بنسبة ٣ في المائة في تطبيق النسبة الموحدة في ما تستهلكه المركبات والمولدات الكهربائية من وقود وزيوت ومواد تشحيم. ويعود انخفاض المعدل إلى المبادرة الإدارية المتعلقة بالسياسة التي تنظم توزيع الوقود والزيوت ومواد التشحيم للسيارات ومولدات الكهرباء وتعزيز رصد الكيفية التي تستخدم بها المولداتُ المملوكة للوحدات الوقود مما يخفِّض متوسط الحمولة إلى المستويات المثلى؛
		(ب) تخفيض مبلغ ٤٠٠ ١٥٢ دولار في استهلاك غاز البروبان المسال والكيروسين لأفراد الوحدات. وأساس ذلك الاستحقاقات المنقحة والسياسة الداخلية المتعلقة بتوزيع غاز الطهي والكيروسين؛

الفئة	المبلغ	المبادرة
		(ج) تخفيض مبلغ ٩٠٠ ٢٠٨ دولار مما يمثل مكسبا بنسبة ٢ في المائة في كفاءة استهلاك وقود الديزل من خلال توعية الموظفين بأهمية تنفيذ ممارسات توفير الطاقة، مثل فصل التيار الكهربائي عن المعدات المكتبية ووحدات تكييف الهواء عند مغادرة المكتب، والاستخدام المشترك للسيارات، وما إلى ذلك.
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطع الغيار	١ ٠٠٠	تنفيذ أعمال تعزيز الصيانة الوقائية من خلال ما يلي: (أ) عزل أفضل لغرفة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام أسلوب إعادة التدوير في تكييف الهواء وزيادة درجة الحرارة السائدة في الغرفة؛ (ب) خفض عدد المعدات بنسبة ٢٠ في المائة من خلال استخدام تقنيات فرضنة المعدات والاستعاضة عن المعدات القديمة بمعدات أقل وأكثر اقتصادا؛ (ج) الاستعاضة عن وحدة الإمداد المتواصل بالطاقة القائمة بذاتها (١ كيلوفولط أمبير) بوحدة أخرى مشتركة ذات طاقة عالية (٥ كيلوفولط أمبير) لتقليص أعداد هذه الوحدات بنسبة ٣٠ في المائة؛ (د) تخفيض المخزون بنسبة ٢٠ في المائة، مع الحفاظ على الحد الأدنى من قطع الغيار والسلع المستهلكة، والتمسك بمبدأ التوريد في الوقت المناسب؛ (هـ) تخفيض عدد ما يُشترى من قطع غيار لمعدات الاتصالات ومعدات تكنولوجيا المعلومات من ٧,٥ في المائة إلى ٤,٥ في المائة و ٥,٥ في المائة على التوالي من إجمالي قيمة المخزون. وسيتحقق ذلك عن طريق الإدارة السليمة للمعدات القديمة، وتعزيز الصيانة الوقائية، وتوحيد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (و) تركيب الألواح الشمسية ومولدات الطاقة بواسطة الرياح في بعض مواقع إعادة الإرسال للاستغناء عن استخدام المولدات التي تعمل بالديزل.
المجموع	**٦ ٤٩٣,٥**	

دال – العوامل المتعلقة بالشواغر

١٣١ – تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ العوامل التالية المتعلقة بالشواغر:

(نسبة مئوية)

الفئة	النسبة الفعلية ٢٠٠٧/٢٠٠٨	النسبة المدرجة في الميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩	النسبة المتوقعة ٢٠٠٩/٢٠١٠
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٥,٦	٥,٠	٥,٠
الوحدات العسكرية	٨,١	٢,٠	٢,٠
شرطة الأمم المتحدة	١١,٥	٥,٠	٥,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	١,١	-	-
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١١,٩	١٠,٠	١٥,٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٢,٥	١٠,٠	٢٠,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٤,٤	٥,٠	٥,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٨,٥	٥,٠	٥,٠
الوظائف المؤقتة[أ]			
الموظفون الدوليون	-	١٠,٠	-
الموظفون الوطنيون	٣٣,٣	٥,٠	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	٥,٠
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-

(أ) تُمول من الموارد المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة.

١٣٢ - طُبق عامل زيادة معدلات الشواغر على فئتي الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية التي تشهد شواغر فعلية من حيث الوظائف الثابتة/الوظائف المؤقتة. وتُراعى في تطبيق معدلات الشواغر على التقديرات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ التجارب السابقة بهدف تبيان المجهود المستمر الذي تبذله البعثة لضمان تقدير أكثر واقعية للتكاليف.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والدعم الذاتي

١٣٣ - تستند الاحتياجات اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى المعدلات الموحدة لسداد تكاليف المعدات الرئيسية (عقد استئجار شامل للخدمات) ومعدات الدعم الذاتي بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٥١٩ ٩٢ دولار موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٤٥,٨ ٠٩٣
وحدات الشرطة المشكلة	٤,٥ ٠٥٨
المجموع الفرعي	**٤٩,٣ ١٥٢**
الدعم الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	٢١,٨ ٣٧٤
الاتصالات	٩,٢ ٨٥٢
الخدمات الطبية	٩,٥ ٦٨٨
المعدات الخاصة	٢,٨ ٤٥١
المجموع الفرعي	**٤٣,٤ ٣٦٧**
المجموع	**٩٢,٦ ٥١٩**

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٨٪	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
عامل الاستخدام التشغيلي المكثف	١,٣٪	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	١,٣٪	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن			
عامل النقل الإضافي	٠,٠٠-٥,٠٠		

واو - التدريب

١٣٤ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدر
الخبراء الاستشاريون	
سفر الخبراء الاستشاريين	٧٤٣,٩
السفر في مهام رسمية	
السفر الرسمي لأغراض التدريب	٣٠٤,٨
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب واللوازم والخدمات	١١٤,٥
المجموع	**١ ١٦٣,٢**

١٣٥ - يرد فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
	العدد الفعلي ٢٠٠٧/٢٠٠٨	العدد المقرر ٢٠٠٨/٢٠٠٩	العدد المقترح ٢٠٠٩/٢٠١٠	العدد الفعلي ٢٠٠٧/٢٠٠٨	العدد المقرر ٢٠٠٨/٢٠٠٩	العدد المقترح ٢٠٠٩/٢٠١٠	العدد الفعلي ٢٠٠٧/٢٠٠٨	العدد المقرر ٢٠٠٨/٢٠٠٩	العدد المقترح ٢٠٠٩/٢٠١٠
المشاركون في التدريب الداخلي[أ]	٤٨٧	٣٤٩	٦٧٥	٤٢٧	١ ٠٥٤	١ ٢١٦	٢٧٨	٢٩	٩٢
المشاركون في التدريب الخارجي[ب]	٨٥	٩٢	٢٥	٣١	٣٨	٦	١٦	٩	١٠
المجموع	**٥٧٢**	**٤٤١**	**٧٠٠**	**٤٥٨**	**١ ٠٩٢**	**١ ٢٢٢**	**٢٩٤**	**٣٨**	**١٠٢**

(أ) يشمل المشاركين في الدورات التدريبية المنظمة على شبكة الإنترنت؛ ولا يشمل أفراد المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

(ب) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وخارج منطقة البعثة.

١٣٦ - ستُستخدم الموارد لتوفير التدريب الخارجي والداخلي لفائدة ٢ ٠٤٢ مشاركاً، من بينهم ٧٠٠ موظف دولي و ١ ٢٢٢ موظفا وطنيا و ١٠٢ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وسيُدرب من عدد المشاركين الإجمالي نحو ٩٨ في المائة داخل منطقة البعثة بما في

ذلك من خلال دورات تدريبية عن طريق شبكة الإنترنت، على أن تحضر نسبة ٢ في المائة المتبقية منهم دورات تدريبية خارجية، بما في ذلك في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. ويندرج حوالي ٦٠ في المائة من المشاركين في برامج التدريب الداخلية والخارجية على السواء ضمن فئة الموظفين الوطنيين. وفي إطار أنشطة التوعية والأنشطة المأذون بها، سيشارك ٦١٨ من أفراد بعض المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في التدريب الداخلي في مجال الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن بناء السلام والتخطيط المراعي لظروف النزاعات. علما بأن ٤٢ من البرامج التدريبية موجهة نحو رفع مستوى المهارات الفنية والتقنية لـ ٧٠٢ من الموظفين، وكذلك التركيز على القيادة والإدارة والتطوير التنظيمي لكبار المديرين. وفي مجال بناء قدرات/تدريب الموظفين الوطنيين، من المزمع تنظيم حوالي ٤٥ دورة تدريبية لفائدة ١ ٢٢٢ موظفا، من بينها نحو ٤٠ دورة في مجالات القيادة والإدارة والتطوير التنظيمي.

١٣٧ - وستشمل مجالات التدريب السلوك والانضباط، ودعم السجون والأنشطة الإصلاحية، والأمن، وحقوق الإنسان، وبناء السلام والتخطيط المراعي لظروف النزاعات، والتدخل في أوقات الأزمات، وسيادة القانون، والاتصالات، والمشتريات وإدارة الممتلكات، ومراقبة الحركة والنقل، بما في ذلك مناولة المواد الخطرة، وإدارة المنشآت، وإدارة المخازن والمخزون، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطيران.

زاي - المشاريع السريعة الأثر

١٣٨ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بالمقارنة مع الفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (الموارد الفعلية)	٩٩٢,٥	٤٩
١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (الموارد المعتمدة)	١ ٠٠٠,٠	٤٥
١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (الموارد المقترحة)	١ ٠٠٠,٠	٤٠

١٣٩ - أدت المشاريع السريعة الأثر على مر السنين دورا هاما في تسهيل تنفيذ ولاية البعثة، حيث تحققت بفضلها فوائد ملموسة للسكان عموما، فضلا عن تسهيل عملية إحلال السلام في ليبريا. فقد أتت ثمار السلام في شكل خدمات اجتماعية أساسية (مثل المدارس

والعيادات الصحية ومرافق المياه) وهياكل مجتمعية (كالأسواق والمباني الإدارية والبلديات) والهياكل الأساسية لسيادة القانون (كمراكز الشرطة، والمؤسسات الإصلاحية، والمحاكم، ومراكز الهجرة على الحدود)، إلى جانب دعم ملموس لإعادة بسط سلطة الدولة، أتت بفوائد لسكان تحدوهم آمال كبيرة. لكن على الرغم من كل هذه الجهود، لا تزال الحالة في ليبريا هشة. وتعتزم البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر لسد الفجوات التي لا تزال قائمة في المجالات الاستراتيجية، وذلك تمشياً مع الولاية الشاملة للبعثة ودعما للحكومة والجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها المجتمع الدولي.

١٤٠ - وقد تم تقييم الاحتياجات الأخيرة للمشاريع السريعة الأثر من خلال المشاورات المنتظمة التي جرت مع السلطات الوطنية والمحلية وكذلك مع شركاء آخرين، من بينهم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وفي ظل هذه الخلفية، من الواضح أن البعثة بحاجة إلى مواصلة التصدي للتحديات الملحة في مجالات سيادة القانون وبناء المؤسسات لتمكين الدولة من أداء وظائفها الأساسية، كإقامة العدل، وحفظ النظام العام، وإعادة تأكيد سلطة الدولة على التراب الوطني وتعزيزها، فضلا عن توفير البيئة المساعدة على تحقيق الوئام الاجتماعي.

١٤١ - ولا تزال الهياكل الأساسية لسيادة القانون في البلاد ضعيفة حيث ما زالت مراكز الشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحية والمراكز الحدودية، وخصوصا على طول الحدود مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار، تتطلب اهتماما عاجلا. ويصدق هذا بوجه خاص نظرا للأوضاع غير المستقرة السائدة في منطقة غرب أفريقيا برمتها، وكثافة أنشطة عبور الحدود، وارتفاع معدل الجريمة في البلاد.

١٤٢ - وما فتئت البعثة تعمل بشكل وثيق جدا مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ونظراء حكوميين من أجل تحسين مستوى الهياكل الأساسية لسيادة القانون وذلك لتيسير أنشطة العدالة وتعزيز الأمن وتعزيز احترام النظام القانوني. وللمساهمة في تحسين الوضع الأمني الهش في ليبريا، تعتزم البعثة خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ تخصيص الجزء الأكبر من موارد المشاريع السريعة الأثر لمواصلة دعم المشاريع التي تهدف إلى إعادة تأهيل مراكز الشرطة والمؤسسات الإصلاحية والمراكز الحدودية ومحاكم الصلح. وستساهم الموارد في تحسين الهياكل الأساسية في حين تواصل البعثة بناء قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون على تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء مؤسسات إنفاذ القانون وتعزيزها في جميع أنحاء البلد، وبالتالي تهيئة البيئة الأمنية المناسبة للتعمير والانتعاش الاقتصادي.

١٤٣ - وسيعاد بسط سلطة الدولة من خلال دعم ومواصلة بناء قدرات نظم الحكم المحلية. وأدت مشاورات جرت على المستوى المحلي إلى وضع خطط إنمائية للمقاطعات، ثم

وضع استراتيجية الحد من الفقر. ومن ناحية أخرى، حُددت مجموعة من التدخلات لدعم المشاريع السريعة الأثر التي ستمكن السلطات المحلية من أداء مهامها بكفاءة أكبر. وتشمل هذه المشاريع إقامة/إصلاح الهياكل المجتمعية مثل البلديات والمباني الإدارية للمقاطعات ومراكز الموارد المجتمعية لفئات الشباب والنساء، ومراكز المطافئ، وغيرها.

١٤٤ - وعلاوة على ذلك، وفي حالة الطوارئ، ستقدم البعثة الدعم اللازم لمساعدة الحكومة على تجنب تأثُّر السكان الليبريين بأية أزمة غذائية محتملة ناجمة عن الظروف الاقتصادية الدولية السلبية، والتي من شأنها أن تؤثر بشدة على الوضع الأمني الهش.

ثالثا - تحليل الفروق[٣]

المرجع

يوضّح هذا الفرع أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل واحد من الفروق في الموارد، وفقا لخيارات قياسية محددة مدرجة في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية**: الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو من تغيرات في الإنجازات المتوقعة وفق ما تقتضيه الولاية
- **العوامل الخارجية**: الفروق التي يتسبب فيها أحد الأطراف أو حالات من خارج الأمم المتحدة
- **بارامترات التكاليف**: الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- **الإدارة**: الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل متصلة بالأداء (مثل وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معيّن من النواتج، أو الناشئة عن التأخر في استقدام الموظفين)

(٣) مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المراقبون العسكريون	(١ ٠٧٨,٩)	(١٣,٤ ٪)

- **الولاية: تخفيض عدد المراقبين العسكريين**

١٤٥ - يعزى الفرق البالغ ٩٠٠ ٠٧٨ ١ دولار إلى التخفيض التدريجي والمقرر لـ ١٢٨ مراقبا عسكريا اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ من القوام المأذون به حاليا والبالغ ٢١٥ فردا. وتعكس الاعتمادات المتعلقة بمتوسط القوام المقرر خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ والبالغ ١٣٣ مراقبا عسكريا تطبيق عامل تأخير في النشر بنسبة ٥ في المائة لتحديد تكلفة الاحتياجات المتعلقة بتغطية بدل الإقامة لأفراد البعثة، والسفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، وبدل الملبس، والاحتياجات المتعلقة بالوفاة والعجز.

١٤٦ - وينجم تخفيض عدد المراقبين العسكريين من المرحلة ٢ عن تقليص العنصر العسكري، كما بينه الأمين العام في الفقرة ٥٩ من تقريره المرحلي السابع عشر (S/2008/553)، والتي تشمل إعادة ٨٢ مراقبا عسكريا من القوام المأذون به وهو ٢١٥ فردا إلى الوطن بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الوحدات العسكرية	(٢١ ٣٨٠,١)	٨,٥ ٪

- **الولاية: تخفيض عدد أفراد الوحدات العسكرية**

١٤٧ - يعزى الفرق البالغ ١٠٠ ٣٨٠ ٢١ دولار أساسا إلى انخفاض إجمالي الاحتياجات نتيجة لعملية التخفيض التدريجي في عدد أفراد الوحدات العسكرية خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث سيُخفض من ٢٣٢ ١٠ إلى ٦٩٣ ٨، من بينهم ١٠٥ من ضباط الأركان. وتقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا زيادة في الاحتياجات للسفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، فضلا عن تكاليف الشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات.

١٤٨ - وتنجم زيادة الاحتياجات للسفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن عن ارتفاع تكاليف السفر لأفراد الوحدات العسكرية وضباط الأركان سواء في إطار ترتيبات السفر بوسائل النقل التجارية أو ترتيبات طلبات التوريد. وتنجم زيادة تكاليف الشحن والاحتياجات اللازمة لنشر المعدات المملوكة للوحدات عن النقل المقرر للمعدات الرئيسية

المرتبطة بإعادة نحو ١ ٥٣٩ من أفراد الوحدات العسكرية إلى الوطن المقرر إجراؤها خلال هذه الفترة.

١٤٩ - ويراعي تقدير تكاليف الاحتياجات باستثناء السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن والمعدات المملوكة للوحدات (المعدات الرئيسية) تطبيق عامل تأخير في النشر بنسبة ٢ في المائة. وتعكس الاعتمادات التي تغطي المعدات المملوكة للوحدات ما نسبته ١,٥ في المائة من عامل عدم صلاحية المعدات وعامل عدم النشر على التوالي لتغطية البلى العادي الذي يصيب المعدات الرئيسية.

١٥٠ - ويعكس تقليص عدد أفراد الوحدات العسكرية بمقدار ١ ٥٣٩ فردا المرحلة الثالثة في سحب العنصر العسكري للبعثة على نحو ما بيَّنه الأمين العام في الفقرة ٦٢ من تقريره (S/2008/553). وفي حين سيكون هناك انخفاض في عدد أفراد الوحدات العسكرية فلن يكون هناك تغيير كبير في أماكن انتشار البعثة، إذ ستُنقل وحدات أصغر إلى المواقع التي تركتها القوات التي أعيدت إلى الوطن.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
شرطة الأمم المتحدة	١ ٦٧٦,٦	٧,٣ ٪

- **الولاية: زيادة عدد أفراد الشرطة**

١٥١ - يعكس الفرق البالغ ٦٠٠ ٦٧٦ ١ دولار احتياجات إضافية تعزى إلى زيادة إجمالي الاحتياجات لأفراد شرطة الأمم المتحدة. ونتجت زيادة الاحتياجات هذه عن الاعتمادات المتعلقة بمتوسط عدد مستشاري شرطة الأمم المتحدة البالغ ٤٧٠ مستشارا. ويراعي هذا المبلغ التعديلات الداخلية المدخلة على تكوين عنصر الشرطة ضمن الحد الإجمالي المسموح به له وهو ١ ٣٧٥ فردا (٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٢ من موظفي المؤسسات الإصلاحية و ٤٩٨ من مستشاري الشرطة) على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨). وفي المقابل، تحسب ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حساب تخفيض الاحتياجات بسبب التخفيض التدريجي المقرر والذي مقداره ٣٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من قوام أفراد الشرطة البالغ ٦٣٥ والمدرج في الميزانية. وكان مجلس الأمن حينذاك قد أقر في قراره ١٧٧٧ (٢٠٠٧) توصية الأمين العام الداعية إلى إجراء تخفيض تدريجي لمستشاري الشرطة بمقدار ٤٩٨ مستشارا على في سبع مراحل في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٥٢ - وتعكس الاعتمادات تطبيق عامل تأخير في النشر بنسبة ٥ في المائة لحساب التقديرات لما متوسطه ٤٧٠ من مستشاري شرطة الأمم المتحدة استنادا إلى التخفيض التدريجي والمقرر لعددهم، حيث سيُخفض من ٤٩٨ إلى ٤١٢ في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
وحدات الشرطة المشكلة	٥ ٢٨١,٦	٣٥,٩ ٪

- **الولاية: زيادة عدد أفراد الشرطة المشكلة**

١٥٣ - تعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ٦٠٠ ٢٨١ ٥ دولار تحت هذا البند إلى النشر الكامل لأفراد وحدات الشرطة المشكلة خلال هذه الفترة. ويعكس تزايد الاحتياجات زيادة تتراوح بين ٢٤٠ و ٨٤٥ في قوام أفراد الشرطة المشكلة وفقا لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨).

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الموظفون الدوليون	٣ ٨٤٦,٤	٤,٥ ٪

- **الإدارة: بارامترات التكاليف**

١٥٤ - تعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ٤٠٠ ٨٤٦ ٣ دولار تحت هذا البند أساسا إلى توفير موارد إضافية لدفع المرتبات، بما فيها تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ المتعلق بإدارة الموارد البشرية، ويقابلها جزئيا إلغاء احتياجات بدل الإقامة المقرر للبعثة ونقص الاحتياجات المتعلقة بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وبدل مراكز العمل الخطرة. وبالإضافة إلى ذلك ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، تتضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ تحويل ٤٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة (من ضمنها واحدة من الرتبة الرئيسية) و ١٨ وظيفة من فئة خدمات الأمن معتمدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى فئة الخدمة الميدانية.

١٥٥ - وتعكس الاحتياجات الإجمالية تطبيق عامل تأخير في النشر بنسبة ١٥ في المائة لحساب الاعتمادات المتعلقة بـ ٥٤٤ موظفا دوليا (انخفاض صاف بمقدار وظيفتين من الفئة

الفنية). كما تعكس زيادة في بدل مراكز العمل الخطرة، أصبحت نافذة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، من ٣٠٠ ١ دولار إلى ٣٦٥ ١ دولارا شهرياً للشخص الواحد.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الموظفون الوطنيون	(٣٢٦,٤)	(١,٧ ٪)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج**

١٥٦ - يعزى تقليص الاحتياجات بمبلغ ٤٠٠ ٣٢٦ دولار تحت هذا البند إلى تخفيض عدد الوظائف الوطنية المأذون بها من ١ ٠٤٧ (من بينها ٥٦ وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية) إلى ١ ٠٣٧ (من بينها ٥٣ وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية) ليصبح المجموع ١٠ وظائف (من بينها وظائف ٣ من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية).

١٥٧ - وتنبني التقديرات المتعلقة بوظائف الموظفين الوطنيين على أساس حساب جداول المرتبات المتعلقة بفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية من الرتبة باء والوظائف من فئة خ ع-٤/الدرجة السادسة السارية اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ على التوالي. ويُعزى استخدام فئة خ ع -٤/الدرجة السادسة الأعلى من فئة خ ع -٤/الدرجة الثالثة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لحساب مرتبات فئة الخدمة العامة الوطنية إلى كون أكثر من ٣٠ في المائة من الموظفين ستكون عند مستويات أعلى من فئة خ ع -٤/الدرجة الثالثة خلال هذه الفترة. وتعكس الاعتمادات تطبيق عامل تأخير في النشر بنسبتي ٢٠ و ٥ في المائة، على التوالي، على التقديرات المتعلقة بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
متطوعو الأمم المتحدة	١ ١٥٣,٠	١٠,٧ ٪

- **الإدارة: تغيير بارامترات التكاليف**

١٥٨ - تنجم الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند عن الزيادات، التي أصبحت نافذة اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، في بدلات معيشة ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة إلى جانب الاحتياجات المتعلقة بالمصروفات اللازمة لزيارة الوطن لحوالي ٢٠٠ متطوع. وتعكس الاعتمادات تطبيق عامل تأخير في النشر بنسبة ٥ في المائة لحساب تقديرات التكاليف.

١٥٩ - ويقابل الاحتياجات الإجمالية جزئياً انخفاضٌ بمقدار ١٤ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المساعدة المؤقتة العامة	١١٣,٠	٣١,٣ ٪

- **الإدارة: تغيير بارامترات التكاليف**

١٦٠ - تمثل الاحتياجات الإضافية البالغة ٠٠٠ ١١٣ دولار تحت هذا البند زيادة في التكاليف المتعلقة بالمرتبات، بما فيها تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين، ويقابل ذلك جزئيا إلغاء الاحتياجات لبدل الإقامة المقرر للبعثة وانخفاض الاحتياجات من الموظفين الوطنيين. وتأتي زيادة الاحتياجات من المرتبات وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ المتعلق بإدارة الموارد البشرية. وسبب انخفاض الاحتياجات من الموظفين الوطنيين هو تخفيض وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية في مكتب دعم منسق الشؤون الإنسانية. وتعكس الاحتياجات تحت هذا البند الاعتمادات المتعلقة بوظيفتين دوليتين (واحدة برتبة ف-٤ وواحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٦٥١,٨	-

- **الولاية: زيادة عدد أفراد الشرطة**

١٦١ - تعكس الاحتياجات البالغة ٨٠٠ ٦٥١ ١ دولار تحت هذا البند الاعتماد المخصص لبدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن فيما يخص ٣٢ من موظفي المؤسسات الإصلاحية. وتراعي التعديلات الداخلية المدخلة على تكوين عنصر الشرطة ضمن الحد الإجمالي المسموح به لقوامه وهو ٣٧٥ ١ فردا (٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٢ من موظفي المؤسسات الإصلاحية و ٤٩٨ من مستشاري الشرطة) على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨). ويراعى في هذه التقديرات عامل تأخير في النشر بنسبة ٥ في المائة.

١٦٢ - وسبق أن رُصدت اعتمادات لموظفي المؤسسات الإصلاحية في الميزانية إلى جانب مستشاري شرطة الأمم المتحدة.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الخبراء الاستشاريون	٢٣٦,٤	٢٤,١ ٪

- **الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج**

١٦٣ - تعكس الاحتياجات الإضافية البالغة ٤٠٠ ٢٣٦ دولار تحت هذا البند زيادة التكاليف فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين في مجال التدريب يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في غير مجال التدريب.

١٦٤ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات للخبراء الاستشاريين (التدريب) إلى الزيادة في عدد الموظفين الذين يخضعون للتدريب داخل منطقة البعثة بالاقتران مع ارتفاع تكاليف السفر جوا والزيادة في معدلات بدل الإقامة اليومي. وحدثت الزيادة في الاحتياجات في مجالات اختصاص أقسام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والهندسة، ومراقبة الحركة، والأمن والنقل، وكذلك تحسين مستوى المهارات الفنية (نظام إدارة الموارد البشرية) خلافا للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وستغطي زيادة الاحتياجات في هذه المجالات تكاليف بناء قدرات الموظفين الوطنيين، بما في ذلك منح الشهادات في تخصصات تكنولوجيا المعلومات وكذلك في مجالات الهندسة ونقل البضائع الخطرة والأمن (مكافحة الحرائق، والتحقيقات، وغيرها) وصيانة معدات مناولة المواد وتشغيلها.

١٦٥ - وضمن أنشطة التوعية للبعثة، تشمل الاعتمادات المقترحة أيضا خدمة استشارية في مجال التدريب للتوعية بموضوع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وسياسة ''عدم التسامح إطلاقاً'' التي تنتهجها الأمم المتحدة، والتي تستهدف المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية والشباب والنساء والمنظمات الدينية الموجودة على مقربة من منشآت الأمم المتحدة في القطاعات.

١٦٦ - وتغطي الاحتياجات الإجمالية للخدمات الاستشارية المتعلقة بالتدريب تكاليف تدريب وتحسين مستوى مهارات نحو ٦٤٢ ٢ فردا من بينهم ٧٠٠ موظفا دوليا و ٢٢٢ ١ موظفا وطنيا و ١٠٢ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن ٦١٨ من أفراد المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

١٦٧ - ويعزى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في غير مجال التدريب خلافا للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى انخفاض عدد الخبراء الاستشاريين وخاصة فيما يتعلق بتقديم

المساعدة إلى مكاتب المدعين العامين وأمين المظالم، ولجنة التحقيق القضائية ولجنة الإصلاح القانوني، والتي ستتوقف جميعها في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
السفر في مهام رسمية	٤٧٦,٧	١٩,٥ ٪

- **الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج وبارامترات التكاليف**

١٦٨ - تعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ٤٧٦ ٧٠٠ دولار أساسا إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للسفر داخل منطقة البعثة نتيجة لدفع بدل الإقامة اليومي للموظفين المدنيين أثناء الرحلات التي يقومون بها داخل منطقة البعثة والتي تشمل المبيت في أماكن أخرى غير مركز العمل الأصلي. وتتعلق الاعتمادات المقترحة بالاحتياجات المتعلقة بالسفر في إطار تنفيذ النواتج المقررة من قبل المكاتب المعنية في إطار العناصر الأربعة. ومن مجموع الاحتياجات، تتعلق نسبة تقارب ٥٨ في المائة بالسفر في مهام رسمية داخل منطقة البعثة، بينما تتعلق نسبة تقارب ٣٢ في المائة بالسفر في مهام رسمية خارج منطقة البعثة، وتتعلق نسبة ١٠ في المائة المتبقية بالسفر لأغراض التدريب.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المرافق والهياكل الأساسية	(١ ٠٠٤,٦)	(١,٧ ٪)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج وتغيير بارامترات التكاليف**

١٦٩ - يعزى الانخفاض البالغ ٦٠٠ ٠٠٤ ١ دولار تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات للدعم الذاتي، واقتناء المرافق الجاهزة، ومعدات مكافحة الحرائق، والجسور اللازمة للهياكل الأساسية، وخدمات الصيانة والبناء. وتقابل انخفاض إجمالي الاحتياجات جزئيا زيادة الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم، وشراء المولدات الكهربائية، وخدمات التعديل والتجديد وكذلك خدمات الأمن.

١٧٠ - يُعزى الانخفاض في التقديرات للدعم الذاتي واقتناء المرافق الجاهزة إلى تقليص مقداره ٥٣٩ ١ في عدد أفراد الوحدات العسكرية، تقابله جزئيا زيادة بنسبة ٢,٥ في المائة في معدلات السداد للدعم الذاتي وإدراج شروط تقتضي توفير سبل الدخول إلى شبكة الإنترنت، والمعدات الأساسية لمكافحة الحرائق وأجهزة الإنذار بوقوع الحرائق وأجهزة

الكشف عنها. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم أيضا في التعويض عن ذلك عدم تخصيص مبلغ لاقتناء الجسور اللازمة للهياكل الأساسية، ووفرة ما اقتُني من معدات مكافحة الحرائق في المخزون في السنوات السابقة، والحاجة إلى استبدال ٣٨٠ من أجهزة إطفاء الحريق، فضلا عن انخفاض الاحتياجات من خدمات الصيانة وخدمات البناء.

١٧١ - وتنجم زيادة الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم عن الزيادة التي تتراوح ما بين ٢٨ و ٣٥ في المائة في سعر لتر الديزل والبنزين والكيروسين، بالمقارنة مع معدلات الأسعار المستخدمة في التقديرات للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. فقد زاد سعر وقود الديزل ليصل إلى ١,٠٠ دولار للتر في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ٠,٧٤ دولار للتر في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتعكس الاحتياجات اعتمادات لشراء نحو ١٤,٦ مليون لترا من وقود الديزل والبنزين لتشغيل ما متوسطه ٤٣٠ من مولدات الكهرباء المملوكة للأمم المتحدة و ٣٤٩ من مولدات الكهرباء المملوكة للوحدات. ومع ذلك، وبالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فإن استهلاك الوقود يقل بمقدار طفيف. وتتضمن الاعتمادات أيضا مكاسب ناتجة عن الكفاءة تصل قيمتها إلى نحو ٠٠٠ ٧٩٣ دولار نتيجة لما يلي: (أ) تخفيض بنسبة ٣ في المائة (٧٠٠ ٤٣١ دولار) عن نسبة ١٠ في المائة الموحدة والمستخدمة لتقدير الاحتياجات من حيث استهلاك الزيوت ومواد التشحيم للمركبات ومولدات الكهرباء ووقود الديزل؛ (ب) وتعزيز الرقابة من خلال تغيير السياسات الداخلية المتعلقة بتوزيع غاز البروبان المسيل والكيروسين على أفراد الوحدات وهو ما يمثل مكسبا ناتجا عن الكفاءة (تخفيضاً) قدره ٤٠٠ ١٥٢ دولار؛ (ج) وتخفيض بنسبة ٢ في المائة (٩٠٠ ٢٠٨ دولار) مما يمثل زيادة في كفاءة استهلاك وقود الديزل من خلال توعية الموظفين بأهمية تنفيذ ممارسات توفير الطاقة، مثل فصل التيار الكهربائي عن المعدات المكتبية ووحدات تكييف الهواء عند مغادرة المكتب، والاستخدام المشترك للسيارات، وغير ذلك.

١٧٢ - كما تعكس الاعتمادات تحت هذا البند زيادة في الاحتياجات تعزى إلى ضرورة استبدال ٥٦ من مولدات الكهرباء نظرا لتقادمها والقرار القاضي بشطبها. وتعكس زيادة الاحتياجات في ما يتعلق بخدمات التعديل والتجديد اعتمادات لاقتناء ٠٠٠ ٥٤ كيس إسمنت بسعر ١٠ دولارات للكيس الواحد تلزم لأغراض البناء وإصلاح وتحديث طرق التموين الرئيسية التي ليست مموَّلة من البنك الدولي. وفيما يتعلق بخدمات الأمن، يعكس ارتفاع الاعتمادات في المقام الأول زيادة في تكلفة تسديد تكاليف التدابير الأمنية لأماكن الإقامة لما متوسطه ١٢٦ مراقبا عسكريا و ٥٠٤ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١٠٣ من ضباط الأركان.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
النقل البري	٢ ٨٩٨,٦	١٨,١ ٪

- **الإدارة – انخفاض المدخلات دون تغير النواتج وتغيير بارامترات التكاليف**

١٧٣ - يعزى الفرق البالغ ٦٠٠ ٨٩٨ ٢ دولار تحت هذا البند أساسا إلى الزيادة التي تتراوح بين ٢٨ و ٣٥ في المائة والتي طرأت على سعر اللتر الواحد من وقود الديزل والبنزين مقارنة بأسعارهما المستخدمة في التقديرات للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويساعد الاحتياج إلى توفير قرابة ١٠,٩ ملايين لتر من وقود الديزل والبنزين على تشغيل ما متوسطه ١ ١٤٣ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١ ٧٧٩ مركبة مملوكة للوحدات.

١٧٤ - وتعكس الاعتمادات الإجمالية تحت هذا البند الاحتياجات لاقتناء شاحنات ومعدات لمناولة المواد وشاحنتي وقود؛ واستبدال ٩٨ مركبة؛ واستبدال ٤٥ قطعة فقط من معدات الورش نظرا لوفرة المخزون؛ وخدمات الصيانة التعاقدية باستخدام معدات متخصصة لـ ١ ٣١٧ مركبة؛ وأقساط التأمين قبل الغير على الصعيدين المحلي والعالمي؛ وزيادة الاحتياجات لقطع الغيار.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
النقل الجوي	(٢٩٤,٤)	(٠,٥ ٪)

- **الإدارة – تخفيض المدخلات والنواتج وتغيير بارامترات التكاليف**

١٧٥ - يُعزى النقصان البالغ ٤٠٠ ٢٩٤ دولار في إجمالي الاحتياجات تحت هذا البند إلى انخفاض تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات ذات الأجنحة الدوارة والطائرات الثابتة الجناحين، فضلا عن الخدمات. وتُقابل الانخفاض في إجمالي الاحتياجات أساسا الزيادة في سعر اللتر من وقود الطائرات البالغة ٤٢ في المائة (١,١٨ دولار) بالمقارنة إلى معدل سعر الوحدة البالغ ٠,٨٣ دولار للتر في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

١٧٦ - ويعزى انخفاض الاحتياجات لاستئجار وتشغيل الطائرات ذات الأجنحة الدوارة إلى خفض أسطول هذه الطائرات في البعثة بمقدار طائرتي نقل متوسطتين (MI-8MTV)، وما ترتب على ذلك من انخفاض في عدد ساعات الطيران. وسيشمل أسطول البعثة من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة ١٩ طائرة، منها أربع طائرات نقل متوسطة وواحدة ثقيلة

في إطار ترتيبات تجارية، و ١٤ طائرة مروحية عسكرية في إطار ترتيبات خطاب تخصيص. وتعكس الاحتياجات لاستئجار وتشغيل ثلاث طائرات ثابتة الجناحين التحول من طائرات الخطوط الإقليمية وخطوط الربط من طراز Beechcraft-1900 D إلى طائرات من طراز B-200. وتؤخذ بعين الاعتبار في استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات أيضا المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والبالغة ٧٠٠ ٦٢٩ ٢ دولار في تكاليف العمليات الجوية، وذلك بسبب الانخفاض في عدد ساعات الطيران وتكاليف استئجار الأعتدة الجوية.

١٧٧ - ويعكس النقصان في الاحتياجات للخدمات الاعتمادات المرصودة لتغطية رسوم الملاحة في الطرق الجوية داخل منطقة غرب أفريقيا وعدم الاحتياج إلى تكاليف إدارة حركة الملاحة الجوية.

١٧٨ - وبينما نجمت زيادة الاحتياجات لوقود الطائرات عن زيادة تكلفة اللتر، فإن الاعتمادات المطلوبة لدعم أسطول البعثة من الطائرات يأخذ في اعتباره انخفاض معدل استهلاك الوقود من ١٤,٢ مليون إلى ١١,٧ مليون لتر، و المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والبالغة ٣٠٠ ٥٥٠ ١ دولار في تكلفة وقود الطائرات، بسبب استخدام طائرات B-757-200 و B-200 التي هي أكثر اقتصادا في استهلاك الوقود، بالإضافة إلى الانخفاض في أسطول الطائرات ذات الأجنحة الدوارة بمقدار طائرتين، وتعديل جدول الرحلات استنادا إلى أنماط السفر في جميع أنحاء منطقة البعثة، بما فيها أكرا.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
النقل البحري	٢١٣,٣	٧,٠ ٪

- **الإدارة: بارامترات التكاليف**

١٧٩ - تُعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ٣٠٠ ٢١٣ دولار تحت هذا البند إلى ارتفاع سعر اللتر من وقود الديزل الذي بلغ دولارا واحدا، بالمقارنة إلى ٠,٧٤ دولار في الفترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتشمل الاحتياجات شراء ٠٠٠ ٨٢٠ لتر من وقود الديزل، وهي نفس الكمية المشتراة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لأغراض تشغيل السفينة التابعة للبعثة خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الاتصالات	(١ ٣٦٣,٦)	(٧,٨ ٪)

- **الولاية: انخفاض عدد الأفراد العسكريين**

١٨٠ - يُعزى الانخفاض في الاحتياجات البالغ ٦٠٠ ٣٦٣ ١ دولار تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاكتفاء الذاتي بسبب تخفيض عدد أفراد الوحدات العسكرية بمقدار ٥٣٩ ١ فردا، تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحسبا للزيادة التي قدرها ٢٤٠ فردا في القوام المأذون به لقوة الشرطة المشكلة، والنشر الكامل لتلك القوة.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكنولوجيا المعلومات	(٢ ٣٦,٦)	(٤,٥ ٪)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغيُّر النواتج**

١٨١ - يعكس الفرق البالغ ٦٠٠ ٢٣٦ دولار تحت هذا البند الانخفاض في إجمالي الاحتياجات لرُخص تكنولوجيا المعلومات ورسوم البرمجيات واستئجارها، وقطع الغيار واللوازم، واستبدال ٤٦٩ ١ من قطع معدات تكنولوجيا المعلومات، تقابله زيادة في الاحتياجات لخدمات تكنولوجيا المعلومات.

١٨٢ - وقد دخل برنامج الاستبدال، الذي يعكس عملية التوحيد المستمرة للهياكل الأساسية للشبكة، مرحلته الثانية، وهي مرحلة الاستبدال التدريجي للمعدات المتقادمة مع دعم حوالي ٠٠٠ ٤ مستخدم يعملون في ٨٠ موقعا في أنحاء ليبريا في نفس الوقت. وتراعي عملية الاستبدال المقترحة لأصول تكنولوجيا المعلومات خطة تخفيض قوام القوة، إذ لا يستبدل سوى المعدات الأساسية.

١٨٣ - ويعكس انخفاض الاحتياجات للرُخص ورسوم البرمجيات واستئجارها الاعتمادات المخصصة لتغطية الرُخص المؤسسية لحوالي ٦٨٦ ٢ حاسوبا منضديا ومحمولا، بمعدل تكلفة سنوية للوحدة قدره ٢٩٥ دولارا لكل جهاز يدار مركزيا من المقر. وحُسبت الاحتياجات لقطع الغيار واللوازم على أساس نسبة ٥,٥ في المائة من قيمة مخزونات أصول تكنولوجيا المعلومات (٨,٥ ملايين دولار)، لا على أساس النسبة المعيارية البالغة ٧,٥ في المائة.

١٨٤ - وعلما بأن النقصان في إجمالي الاحتياجات في كل من مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تُراعى فيه المكاسب البالغة مليون دولار الناتجة عن زيادة الكفاءة، والمحققة بفضل الصيانة المعززة للمعدات عن طريق تطبيق تقنيات الفرضنة، مما أدى إلى انخفاض نسبته ٢٠ في المائة في اقتناء المعدات، وتخفيض المخزون بنسبة ٢٠ في المائة، وإلى انخفاض مستوى مخزون قطع الغيار الخاصة بالاتصالات من ٧,٥ في المائة إلى ٤,٥ في المائة، وانخفاض مستوى مخزون قطع الغيار الخاصة بتكنولوجيا المعلومات من ٧,٥ في المائة إلى ٥,٥ في المائة، كما يُراعى فيه تركيب الألواح الشمسية والمولدات المدارة بالرياح في بعض مواقع أجهزة إعادة الإرسال.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الخدمات الطبية	(٣٠٣,٥)	(٢,٧ ٪)

- **الولاية: انخفاض عدد الأفراد العسكريين**

١٨٥ - يُعزى النقصان البالغ ٥٠٠ ٣٠٣ دولار في الاعتمادات إلى تخفيض عدد أفراد الوحدات العسكرية بمقدار ٥٣٩ ١ فردا، تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحسبا للزيادة التي قدرها ٢٤٠ فردا في القوام المأذون به لقوة الشرطة المشكلة، والنشر الكامل لتلك القوة.

١٨٦ - وتغطي الاعتمادات المقدرة تحت هذا البند الخدمات الطبية التي تشمل الإجلاء الطبي الجوي لأفراد البعثة، وخدمات استشارة الأخصائيين، وفحوص الأشعة السينية والفحوص المختبرية، ودخول الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة/مستشفيات غير تابعة للبعثة، كما يغطي الاحتياجات من اللوازم الطبية والاكتفاء الذاتي لأفراد الوحدات العسكرية والشرطة المشكلة.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المعدات الخاصة	(١ ٥٥٣,٦)	(٣٨,٨ ٪)

- **الولاية: الانخفاض في عدد الأفراد العسكريين**

١٨٧ - يُعزى الانخفاض البالغ ٦٠٠ ٥٥٣ ١ دولار في الاعتمادات إلى تخفيض عدد أفراد الوحدات العسكرية بمقدار ٥٣٩ ١ فردا، تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحسبا للزيادة التي قدرها ٢٤٠ فردا في القوام المأذون به لقوة الشرطة المشكلة، والنشر الكامل لتلك القوة.

	الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	(٢٧٧,٧)	(٥,٧ ٪)

- **الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغيُّر النواتج**

١٨٨ - يُعزى النقصان البالغ ٧٠٠ ٢٧٧ دولار تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء المعدات الأخرى، وتكاليف الطباعة والاستنساخ، وغير ذلك من تكاليف الشحن والتكاليف ذات الصلة، والأزياء الرسمية والأعلام والشارات. وتقابل النقصان في إجمالي الاحتياجات جزئيا زيادة في الاحتياجات للخدمات الأخرى وخرائط العمليات.

١٨٩ - وتراعي الاحتياجات المخفضة للمعدات الأخرى الاعتمادات المرصودة لاستبدال ٣٢٨ ١٤ صنفا من المعدات، وتشمل اعتمادا قدره ٠٠٠ ١٥١ دولار لاستبدال ١٥ صنفا من المعدات وشراء لوازم متفرقة تدعو إليها الحاجة لتنفيذ الأنشطة المتعلقة برفاه الموظفين. ويرجع السبب في انخفاض الاحتياجات للطباعة والاستنساخ إلى اتخاذ ترتيبات تعاقدية جديدة من أجل توفير الخدمات بكلفة أقل. أما النقصان في الاحتياجات من تكاليف الشحن الأخرى وما يتصل بها من تكاليف فيرجع إلى انخفاض رسوم الأنشطة المتصلة بالتخليص الجمركي في ميناء منروفيا ومطارها.

١٩٠ - وترجع الزيادة في الاحتياجات للخدمات الأخرى إلى ضرورة توفير خدمات المطاعم إلى وحدة الحراسة في المحكمة الخاصة لسيراليون، حيث لا تتوافر لديها مقومات الاكتفاء الذاتي بهذا الخصوص. وترجع الزيادة في الاحتياجات لخرائط العمليات إلى ضرورة اقتناء الصور الساتلية.

رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٩١ - فيما **يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل البعثة:**

(أ) **اعتماد مبلغ ٠٠٠ ٤٣٦ ٥٩٣ دولار لتغطية نفقات البعثة خلال فترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛**

(ب) **تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه بمعدّل شهري قدره ٠٠٠ ٤٥٣ ٤٩ دولار، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.**

خامساً – موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٦١/٢٧٦ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

ألف – الجمعية العامة

(القرار ٦١/٢٧٦)

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات/الطلبات
الجزء ثانيا: الميزنة وعرض الميزانية	
إدراج معلومات عن أهم قرارات الإدارة المتصلة بميزانية البعثة وتنفيذها، بما فيها تلك المتصلة بالتكاليف التشغيلية، عند تقديم مقترحات الميزانية المقبلة وتقارير الأداء (الفقرة ٢).	أُدرجت في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ افتراضات متعلقة بتخطيط الموارد، تشمل قرارات هامة للإدارة.
تكثيف الجهود لتحسين نوعية وثائق حفظ السلام وكفالة صدورها في وقتها (الفقرة ٣).	قُدم تقرير الأداء عن الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتقديرات التكلفة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ في الموعد المقرر.
ينبغي أن تبين مشاريع الميزانية التحسينات في الإدارة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقرر تحقيقها، وأن تقدم الاستراتيجيات المقبلة في ذلك الصدد (الفقرة ٤).	تم تحديد التحسينات في الإدارة والمكاسب المتوقعة الناتجة عن زيادة الكفاءة وإدراجها في تقديرات التكلفة المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.
اتخاذ المزيد من التدابير من أجل تحسين افتراضات وتوقعاتها وتقديم تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين المستأنفة (الفقرة ٥).	استندت افتراضات الميزانية وتنبؤاتها إلى خطة التخفيض، على النحو المبين في التقرير السابع عشر المقدم من الأمين إلى مجلس الأمن، والذي أقره المجلس بموجب قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨)، وفقا للنقاط المرجعية لتوطيد إنجازات البعثة وخفض قوامها وانسحابها. وقد استُخدمت المعايير الخاصة بالبعثة عوضا عن التكاليف المعيارية حيثما أمكن ذلك.
تعزيز الرقابة على الالتزامات بسبب الزيادة الملحوظة في إلغاء التزامات الفترات السابقة (الفقرة ٦).	أُنشئت آلية تتطلب أن يقدم جميع مديري مراكز التكلفة تبريرا للإبقاء على جميع الالتزامات في الفترة المالية التالية. وذلك بالإضافة إلى الاستعراض الفصلي لجميع الالتزامات غير المسددة التي ينفذها قسم المالية والوحدات الذاتية المحاسبة. وتسمح الآلية للبعثة بتحديد أنماط الإنفاق والتنبؤ بها بدقة وتفادي المبالغة في تقييد الالتزامات.

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات/الطلبات
الجزء ثالثا: الميزنة القائمة على النتائج	
إدراج الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية على نحو تام في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلام عن طريق الربط بين الميزنة القائمة على النتائج وخطط تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام (الفقرة ٢).	صيغ إطار الميزنة القائمة على النتائج لدعم إنجاز ولاية البعثة وخطة التخفيض. وقد رُبطت جميع الأنشطة الواردة في الخطة بولاية البعثة. وأُعدت تقديرات التكلفة استنادا إلى إطار الميزنة القائمة على النتائج. أما الاحتياجات من الموارد البشرية فمستمدة من الأنشطة المقرر تنفيذها على النحو المبين في إطار الميزنة القائمة على النتائج.
الجزء سابعا: التوظيف والتعيين ومعدلات الشغور	
زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء، بما يتناسب واحتياجات البعثة وولايتها (الفقرة ٣).	يتولى الموظفون الوطنيون بصورة متزايدة وظائف كان يؤديها موظفون دوليون في مجالات دعم البعثة.
كفالة ملء المناصب الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٤).	تسعى البعثة جاهدة إلى ملء وظائف الموظفين الوطنيين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية خلال مهلة قدرها ٣٠ يوما. وبالنسبة للوظائف الدولية تُنفذ عملية التعيين لاستحضار الموظفين إلى البعثة خلال ٩٠ يوما. وقد فوضت البعثة صلاحية الإجازة التقنية لفئات مهنية منتقاة بالنسبة لجميع فئات الموظفين حتى مستوى الرتبة مد-١، مما يعجل بعملية الاستقدام.
استعراض هيكل ملاك موظفي البعثة بصورة مستمرة مع مراعاة ولاية البعثة ومفهوم العمليات على وجه الخصوص، وتوضيح هذا الأمر في مقترحات الميزانية، على أن يشمل ذلك تبريرا كاملا لأي وظائف إضافية مقترحة (الفقرة ٥).	تم استعراض احتياجات البعثة من الموارد البشرية تمشيا مع ولايتها ومفهوم عملياتها وخطة التخفيض. وتعكس ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ترشيد هيكل البعثة وتبسيطه.
الجزء تاسعا: التدريب	
توفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وإدماجهم على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة (الفقرة ٢).	فرص التطور المهني متاحة للموظفين الوطنيين عن طريق مركز التدريب المتكامل في البعثة. ويوفر المركز الشهادات والاعتماد للموظفين الوطنيين، ويمنح شهادات أخصائيي الإدارة. كما يوفر دورات التدريب على استخدام الحاسوب، بما في ذلك تطبيقات ميكروسوفت أوفيس (Microsoft Office).

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات/الطلبات
الجزء ثالث عشر: العمليات الجوية	
تحسين صياغة الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالعمليات الجوية في مشاريع الميزانية لجعلها أكثر دلالة على العمليات الفعلية، على أن يؤخذ في الاعتبار الإفراط في تقديرات الميزنة المتعلقة باحتياجات النقل الجوي في بعض عمليات حفظ السلام (الفقرة ٣).	تستند صياغة الاحتياجات من الموارد للعمليات الجوية في مشاريع الميزانية إلى مفهوم العمليات وتراعي الأداء الحالي والماضي، والمهام المطلوب أداؤها، وأنواع الطائرات اللازمة، وجداول الرحلات المخطط لها، وعدد ساعات الطيران المقدرة.
كفالة أن تراعي البعثات، عند استعراض احتياجاتها المتصلة بالنقل، اتباع سبل تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة والقدرة على تلبية احتياجاتها التشغيلية، وأن تكفل سلامة موظفيها وتراعي تماما الولاية الفريدة لكل بعثة وتعقيداتها وخصوصياتها وظروفها التشغيلية (الفقرة ٤).	يراعي مفهوم عمليات البعثة فعالية الأصول المقرر استخدامها وكفاءة تكلفتها. وكجزء من عملية التقييم يتم النظر في اختيار الطائرات، إلى جانب الطرائق التشغيلية، بما في ذلك المرافق المتاحة والجديدة والموارد الأخرى التي قد تدعو الحاجة إليها. وتتسم سلامة الركاب والأفراد بأهمية قصوى، وتوضع في الحسبان في جميع مراحل مهمة التخطيط.
الجزء ثامن عشر: المشاريع السريعة الأثر	
ينبغي تنفيذ المشاريع السريعة الأثر دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ لما فيه المصلحة المباشرة للسكان المحليين (الفقرة ٥)	يُنفق كامل التمويل المخصص للمشاريع السريعة الأثر على المشاريع نفسها. ولا تُفرَض رسوم تكاليف عامة أو يُسمح باستيفائها. ولا تخصص البعثةُ موظفين لإدارة المشاريع السريعة الأثر.
قد يلزم تقديم طلب لتمويل المشاريع السريعة الأثر للسنة الثالثة لبعثة ما وما بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة للقيام بأنشطة بناء الثقة، وينبغي في هذه الحالة إجراء تقييم للاحتياجات (الفقرة ٦).	أجري تقييم للاحتياجات للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وحُددت ثغرات في القطاعات الاستراتيجية في ليبريا، في مجالي سيادة القانون وبسط سلطة الدولة. فالجزء الجنوبي الشرقي من البلاد معزول وما زال يشكل أولوية جغرافية.
التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية لتفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية في الميدان (الفقرة ٧).	يجرى تحديد أولويات المقترحات والاختيار في ما بينها والتثبت منها على المستويات المحلية من خلال آلية فريق الدعم القطري الذي يضم جميع الأطراف المعنية والذي ترأسه السلطات المحلية. ويجرى فرز الأنشطة على المستوى المركزي في اجتماعات لجنة استعراض المشاريع بمشاركة الوزارات المختصة. وتكفل هذه التدابير عدم الازدواجية أو التداخل مع أنشطة الشركاء الآخرين.
عدم استخدام ميزانيات البعثات المخصصة للمشاريع السريعة الأثر في تمويل أنشطة إنسانية وإنمائية تضطلع بها بالفعل وكالات	يتمخض عن المشاورات مع جميع الجهات الفاعلة على المستوى الميداني اختيارُ وتحديد أولويات المشاريع بما يكفل كون المشاريع

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات/الطلبات
الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى (الفقرة ٨).	قيد النظر هي تلك التي لا يتوفر لها التمويل من الجهات المانحة. ثم أن تبادلُ المعلومات بشكل منتظم مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على الصعيدين الميداني والمركزي، يمكن البعثة من اختيار المشاريع من دون ازدواجية في الجهود.
الجزء عشرون: التنسيق الإقليمي	
وضع وتنفيذ خطط تنسيق إقليمية تتماشى مع أهداف البعثات، مع مراعاة الولاية المحددة لكل بعثة (الفقرة ٢).	تعقد البعثة اجتماعات مشتركة بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمحكمة الخاصة لسيراليون ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بغية تبادل أفضل الممارسات والتشجيع على مزيد من التعاون. وقد نُشرت قوات البعثة في سيراليون كما تُسيَّر دوريات على الحدود بين البلدين. وتضطلع البعثة بتناوب قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على تيسير التعاون بين بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو. من خلال عملية تشاورية في اتحاد نهر مانو، تعقد أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكل من ليبريا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار اجتماعا كل ستة أشهر تعكف فيه على وضع استجابات مشتركة لقضايا إقليمية تشمل الشباب، والأسلحة الصغيرة، والاتجار بالبشر، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وشلل الأطفال وغيره من الأوبئة، والأمن الغذائي، وتنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وضبط ومراقبة الحدود، واللاجئين والمشردين داخليا.
الجزء حادي وعشرون: الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة	
القيام، في سياق مشاريع الميزانية لبعثات حفظ السلام المتكاملة والمعقدة، بتقديم وصف واضح لدور ومسؤولية البعثات إزاء شركاء البعثات المتكاملة، فضلا عن استراتيجيات البعثات لتعزيز التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من	يجرى التنسيق والتعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري ضمن إطار البعثات المتكاملة وفي ظل مبدأ وحدة العمل في الأمم المتحدة وفي ظل قيادة واحدة. وما برح الفريق القطري يتعاون تعاونا وثيقا مع البعثة منذ إنشائها وذلك بتوجيهٍ من شخص

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات/الطلبات
أجل التوصل إلى نتائج أفضل في إطار العناصر ذات الصلة (الفقرة ٢).	واحد يضطلع بمهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ونائب الممثل الخاص للأمين العام (لشؤون الإنعاش والحكم) مجتمعة. ويتم التنسيق والتعاون من خلال اجتماعات لفريق الأمم المتحدة القطري تُعقد كل شهرين يرأسها نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بغية التشاور بشأن البرامج الفنية والمسائل التشغيلية والإدارية. كما يرأس الممثلُ الخاص للأمين العام فريقَ التخطيط الاستراتيجي الذي يجتمع كل شهرين ويضم رؤساء الأقسام التابعة للبعثة ورؤساء الوكالات المشاركة في فريق الأمم المتحدة القطري. يقدم فريق الأمم المتحدة القطري إسهامات في تقارير الأمين العام المرحلية الدورية عن ليبريا ويجرى التشاور معه بشكل منتظم خلال عملية تحديث خطة تنفيذ ولاية البعثة. أُعدت وثائق إطارية رئيسية مثل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمشاركة فعالة من أقسام البعثة وبدعم مشترك وثيق من الأمم المتحدة للعملية الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر.

(القرار ٦٢/٢٦٣)

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام	الإجراء المتخذ لتنفيذ المقررات والطلبات
بالنظر إلى أهمية كفالة التنسيق والتضافر بين الجهود المبذولة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، تكرر طلبها إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في وضع إطار تعاوني وعن الجهود الرامية إلى وضع خطة عمل متكاملة في سياق مشروع الميزانية الذي سيقدمه في الدورة الثالثة والستين للجمعية (الفقرة ١٠).	في أعقاب معتكف الإدارة العليا للبعثة/فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التكامل (٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر)، تعكف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على صوغ خطط عملهما الأساسية.
استعراض هيكل ملاك موظفي البعثة وما يتصل به من تكاليف وتقديم تقرير عن ذلك في سياق مقترحات الميزانية المقبلة (الفقرة ١١).	استُعرض هيكل ملاك الموظفين واتُخذ الإجراء اللازم في سياق خطة الخفض التدريجي.

باء – اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/62/781/Add.10)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان المبلغ المستحق تسديدا لتكاليف القوات ٠٠٠ ٧٥٠ ٣١ دولار، والمبلغ المستحق تسديدا لتكاليف المعدات المملوكة للوحدات ٠٠٠ ٦٦٦ ٢٧ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، دُفع منذ بداية البعثة مبلغ قدره ٩٠٠ ٣٧١ ٣ دولار لتسوية ٨٩ مطالبة؛ ولا تزال ١٧ مطالبة عالقة في حين بلغت الالتزامات غير المصفاة ٤٠٠ ٩٥١ ١ دولار. وتتوقع اللجنة تسوية هذه المطالبات سريعا (الفقرة ١٠).	سُوِّيَ بالكامل تسديد جميع المطالبات المتعلقة بمعدات البعثة المملوكة للوحدات اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. في ما يتعلق بالتعويض عن الوفاة والعجز، وردت منذ إنشاء البعثة ٩٩ مطالبة تقدَّر قيمتها بمبلغ ٩٤٥,٣٧ ٦٢١ ٣ دولارا. ولا تزال عالقة من هذا المجموع ١٦ مطالبة فقط وردت مؤخرا تقدَّر قيمتها بمبلغ ٥٠٠ ١٧٣ دولار.
تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكاسب الكفاءة المتأتية من تحسين الإدارة أسهمت في تقليص الإنفاق على الوقود. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن الإفراط في تقدير اعتمادات الميزانية كان أيضا عاملا رئيسيا في تقلص الإنفاق على الوقود. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة أن البعثة استفادت من زيارة قام بها فريق موفد من المقر بشأن الميزانية، في إطار مبادرة ''أباكوس''، أثناء إعدادها ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (الفقرة ٣١)	حُددت مكاسب الكفاءة وأُدرجت في تقديرات التكاليف للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. تُعزى الوفورات في الوقود أساسا إلى إعادة الوحدات العسكرية إلى الوطن بعدما تم تأكيد خطة الخفض التدريجي.
تحيط اللجنة الاستشارية علما بالتعليقات التي أبداها مجلس مراجعي الحسابات بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتطلب تنفيذ توصيات المجلس في الوقت المناسب. وتشير اللجنة، على وجه الخصوص، إلى التعليق الذي أبداه المجلس بشأن استطالة المدة الزمنية التي تستغرقها الموافقة على العقود والتدابير التي تنفذ لتقليص هذه الفترة، بما في ذلك استخدام البعثة لورقة الاستعجال والتعقب لمراقبة مهلة الشراء (A/62/764، الفرع خامسا – جيم). وبعد الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن استخدام ورقة التعقب يتيح أخذ نظرة عامة عن دورة الشراء وأنشطته، وأنها باعتبارها أداة من أدوات الإدارة، تسلط الضوء على عبء العمل الزائد الذي يتحمله بعض الموظفين، الأمر الذي يمكّن من إعادة توزيع ذلك العبء (الفقرة ٣٨).	نُفذت توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بنشر طلب الشراء وأمر الشراء الأمر الذي من شأنه التعجيل باستخدام ورقة تعقب المعلومات، بصورة أسبوعية. وتُنشر المعلومات على لوحة إعلانات البعثة.

جيم – مجلس مراجعي الحسابات

((A/62/5 (Vol.II)، الفصل الثاني)

التوصية	التنفيذ
الميزنة القائمة على النتائج	
مؤشرات الإنجاز	
خلال متابعة المجلس للتوصيات السابقة لمراجعة الحسابات، أشارت الإدارة إلى أنه جرى، بالاشتراك مع البعثات، إحراز تقدم كبير في مجال وضع مؤشرات إنجاز واضحة وقابلة للقياس في إطار الميزنة القائمة على النتائج في البعثات للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وأنه سيتحقق المزيد من التحسين خلال إعداد ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتنص الفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية للميزنة القائمة على النتائج على صوغ جميع عناصر الأطر المنطقية كعناصر محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة زمنيا. بيد أن المجلس لاحظ أن هذا الشرط إما لم يُتقيَّد به أو يحتاج إلى مزيد من التعزيز، على النحو الوارد أدناه:	البعثة ملتزمة بتحسين عملية الميزنة القائمة على النتائج وهي ما برحت تسعى إلى وضع نواتج محددة وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وواقعية ومناسِبة من حيث التوقيت (SMART) في أطر الميزانية القائمة على النتائج للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.
...	
(ج) في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا كان بالإمكان إدخال مزيد من التحسينات على مؤشرات الإنجاز والنواتج، وبخاصة في ما يتعلق بإمكانية القياس وتحديد الأسس والأهداف والحدود الزمنية (الفقرة ٧٩).	
يكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تكفل الإدارة كون جميع مؤشرات الإنجاز والنواتج في إطار الميزنة القائمة على النتائج واضحة وقابلة للقياس، وأن تتضمن خطوط أساس وأهداف السنة المالية الجارية والسنة المالية المقبلة لتيسير الرصد والإبلاغ (الفقرة ٨٠).	
حافظة الأدلة	
لاحظ المجلس أوجه القصور التالية فيما يتعلق بحافظة الأدلة:	يجري كبير موظفي الميزانية عمليات تحقُّق كلَ سنة مالية. وبالإضافة إلى ذلك، تراقب البعثة أيضا نواتجها من خلال التقرير الشهري عن مؤشرات الأداء الرئيسية.
...	
(ج) في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لوحظت خمسة أمثلة تجاوزت فيها النواتج المبلغ عنها النواتج الفعلية. وكان تعليق	

التوصية	التنفيذ
البعثة أنها سترصد عن كثب بياناتها لتلافي أوجه التباين في المستقبل، وتعمم تقاريرها التي تقدم كل سنتين وكل سنة على جميع رؤساء الأقسام من أجل التحقق منها؛ وبعد ذلك تقديم التقارير إلى فريق الإدارة العليا لاستعراضها (الفقرة ٨٣).	
أوصى المجلس الإدارة بكفالة ما يلي: (أ) أن تكون جميع نتائج الأداء موثقة بشكل كاف بأدلة تثبت النواتج؛ (ب) أن يشهد مديرو مراكز تحديد التكاليف بصحة المعلومات المتضمنة في حافظة الأدلة ويتحقق منها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بطريقة فحص العينات (الفقرة ٨٤).	
الممتلكات المستهلكة	
مستويات المخزون	
أوصى المجلس، في تقريره السابق، برصد مستويات مخزون الممتلكات المستهلكة بوضع حدود دنيا وقصوى لكميات المخزون. وأوصى بذلك بشكل خاص فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا حيث أعرب المجلس عن القلق إزاء الضوابط على المخزون المستهلك الذي قدرت قيمته بـ ٥٦,٤٣ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الفقرة ١٠٤).	أُصدرت مبادئ توجيهية بشأن إدارة المخزون لجميع الوحدات الذاتية المحاسبة. وتستخدم هذه الوحدات حاليا نظام غاليليو (Galileo) وأداة بزنس أوبجكتس (Business Objects) للإبلاغ عن إدارة الأعمال بغية رصد مستويات المخزون واتجاهات الاستهلاك. وتقع على عاتق مديري الأصول مسؤولية إتمام عمليات الجرد المادي وعمليات التوفيق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه من كل عام. أما في ما يتعلق بالأصناف السريعة الحركة، فيجرى عدها المادي مرتين في السنة.
خلال الدورة الحالية لمراجعة الحسابات، لاحظ المجلس أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لم تحدد بشكل كامل مستويات المخزون المطلوبة. فعلى سبيل المثال، لم تحدد مستويات المخزون فيما يتعلق بالمستودعات الخاصة بالنقل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وأوضحت الإدارة أن البعثة حددت منذ ذلك الحين مستويات دنيا وقصوى للمخزون في ما يتعلق بنسبة ٩٥ في المائة من الأصناف الموجودة في مخزونها، وهي بصدد تحديد هذه المستويات في ما يتعلق بنسبة الـ ٥ في المائة المتبقية. وإضافة إلى ذلك، أجرى قسم الخدمات الهندسية استعراضات شهرية لمستويات إعادة طلب ما يقارب ١٠ في المائة من جميع أصناف المخزون (الفقرة ١٠٥).	
اتفقت الإدارة مع التوصية التي كرر المجلس تأكيدها بأن تضع نظاما فعالا لإدارة المخزون وبخاصة في ما يتعلق بمستويات المخزون، والمهل الزمنية لتجديد المخزونات، والكميات التي يعاد طلبها (الفقرة ١٠٨).	

التوصية	التنفيذ
في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لم يوضع جرد مادي في المستودعات الخاصة بتكنولوجيا للاتصالات والمعلومات والهندسة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأبلغت البعثة المجلس أنه قد تم الشروع في عملية تحقق مادي منذ ذلك الحين وأنه سيتم الانتهاء منها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ (الفقرة ١١٤).	صدرت تعليمات للوحدات الذاتية المحاسبة بأن تسجل كامل المعاملات التي أجريت وفق نظام غاليليو بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بيد أن العمل جارٍ على التوفيق بين الجرد المادي وسجلات غاليليو في ما يتعلق بالمتأخرات المتراكمة من المعاملات السابقة، ومن المقرر إتمامه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
أوصى المجلس البعثات المذكورة أعلاه بما يلي: (أ) إجراء جرد مادي لجميع الممتلكات المستهلكة في جميع المراكز وتسوية أوجه التباين القائمة بين العدّ المادي والكميات المسجلة في نظام غاليليو؛ (ب) تحديث البيانات في نظام غاليليو بانتظام كلما حدث تغيير في الموجودات؛ (ج) كفالة وجود توافق بين مكان وجود المخزونات كما هي مسجلة في نظام غاليليو ومكان وجودها الفعلي (الفقرة ١١٦).	
عمليات الشطب والتصرف	
أوصى المجلس بأن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتحديد أسباب التأخير في التصرف في الممتلكات غير المستهلكة وباتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بالتصرف فيها (الفقرة ١٣٥).	بين نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبسبب التأخر في عملية التوظيف، تراكمَ قدر كبير من المتأخرات. ومن العوامل الأخرى التي تعوق التصرف في الأصناف، السوق المحدودة، والحظر القصير الأجل المفروض على تصدير سلع أساسية معينة من قبل الحكومة، فضلا عن النقص في المتعاقدين المعتمدين المحليين في مجال التصرف. ويُتوقع عودة عملية التصرف في الممتلكات غير المستهلكة إلى مسارها في نهاية المطاف.
علقت إدارة الدعم الميداني بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قد عينت مؤخرا، موظفا مساعدا لشؤون التصرف في الأصول لتعزيز عمل وحدة التصرف في الأصول. وقد اكتملت منذ ذلك الحين عمليات إتلاف ٢٢٢ مرقابا و ١٩٢ حاسوبا محمولا. وسيجري التصرف على النحو المناسب في ما تبقى من الأصناف التي بطل استعمالها (الفقرة ١٣٦).	في الفترة من نيسان/ أبريل إلى يوليه/تموز ٢٠٠٨، جرى التصرف في ٢ ٤٧٣ من الأصول تبلغ قيمتها ٥,٢ مليون دولار. وحتى تاريخه، شطب قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووحدة مراقبة الممتلكات والجرد ووحدة التصرف في الأصول نحو ٧٢٦ ٧ من الأصول تبلغ قيمتها الإجمالية ١٣,٤ مليون دولار. وقد بدأت هذه العملية عام ٢٠٠٧.
التحقق المادي والتسجيل	
لاحظ المجلس وجود حالات في مختلف البعثات لا تتوافق مع الفقرتين ٥-٣٠ و ٥-٣١ من دليل إدارة الممتلكات اللتين تنصان على التوفيق بين سجلات الممتلكات	تُبلغُ وحدةُ مراقبة الممتلكات والجرد الوحدات الذاتية المحاسبة أسبوعيا عن أوجه تباين في عملية التوفيق الخاضعة للمراقبة على أساس شهري.

التوصية	التنفيذ
والمعلومات المستمدة من التحقق المادي. ويرد بيان ذلك فيما يلي: (أ) في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من أصل ٤٢ ١٧٣ صنفا من الأصول غير المستهلكة، لم يجر التحقق المادي بشأن ٧ ٧٨١ وحدة من الأصول (١٨,٤٥ في المائة) تبلغ قيمتها ٣٢,٢٨ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وكشف التحقق باستخدام نظام غاليليو أيضا عن أن أماكن أصناف عدة لا تظهر في النظام على نحو صحيح. وإضافة إلى ذلك النظام، بينما أظهر النظام أن بعض الأصول موجودة في المخازن، كشف التحقق المادي عن أنها تالفة وبالتالي لا يمكن استخدامها (الفقرة ١٣٨). يكرر المجلس تأكيد توصياته السابقة بأن تكفل الإدارة ما يلي: (أ) إجراء عمليات دورية للتحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة في مختلف البعثات؛ (ب) التحقيق على وجه السرعة في الاختلافات؛ (ج) اتخاذ إجراءات تصحيحية لتفادي تكرار وقوع ذلك (الفقرة ١٣٩) علقت إدارة الدعم الميداني بالآتي: (أ) وضعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مؤشرات وأهدافا رئيسية للأداء لتيسير رصد عمليات التفتيش الشهرية التي تقوم بها وحدة مراقبة الممتلكات والجرد (الفقرة ١٤٠).	مقارنة بالفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، خفضت البعثة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى حد كبير عدد الأصناف التي لا يمكن التحقق منها. وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الحالية، تهدف البعثة إلى مواصلة خفض هذا العدد عن طريق تحسين تخطيط عمليات التفتيش وزيادة إنفاذ متطلبات المساءلة.
مهلة الشراء يؤدي عدم تسليم السلع أو تقديم الخدمات في موعدها إلى تأخر قيام البعثة بولايتها مما يمكن أن يشكل تهديدا للأرواح والممتلكات. وقد قُدمت الملاحظات التالية في ما يتعلق بالمهلة الزمنية بين الموافقة على عمليات الشراء وإصدار أوامر الشراء المتعلقة بها: ... (ب) في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا استغرق صدور أربعة أوامر شراء ما بين ٩١ و ١٩٤ يوما بعد الموافقة على طلبات الشراء المتعلقة بها، أما في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد استغرق صدور	صدرت جميع أوامر الشراء ضمن الجدول الزمني المحدد في دليل المشتريات. وقد تمكنت البعثة من تجهيز أمر الشراء في غضون شهر أو شهرين من تاريخ الموافقة على الطلب.

التوصية	التنفيذ
٢٤٦ أمر شراء ما بين ٩١ و ٣٦٠ يوما بعد الموافقة (الفقرة ١٨٣).	
أوصى المجلس بأن تحدد الإدارة أسباب التأخير في إصدار أوامر الشراء وأن تتخذ التدابير الكفيلة بصدور أوامر الشراء خلال إطار زمني معقول بعد الموافقة على طلبات الشراء ذات الصلة (الفقرة ١٨٤).	
تخزين حصص الإعاشة	
في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لم تكن علب حصص الإعاشة تخزن على درجة الحرارة المحددة؛ مما نتج عنه تلف ما لا يقل عن ٧١٠ ١٢٨ علبة قيمتها ٠,٩١٣ من المليون من الدولارات حتى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (الفقرة ٢٣٦).	تقوم البعثة بزيارات منتظمة إلى مرافق التخزين وتشير على قادة الوحدات باتباع ظروف التخزين الملائمة.
أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا باتخاذ التدابير الكفيلة بتخزين حصص الإعاشة على درجة الحرارة المحددة لتقليل حجم التلف إلى أدنى حد (الفقرة ٢٣٧).	لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا سياسة لتداول علب حصص الإعاشة الميدانية. والوحدات ملزمة باستهلاك المخزون الذي يصرف يوميا؛ ويجري تعويض الاستهلاك المأذون به من ست إلى ثماني مرات سنويا. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كان لدى البعثة احتياطي من علب حصص الإعاشة الميدانية يبلغ مجموعه ما يكفي لسبعة أيام. وانتظارا لاستلام مخزون من المورد يكفي لسبعة أيام وفقا للعقد، وُزعت كميات إضافية على الوحدات لتصل إلى المستوى اللازم من المخزون في مواقعها. وإضافة إلى ذلك، ترتب البعثة لوضع المستوى اللازم من المخزون من علب حصص الإعاشة الميدانية في مواقع الوحدات قبل بداية موسم الأمطار حيث يصعب السير على الطرق. ويكفل ذلك أن يكون لدى الوحدات مخزون من علب حصص الإعاشة الميدانية لاستهلاكه عند الحاجة إليه، وبذلك تتجنب ارتفاع معدل التلف.
تنص التعليمات الإدارية المتعلقة باحتياطي علب حصص الإعاشة الميدانية على أن تحتفظ الوحدات باحتياطي من هذه العلب يغطي سبعة أيام لأغراض الطوارئ. بيد أنه في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كشفت زيارة مراجعي الحسابات إلى بيوكانن في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ أن إحدى الوحدات لم يكن لديها في المخزون علب لحصص إعاشة لحالات الطوارئ (الفقرة ٢٤٥).	ينبغي ملاحظة أن كثيرا من الوحدات العسكرية تفتقر في مواقعها إلى التخزين الملائم الذي تضبط فيه درجة الحرارة. وقد أدى ذلك إلى ترتيب إداري للاحتفاظ باحتياطي من علب حصص الإعاشة الميدانية ليومين فقط في حوزتها، لتجنب حدوث مشكلات مثل التلف. وإضافة إلى ذلك، ولكفالة أن تحصل الوحدات على أقصى قدر من الدعم في الحالات الطارئة، ترصد خلية الأغذية عن كثب الطلب من جميع الوحدات، وتتخذ على الفور ترتيبات لنقل علب حصص الإعاشة الميدانية من مخزن المقاول إلى موقع الوحدة المعنية قبل نفاد مخزونها.
تتفق إدارة عمليات حفظ السلام مع توصية المجلس الداعية إلى أن تخطط بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وترصد توزيع علب حصص الإعاشة المركبة للطوارئ احتفاظ جميع الوحدات بالحد الأدنى للمخزون الاحتياطي (الفقرة ٢٤٦).	

التوصية	التنفيذ
العمليات الجوية	
ركاب الطائرات	
في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، احتسب متوسط عدد الركاب في كل رحلة بما نسبته ٤٥ في المائة من عدد المقاعد أي بزيادة قدرها اثنان في المائة مقارنة بما كان عليه الرقم في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بينما ظل متوسط الحمولة على طائرات الهليكوبتر يشكل ٣٥ في المائة من قدراتها الاستيعابية. ويوصي المجلس بأن تبحث بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن سبل لتحسين استعمال الطائرات (الفقرتان ٢٦٥ و ٢٦٦).	اتبعت البعثة سياسة الاستخدام الأمثل لأعتدتها الجوية، وهي تعيد تشكيلها للاستجابة للظروف المتغيرة، التي من بينها الزيادة في استخدام الأعتدة الجوية، وذلك عن طريق جملة أمور، منها مواصلة استعراض جداول مواعيد الرحلات الجوية لاستيعاب مزيد من الركاب والبضائع.
وعلقت الإدارة بأن تقييم الأداء الحقيقي للعمليات الحيوية فيما يتعلق بمعدل الاستخدام قد لا يكون دقيقا، ويعزى ذلك لطابع الرحلات الجوية التي تذهب أو تعود خالية من الحمولة ورحلات الإجلاء الطبي وعمليات الشحن والدوريات وأن الطابع والشكل الحاليين للإبلاغ والأنظمة لا يساعدان على استعراض الاستخدام على نحو فعال. ومع ذلك ستواصل البعثة إجراء التحاليل لكفالة استخدام الطائرات على نحو يتسم بالكفاءة (الفقرة ٢٦٧).	اتخذت تدابير لتحسين استخدام الطائرات، ولتعزيز المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وتحسين الخدمة. ويشمل ذلك مراجعة جداول مواعيد الرحلات الجوية بناء على الخبرة بأنماط السفر وتنفيذ جداول جديدة للرحلات المكوكية سواء على الصعيد المحلي أو إلى أكرا ومنها، وتجميع الرحلات المكوكية حيثما أمكن ذلك عمليا في الدقائق الأخيرة من مرحلة التخطيط/الجدولة للوصول إلى أقصى عدد الركاب وشحنات البضائع. وقد نشرت مروحيات في غرينفيل وغبارنغا لتخفيض ساعات الطيران وتوفير استجابة أكثر فعالية لإجلاء المصابين/الإجلاء لأغراض طبية.
	وقد زاد متوسط استخدام الطائرات من ٤١ في المائة إلى ٥٩,٤٨ في المائة بالنسبة إلى الركاب، وانخفض بالنسبة إلى البضائع من ٣٥ في المائة إلى ١٧,٣٩ في المائة، في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأدركت البعثة ذلك الانخفاض ولذلك فقد خفضت أسطولها بمقدار طائرة واحدة من طراز MI-26 في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفضلا عن ذلك، أوصت البعثة بتخفيض آخر بمقدار مروحيتين في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
الهيكل الإداري	
لم تنشئ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا هيكلا إداريا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من أن كافة البعثات قد أبلغت منذ عام ٢٠٠٥ بإنشاء ذلك الهيكل لتوفير نهج موحد إزاء التنمية ولصيانة ولدعم النظم والتدريب. وقد أثار مكتب	طُبق الهيكل الإداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

التوصية	التنفيذ
خدمات الرقابة الداخلية هذه المسألة في أبريل/نيسان ٢٠٠٧ أيضا (الفقرة ٢٧٨).	
أوضحت الإدارة أن البعثة قد زادت من نطاق لجنة استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل استعراض المسائل المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن مشاريع البعثة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تجري مناقشتها في الاجتماع التالي للجنة استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وكذلك طلبت البعثة تمويلا في ميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لخبير استشاري لوضع وتنفيذ خطة لاستمرار الأعمال. وإضافة إلى ذلك، شرعت البعثة في مشروع إجراءات إدارة الأزمات، الذي سوف تجري خلال مرحلته الأولى فهرسة الاستجابات اللازمة لمختلف حالات الطوارئ المحتملة. وتحدد المرحلة الثانية الخطوات المتتالية للأعمال الأساسية الحاسمة التي يجب أن تستمر خلال فترة الطوارئ. وسيجرى إنجاز هاتين المرحلتين في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٨ على التوالي (الفقرة ٢٧٩).	
يوصي المجلس بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالآتي: (أ) عقد اجتماعات منتظمة للجنة استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع نطاق أعمالها ليشمل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو شامل؛ (ب) إعداد خطة لاستمرار الأعمال (الفقرة ٢٨٠).	تعقد البعثة اجتماعات منتظمة للجنة استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للسياسة التي تتبعها إدارة الدعم الميداني، وقد جرى توسيع نطاق أعمال اللجنة ليشمل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه عام. نشرت البعثة خطتها لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، واختبرتها.
إدارة الموارد البشرية	
خطة الموارد البشرية	
لم توضع بعد موضع التنفيذ خطط للموارد البشرية بما فيها تخطيط تعاقب الموظفين في بعثات الأمم المتحدة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وكوسوفو وهايتي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد أثيرت لدى مراجعة الحسابات في السنة السابقة مسألة عدم وجود هذه الخطط،	أرسل وكيلا الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني إشارة البدء الرسمي في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية إلى جميع البعثات الميدانية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بإجراء استعراض للأهداف وخطوط الأساس لينظر فيه

التوصية	التنفيذ
ووافقت الإدارة على وضع وتنفيذ خطط شاملة للموارد البشرية (الفقرة ٢٨٤).	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ويوافقا عليه.
يعيد المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تقوم البعثات بالاقتران مع المقر بوضع وتنفيذ خطط شاملة للموارد البشرية فضلا عن خطط لتعاقب الموظفين لتمكين البعثات من اجتذاب واستبقاء الأفراد المؤهلين والمدربين بشكل مناسب (الفقرة ٢٨٥).	انتظارا لتنفيذ أداة إدارة المواهب، ستستخدم البعثة نظام ''نيوكليوس'' لتحديد الشواغر المرتقبة واتخاذ إجراء استباقي لتحديد المرشحين لها.
أوضحت إدارة الدعم الميداني أن تنفيذ خطة الموارد البشرية يجب أن ينظر فيه في السياق الأعم لعملية تنفيذ خطط عمل الموارد البشرية في كافة البعثات الميدانية. وقد حظي مفهوم خطة عمل الموارد البشرية وإطارها بتأييد مكتب إدارة الموارد البشرية والفريق الموسع لكبار الموظفين الإداريين التابع لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني. وذكرت إدارة الدعم الميداني كذلك أنه سيجري تنفيذ مشروع تجريبي في خمس بعثات (في كل من هايتي، وليبريا، والسودان، وتيمور - ليشتي وأفغانستان)، كما أنها تعمل حاليا على وضع أدوات لإدارة الموارد البشرية تقوم على تكنولوجيا المعلومات بتجميع البيانات التي ستساعد البعثات التجريبية على تحقيق مقاصد خطة عمل الموارد البشرية وعقب استعراض الدروس المستفادة خلال فترة التنفيذ التجريبي لخطط عمل الموارد البشرية. في تلك البعثات الخمس، سوف يعم المشروع على كافة البعثات، وسيسري ذلك على البعثات التي تمول من الاشتراكات المقررة الخاصة ابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٨، أما البعثات الممولة من الميزانية العادية فسوف يسري عليها ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الفقرة ٢٨٦).	يُبرِز مفهوم خطط عمل الموارد البشرية وإطارها الولايات التشريعية والأدوار والمسؤوليات على صعيد البعثة والمقر، مع التركيز على سلطة رئيس البعثة في إدارة الموارد البشرية ولا سيما في اختيار الموظفين. ويتثمل أحد الأدوار الحاسمة لخطة العمل في تحديد المجالات المهمة والصعبة التي يمكن فيها لإدارة الدعم الميداني أن تقدم دعما أقوى للميدان.
معدلات الشغور	
بلغت معدلات الشواغر في رتب الإدارة العليا والمتوسطة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ١٨ و ١٥ في المائة على التوالي. وظلت بعض الوظائف شاغرة لأكثر من ستة شهور (الفقرة ٢٩١).	تبلغ مدة ثبات الوظيفة لأغلبية الموظفين في البعثة حوالي سنتين ونصف السنة. وخلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، عند إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، اختير عديد من الموظفين للبعثة الجديدة بسبب الخبرة والدراية التي اكتسبوها خلال خدمتهم في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

التوصية	التنفيذ
يوصي المجلس الإدارة بالإسراع في ملء الشواغر في كافة البعثات (الفقرة ٢٩٣).	تحاول البعثة شغل جميع الشواغر في الوقت المناسب بما يتماشى مع خطة الخفض التدريجي.
التوازن بين الجنسين	
تابع المجلس تنفيذ توصيته السابقة بشأن تحسين التوازن بين الجنسين، ولاحظ أن الوضع لم يعالج بعد بصورة كاملة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (الفقرة ٢٩٨).	تواصل البعثة تحديد المرشحات المؤهلات على قدم المساواة مع الرجال، وإعطاء الأولوية لهن. ولكن نسبة القبول منخفضة جدا. وفي إطار خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية، فإن هدف المساواة بين الجنسين المقرر هو زيادة بنسبة ٣ في المائة سنويا. وما زالت الجهود متواصلة لاجتذاب واختيار مرشحات مناسبات.
في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كان التوازن بين الجنسين بالنسبة للموظفين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ خارج نطاق نسبة ٥٠/٥٠. وعلى وجه الخصوص بلغت نسب الذكور إلى الإناث فيما يتعلق بالموظفين الدوليين والموظفين المحليين ومتطوعي الأمم المتحدة ٣٢:٦٨، و ٢٠:٨٠ و ٣٣:٦٧ على التوالي (الفقرة ٢٩٩).	
يُوصي المجلس الإدارة بمواصلة وضع وتنفيذ استراتيجيات وإنجازات مستهدفة في خطة الموارد البشرية لتحقيق نسبة ٥٠/٥٠ من التوازن بين الجنسين في كافة البعثات (الفقرة ٣٠٢).	
دليل الإجراءات ومذكرات تسليم المهام	
لم يكن في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ثمة دليل للإجراءات يوثق السياسات والإجراءات ذات الصلة بعملية الميزانية. وتشمل هذه السياسات والإجراءات توزيع المسؤوليات بين الموظفين والمكاتب، وجداول زمنية شهرية، وربع سنوية وسنوية لتقديم معلومات الميزانية، ومخطط تتابع خطوات التقدم، وإجراءات الموافقة، وإجراءات التعديل وإجراءات الاستعراض وتحليل الفروق. ولم يكن هناك كذلك ما يدل على تنفيذ عمليات إدارية لتحديد الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المدرجة في الميزانية وتصحيحها شهريا (الفقرة ٣١٠).	تم إعداد المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالميزانية ونشرها على الشبكة الداخلية للبعثة.
إضافة إلى ذلك، قام قسم الميزانية بإعداد التقرير الشهري للنفقات والاعتمادات وإرساله إلى رؤساء كافة الأقسام شهريا. غير أن هذا التقرير لن يوفر إلا معلومات عن تغييرات	يجري شهريا إعداد تقرير عن النفقات بتحليل للرسوم البيانية وأسباب الفروق، ويرسل إلى مديري البرامج.

التوصية	التنفيذ
الاعتمادات وعن النفقات المتكبدة خلال العام المنصرم حتى تاريخ التقرير. وبالتالي لم يجر تحديد النقص أو الزيادة في الإنفاق على نحو فوري نظرا لعدم وجود مقارنات من شهر لآخر، أو مقارنة للنفقات المتكبدة خلال العام المنصرم حتى تاريخ التقرير للشهر الجاري والقيمة نفسها بالنسبة للشهور السابقة (الفقرة ٣١١).	
لم تنفذ البعثة إعداد مجموعة الأدوات المتعلقة بأفضل الممارسات بشأن مذكرات تسليم المهام بالنسبة للموظفين الذين يتركون وظائفهم أو أولئك الذين يكونون في غياب مأذون به لأكثر من أربعة أسابيع (الفقرة ٣١٤).	تمشيا مع أفضل الممارسات وكجزء من عملية مغادرة البعثة، يُطلب من الموظفين المغادرين إعداد مذكرات تسليم المهام. وأصدرت البعثة تعميما إلى جميع الموظفين بشأن هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.
يوصي المجلس البعثة بتنفيذ مجموعة الأدوات المتعلقة بأفضل الممارسات بشأن مذكرات تسليم المهام بالنسبة للموظفين الذين يتركون العمل في البعثة بصفة نهائية بغية مساعدة خلفائهم خلال الفترات الانتقالية (الفقرة ٣١٥).	
أبلغت إدارة الدعم الميداني المجلس بأن البعثة قد أصدرت منذ ذلك الوقت منشورا للمعلومات، لتذكير الموظفين، ولا سيما أولئك الذين يتركون العمل في البعثة أو ينتقلون من قسم إلى آخر، بأنه لا مناص من أن يقوموا بإعداد مذكرات تسليم المهام بغية مساعدة خلفائهم. وذكرت إدارة الدعم الميداني كذلك أن إدارة البعثة ستقوم برصد كافة عمليات تسليم المهام لكفالة الامتثال الدقيق بأحكام منشور المعلومات (الفقرة ٣١٦).	
المشاريع ذات الأثر السريع	
تنفيذ المشاريع	
أُبديَت ملاحظة مماثلة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا حيث لم يُنجَز ٢٦ في المائة من المشاريع ذات الأثر السريع في الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، تراوحت فترات التأخير في إنجاز عشرة مشاريع بين شهرين وتسعة أشهر. وإضافة إلى ذلك، أشارت عمليات التفتيش المادية إلى تدني مستوى الأداء وعدم إنجاز العمل في مشروعين اثنين (الفقرة ٣٣٥).	نتيجة لإدماج مشاريع الأثر السريع ضمن برنامج الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج ابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قام الموظفون الميدانيون للإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج بالرصد، كما جرى ذلك عن طريق آلية فريق الدعم القطري. وقد بُذلت ونُفذت بالفعل جهود كبيرة فيما يخص الرقابة على المشاريع منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، من بينها ما يلي:

التوصية	التنفيذ
علّقت إدارة الدعم الميداني بالقول إن البعثة تطبّق منذ ذلك الحين نظاماً للرصد والتتبع يشرف بشكل منهجي على كامل عملية استعراض المشاريع المعتمدة واختيارها وإدارتها. وييسّر هذا النظام تحديد المشاكل ومعالجتها قبل فترة طويلة من انتهاء فترة الثلاثة أشهر التي وضعت لتسديد الدفعة الأولى من الأموال المخصصة للمشروع. كما أوعز قائد قوة البعثة، بالتعاون مع قسم إعادة الإدماج وإعادة التأهيل والإنعاش، إلى المراقبين العسكريين بالقيام بزيارات دورية للمشاريع الجارية ذات الأثر السريع والإبلاغ عن حالة تنفيذها (الفقرة ٣٣٦).	(أ) إضفاء الصفة المؤسسية على ترتيبات إشرافية مدروسة جيدا، تقوي الرصد على الصعيد الميداني، عن طريق إشراك كبار موظفي المقر في زيارات منتظمة إلى مواقع المشاريع (لأغراض المراقبة عن كثب لعمليات المشاريع والتحقق من التقدم المحرز فيها)؛
يوصي المجلس بأن تضع الإدارة بالتعاون مع إدارة البعثة استراتيجيات لكفالة ما يلي: (أ) إنجاز المشاريع ذات الأثر السريع ضمن الإطار الزمني المتفق عليه؛ (ب) إجراء عمليات تفتيش مادية بشكل دوري لكفالة مستوى جودة مقبول في الأعمال المنفذة (الفقرة ٣٣٨).	(ب) إنشاء نظام للرصد والمتابعة يحدد المشاكل التي تواجهها البعثة في التنفيذ ويسجل الإجراءات التصحيحية المتخذة؛
	(ج) تحسين التعاون مع قسمي الهندسة والمشتريات في البعثة لكفالة أن يتم استعراض مقترحات المشاريع بدقة، مع إشراك الموظفين الميدانيين الذين يضطلعون بمسؤولية كبيرة عن تقديم المقترح وكذلك السلطات المحلية وأفرقة الدعم القطرية، لضمان أن تعكس المقترحات الاحتياجات الفعلية؛
	(د) إشراك جميع المشرفين/الراصدين على نحو إيجابي في منتديات التنسيق الرئيسية، التي يكون فيها للمشاورات مع ممثلي السلطات الوطنية والمحلية وكذلك مع قادة المجتمع المحلي أثر على نجاعة المشاريع المعتمدة.

المرفق الأول

الخرائط التنظيمية

ألف – المكاتب الفنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

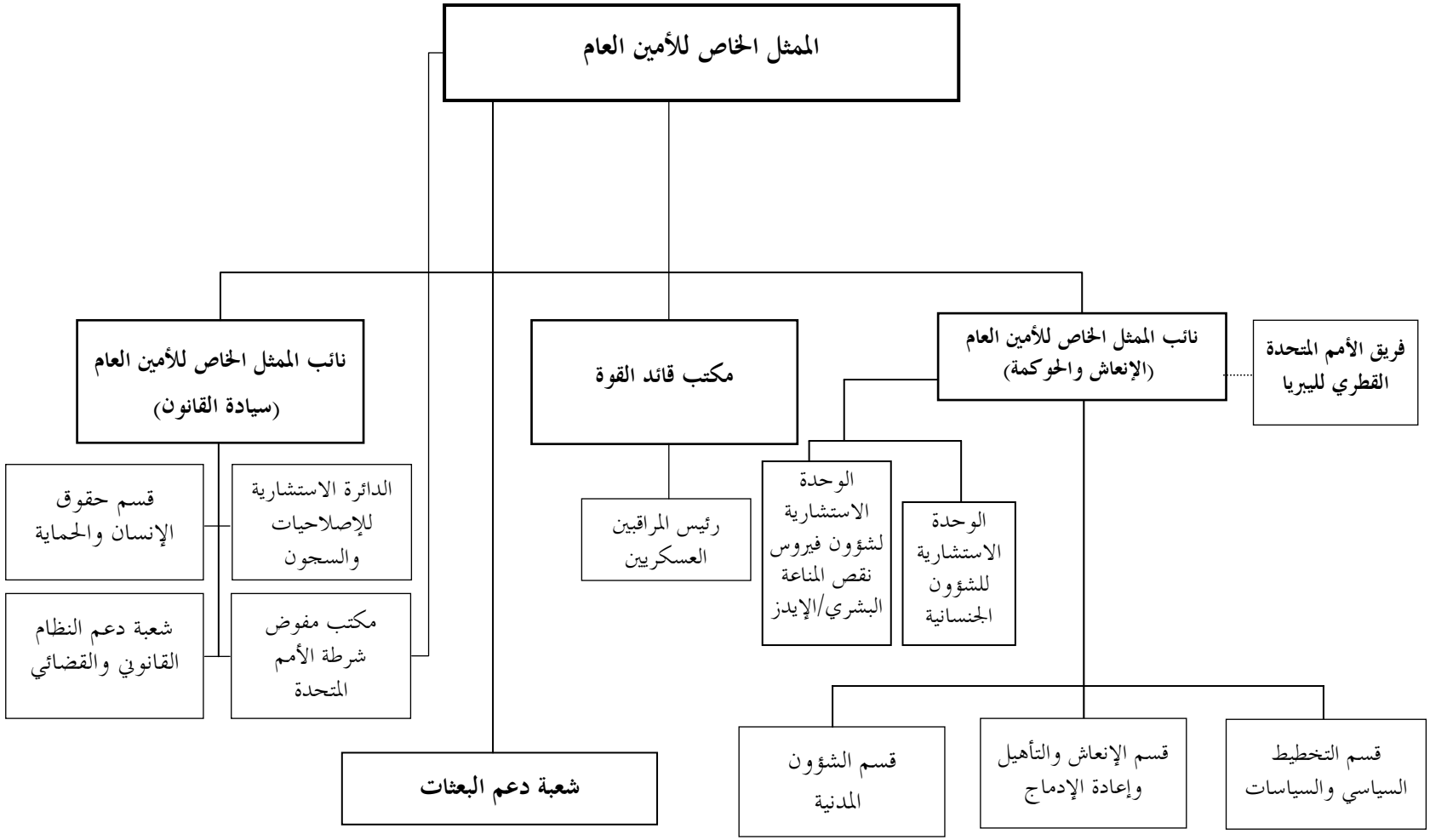

باء – مكتب الممثل الخاص للأمين العام

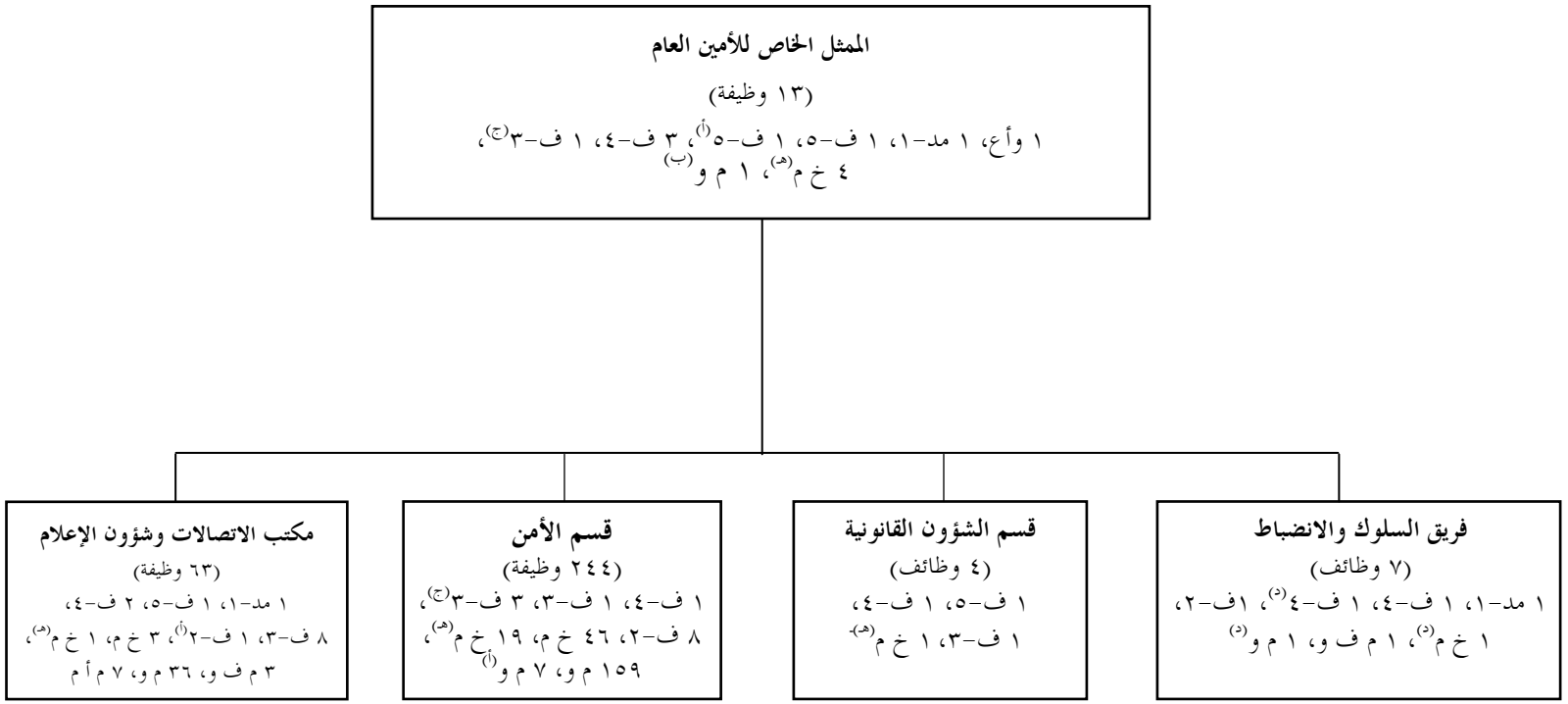

المختصرات:

و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ م ف و = موظف فني وطني؛

خ ع و = الخدمة العامة الوطنية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة؛

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) وظيفة منقولة.

(ج) وظيفة معاد تصنيفها.

(د) وظيفة ممولة من موارد المساعدة المؤقتة العامة.

(هـ) وظيفة محولة إلى فئة الخدمة الميدانية.

جيم – العمليات العسكرية

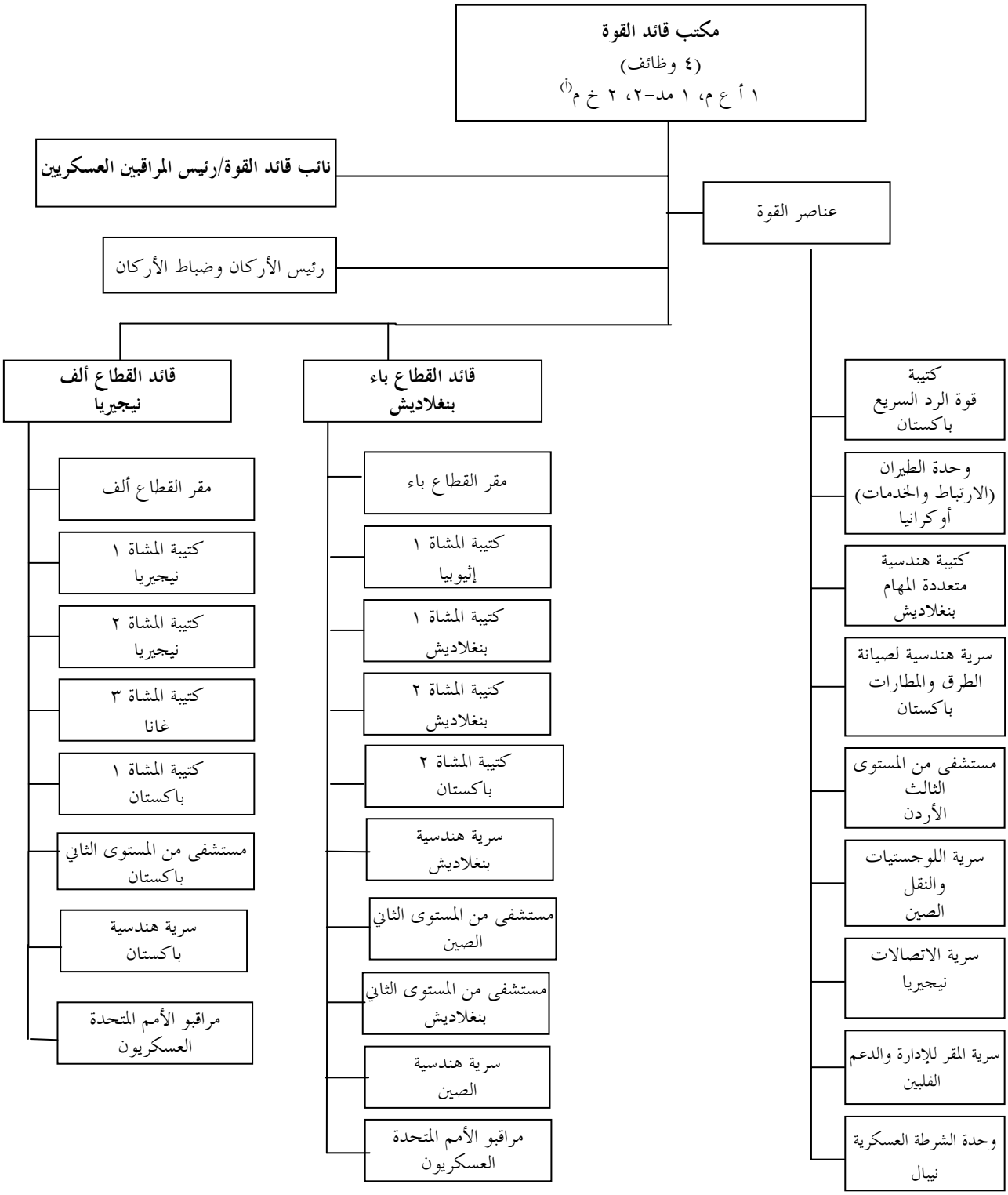

(أ) وظيفة محولة إلى فئة الخدمة الميدانية.

دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش والحوكمة)

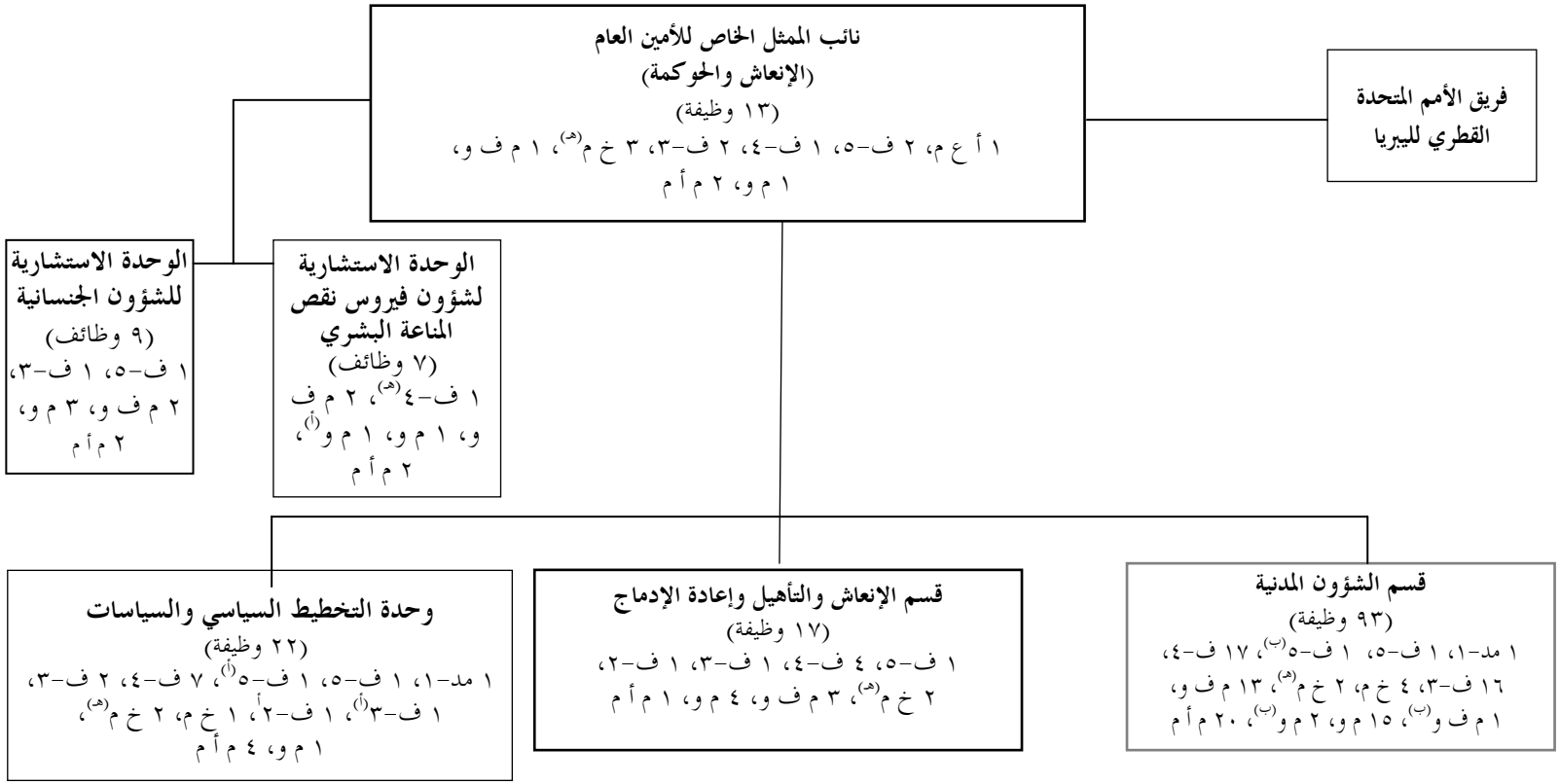

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) وظيفة منقولة.

(ج) وظيفة معاد تصنيفها.

(د) وظيفة ممولة من موارد المساعدة المؤقتة العامة.

(هـ) وظيفة محولة إلى فئة الخدمة الميدانية.

هاء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام
(العمليات وسيادة القانون)

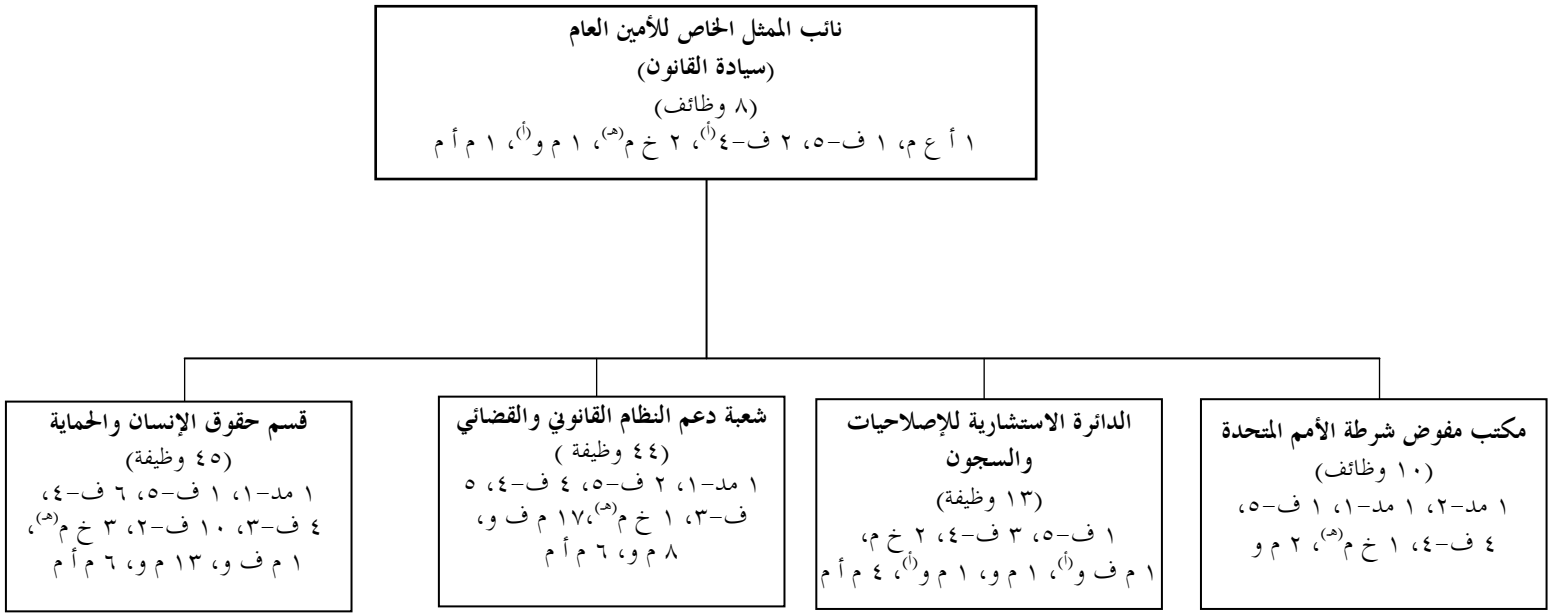

(أ) وظيفة جديدة.

(ب) وظيفة منقولة.

(ج) وظيفة معاد تصنيفها.

(د) وظيفة ممولة من موارد المساعدة المؤقتة العامة.

(هـ) وظيفة محولة إلى فئة الخدمة الميدانية.

واو – شعبة دعم البعثات

(أ) وظيفة جديدة. (ب) وظيفة منقولة. (ج) وظيفة معاد تصنيفها. (د) وظيفة ممولة من موارد المساعدة المؤقتة العامة. (هـ) وظيفة محولة إلى فئة الخدمة الميدانية.

المرفق الثاني

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
• تزايد قدرات السلطات الوطنية والمحلية على توفير الأمن وإدارة التراعات ومنع العنف، مع كفالة احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد	• إنشاء وتشغيل قطاع أمن خاضع للمساءلة	• النهوض بإصلاح قطاع الأمن (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٨,٤ ملايين دولار • تدريب الشرطة الوطنية الليبرية وتنمية قدراتها في مجال إنفاذ القانون وفرض النظام (٢٠٠٩: ٣٥٠ ٠٠٠ دولار) • دعم إصلاح المؤسسات الإصلاحية (٢٠٠٩: ١٥٠ ٠٠٠ دولار)	• بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الدفاع، وزارة العدل • بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشرطة الوطنية الليبرية، وزارة العدل • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وزارة العدل
	• تعزيز عمليتي المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني، مع التركيز على تمكين الشباب ومكافحة العنف ضد المرأة	• الأسلحة مقابل التنمية (٢٠٠٩: ١,٦ مليون دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		• توفير أسباب المعيشة لليبريين العائدين (مِنَح بالغة الصغر للفئات الضعيفة، وقروض بالغة الصغر للمشتغلين بالتجارة، ومدخلات زراعية)، والمساهمة في الصندوق الليبري للتمويل الجماعي في المجال الصحي من أجل توفير الرعاية الصحية الأولية؛ وتقديم الدعم لفريق الحماية الأساسي (رصد الحماية، وحوافز لكتبة الفريق والمحامين في الأقضية). (٢٠٠٩: ٢ ٩١١ ٦٨٤ دولارا)	• مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة العدل، اللجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم، مكتب الهجرة والتجنس
	• تمتع الحكومة والمجتمع المدني بالقدرة على منع التراعات وإدارتها وكفالة التنمية المراعية لظروف التراع على الصعيدين الوطني والمحلي	• إنشاء مكتب/أمانة بناء السلام لحكومة ليبريا في وزارة الشؤون الداخلية • إنشاء جهاز لتطوع الشباب الوطني من أجل السلام • دعم وزارة العدل في النهوض بدوائر الادعاء العام	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وزارة العدل، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الزراعة، وزارة الشؤون الداخلية، ومنظمة مكافحة الألغام الأرضية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
		• تحسين العلاقة بين الشرطة والمدنيين في المجتمعات المحلية	
		• برنامج توموتو للتدريب الزراعي	
		• تعزيز قدرات وزارة العدل في قضائي ماريلاند وغراند باسا	
		• تعزيز الدفاع العام (المجموع في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ١٨ شهرا: ٦ ملايين دولار)	
		• تمكين المجتمع المحلي: السلام وحقوق الإنسان والمشاركة المدنية (التثقيف المجتمعي في مجال السلام، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية) وتعزيز سيادة القانون (مؤسسات رسمية وغير رسمية/تقليدية) (٢٠٠٨-٢٠١٠: ٢ ١٠٠ ٠١٠ دولارات)	• مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وزارة الشؤون الداخلية
• يجري تنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية وطنية من أجل دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية المنصفة والمستدامة والشاملة للجميع	• تعزيز الآليات والقدرات الوطنية لاستراتيجيات التنمية المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن التخطيط بما يراعي ظروف النزاع، والتحليل والرصد	• تعزيز القدرات الوطنية على التخطيط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية الإحصائية، ووضع السياسات الاقتصادية (٢٠٠٩:١٠٥ ٢ ٧٢١ دولارات)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، وزارة التجارة والصناعة، المعهد الليبري للإحصاءات وخدمات المعلومات الجغرافية، اللجنة الليبرية للتعمير والتنمية، وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة شؤون المناجم والأراضي والطاقة
	• زيادة إمكانية الحصول على فرص العمل المنتجة والفرص المتكافئة لأسباب العيش المستدامة، ولا سيما للفئات الضعيفة ومع مراعاة عوامل النزاع	• توفير التدريب المهني، وتنمية المهارات في مجال الأعمال، ووضع برامج للائتمان البالغ الصغر. (٢٠٠٩: ٠٠٠ ٣٩٠ ٢ دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشباب والرياضة، وزارة العمل، وزارة الزراعة، اتحاد الشباب الليبري
		• إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على صعيد المجتمع المحلي من أجل تمكين الأطفال الضعفاء ممن يشرعون في اتّباع أسباب المعيشة المستدامة (٠٠٠ ٩٦٩ دولار)	• منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وزارة العدل، وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، وزارة الصحة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة العمل

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، الشركاء، الآلية
• يجري العمل على النهوض بالحوكمة المتسمة بالديمقراطية والمساءلة والشفافية، بطريقة تشاركية وشاملة للجميع، ووفقا لمعايير حقوق الإنسان	• إصلاح نظم الحوكمة من أجل النهوض بالمبادئ الديمقراطية واستدامتها، مع تعزيز القدرات اللامركزية ومشاركة الفئات المحرومة	• دعم صياغة وتنفيذ سياسة لتحقيق اللامركزية في إدارات الأقضية/المقاطعات، وبناء قدرات تلك الإدارات. (٢٠٠٩: ٤ ملايين دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشؤون الداخلية، وزارة التخطيط، وزارة المالية، لجنة الحوكمة
		• دعم الأنشطة التي تستهدف النهوض بإطار الحوكمة، وتحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية في مجال الحكم (٨٢٥ ٠٠٠ دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط، لجنة الحوكمة، اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد، لجنة الانتخابات الوطنية
		• وضع اللمسات النهائية على البرنامج المشترك لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، وحشد الموارد لبدء تنفيذه (٢٠٠٩: مليون دولار)	• صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من خلال فريق الشؤون الجنسانية وأفرقة العمل المعنية بمكافحة العنف الجنساني
	• توطيد سيادة القانون، وتعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان	• تعزيز سلطة الدولة على الصعيد المحلي عن طريق أفرقة دعم الأقضية، بما في ذلك التجهيز الإداري، وبناء القدرات، وإدارة المعلومات (٢٠٠٩: مليونا دولار)	• فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع أفرقة دعم الأقضية، وتتولى البعثة قيادة آلية المشروع المذكور
		• تعزيز سيادة القانون وإقامة العدل في ليبريا (٢,٩ مليون دولار)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة العدل، السلطة القضائية
		• تقديم الدعم لتطوير خدمات الشرطة في مجال حماية الطفل إلى جانب خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات المراقبة وعمل السلطة القضائية (٢٠٠٩: ٠٠٠ ٩٦٩ دولار)	• اليونيسيف، وزارة الصحة، وزارة العدل، وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية

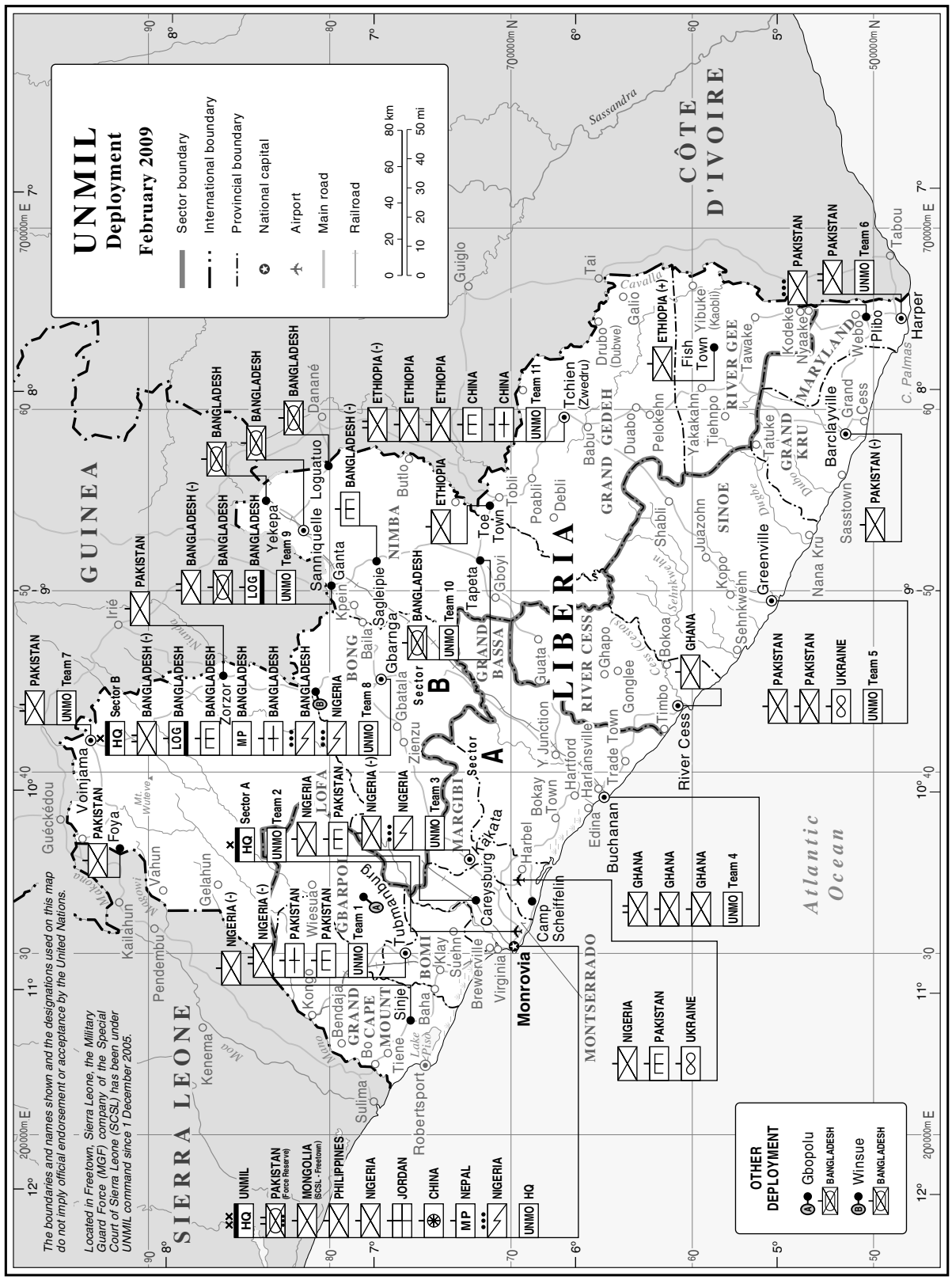
UNMIL
Deployment
February 2009
Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
Airport
Main road
Railroad
0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Located in Freetown, Sierra Leone, the Military Guard Force (MGF) company of the Special Court of Sierra Leone (SCSL) has been under UNMIL command since 1 December 2005.
SIERRA LEONE
GUINEA
LIBERIA
CÔTE D'IVOIRE
Atlantic Ocean
Monrovia
Harper
Buchanan
Greenville
Barclayville
River Cess
Zwedru
Voinjama
Kailahun
Pendembu
Foya
Kenema
Bo
Sulima
Robertsport
Sinje
Tubmanburg
Careysburg
Virginia
Camp Scheiffelin
Bokay Town
Harbel
Y Junction
Hartford
Harlansville
Trade Town
Edina
Guata
Ghapo
Gonglee
Timbo
Bokoa
Sehnkwehn
Nana Kru
Sasstown
Grand Cess
Plibo
Tabou
Tai
Guiglo
Danané
Loguatuo
Sanniquelle
Yekepa
Zorzor
Gbarnga
Saglepie
Ganta
Kpein
Baila
Gbatala
Zienzu
Tapeta
Toe Town
Gboyi
Tobli
Poabli
Debli
Butlo
Tchien
Babu
Drubo (Dubwe)
Galo
Duabo
Pelokehn
Shabli
Juazohn
Yakakahn
Tiehnpo
Tatuke
Tawake
Fish Town
Yibuke (Kaobii)
Kodeke
Nyaake
Webbo
Grand Cess
Irié
Guéckédou
Vahun
Gelahun
Wiesua
Kongo
Bendajah
Suehn
Klay
Baha
Tiene
Mt. Wuteve
Nimba
Sassandra
Cavalla
C. Palmas
Lake Piso
Mano
Moa
Lofa
Nimba
Bong
Margibi
Grand Bassa
Sinoe
River Cess
Grand Gedeh
Maryland
Grand Kru
River Gee
Montserrado
Gbarpolu
Grand Cape Mount
Bomi
Lofa
UNMIL
HQ
PAKISTAN (Force Reserve)
MONGOLIA (SCSL - Freetown)
PHILIPPINES
NIGERIA
JORDAN
CHINA
NEPAL
MP
NIGERIA
UNMO HQ
PAKISTAN
NIGERIA (-)
Sector A
Team 2
Team 1
Sector B
Team 7
Team 8
Sector A
Team 3
Sector B
Team 10
Team 9
Team 11
Team 6
Team 5
Team 4
BANGLADESH
BANGLADESH (-)
LOG
MP
ETHIOPIA
ETHIOPIA (-)
ETHIOPIA (+)
CHINA
GHANA
UKRAINE
OTHER DEPLOYMENT
Gbopolu
Winsue
Department of Field Support
Cartographic Section
Map No. 4211 Rev. 19 UNITED NATIONS
February 2009